المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثالث

مضبطة
الجلسة التاسعة

المعقودة يوم الثلاثاء

10 جمادى الأولى سنة 1435هـ

الموافق 11 مارس 2014م

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلاً

منذ بدء الحياة النيابية

[512 / ف15 / ج]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثالث

(مضبطة الجلسة التاسعة)

المعقودة يوم الثلاثاء 10 جمادى الأولى سنة 1435هـ

الموافــق 11 مارس سنة 2014م

المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	الافتتاح وكلمة معالي الرئيس	9 - 10
الأول	**الاعتذارات**	10
الثاني	**الرسائل الصادرة للحكومة : .....**	10
	1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " الرقابة على أنشطة الشركات في المناطق الحرة بالدولة " ".....	10
	2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " ارتفاع أسعار جلب العمالة المنزلية "	10
	- اطلاع المجلس على الرسالتين وأخذه علما بهما	10
الثالث	**الأسئلة : .....**	10
	1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / مصبح بالعجيد الكتبي حول " توطين قطاع السياحة في الدولة	10
	- تلاوة نص السؤال	11
	- إجابة معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين	11 – 16
	2. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / د. شيخة عيسى العري حول " إنشاء مبنى جديد لمؤسسة الامارات للاتصالات (اتصالات) بإمارة أم القيوين	17
	- تلاوة نص السؤال	17
	- تلاوة الرد الكتابي على السؤال وتعقيب سعادة العضوة مرتين واكتفائها بالرد ..	17 – 19
	3. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / سعيد ناصر الخاطري حول " الحفاظ على الأراضي الزراعية "	20

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	- تلاوة نص السؤال	20
	- إجابة معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين	25 – 20
	4. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " دور الوزارة في حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة	25
	- تلاوة نص السؤال	25
	- إجابة معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين وطلبه تحويل السؤال إلى موضوع عام لأهميته	30 – 25
	5. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول "الإجراءات التي تقوم بها الهيئة لمراقبة الأغذية المعدلة وراثيا والموجودة في الأسواق المحلية	31
	- تلاوة نص السؤال	31
	- إجابة معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين	36 – 31
الرابع	**الموضوعات العامة : .....**	36
	- مناقشة موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة	36
	- تلاوة نص الموضوع :	37
	- الاكتفاء بتلاوة ملخص التقرير	44 – 37
	- ملاحظات أعضاء المجلس على تقرير اللجنة	49 – 44
	- مناقشة أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع ورد معالي الوزير على أسئلتهم وملاحظاتهم	104 - 49

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	- إحالة التقرير مرة أخرى إلى اللجنة المختصة لصياغة التوصيات في شكلها النهائي بناء على مناقشة المجلس لعرضها على المجلس في جلسة لاحقة	104
الخامس	**ما يستجد من أعمال : .....**	105
	1. الرسائل الواردة إلى المجلس :	105
	- رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة	105
	- تلاوة نص الرسالة	105 – 106
	- ملاحظات أصحاب السعادة الأعضاء عليها وقرار المجلس إحالتها إلى اللجنة المختصة لدراستها وتقديم تقرير بشأنها	106 – 107
	2. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع عام :	107
	1. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الصحة" .	107
	2. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات ".....	
	- موافقة المجلس على إحالتهما إلى اللجان المختصة لدراستهما	107
	3. مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :	107
	- مشروع قانون اتحادي بتعديل القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1989 في شان السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في الدول	107
	- موافقة المجلس على إحالته إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية .	107
	4. طلب مقدم من سعادة مصبح الكتبي بطلب الانسحاب من لجنة فحص الطعون والشكاوي ودخول سعادة محمد بطي القبيسي مكانه في اللجنة	107
	- الموافقة على الطلب	108

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
الملاحق	**ملحق رقم (1) : .....**	110
	- نص الرسالتين الصادرتين بشأن توصيتي السؤالين حول " الرقابة على أنشطة الشركات في المناطق الحرة بالدولة " و " ارتفاع أسعار جلب العمالة المنزلية "..	111 - 112
	ملحق رقم (2) :	113
	- ملحق مقدم من معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في شأن مبادرات المجلس الوطني للسياحة والآثار في توطين وظائف القطاع السياحي بالدولة	114 – 117
	ملحق رقم (3) :	118
	أ. تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة في شأن موضوع "سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة	119 – 144
	ب. العرض المقدم من معالي وزير البيئة والمياه في شأن الموضوع العام	145 – 194
	ملحق رقم (4) :	195
	- نص رسالتي الموافقة على مناقشة موضوعي " سياسة وزارة الصحة " و "سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات	196 – 199
	ملحق رقم (5) :	200
	- ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته التاسعة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2014/3/11م	201 - 2018

جدول أعمال الجلسة التاسعة

المعقودة يوم الثلاثاء : 10 جمادى الأولى سنة 1435هـ

الموافــق : 11 مارس سنة 2014م

(الساعة التاسعة صباحا)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " الرقابة على أنشطة الشركات في المناطق الحرة بالدولة " .
2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " ارتفاع أسعار جلب العمالة المنزلية " .

البند الثالث : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / مصبح بالعجيد الكتبي حول " توطين قطاع السياحة في الدولة " .
2. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / د. شيخة عيسى العري حول " إنشاء مبنى جديد لمؤسسة الامارات للاتصالات (اتصالات) بإمارة أم القيوين" .
3. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / سعيد ناصر الخاطري حول " الحفاظ على الأراضي الزراعية " .
4. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " دور الوزارة في حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " .
5. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول

"الإجراءات التي تقوم بها الهيئة لمراقبة الأغذية المعدلة وراثيا والموجودة في الأسواق المحلية" .

البند الرابع: الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند الخامس : ما يستجد من أعمال .

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته التاسعة في دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة (09:16) من صباح يوم الثلاثاء 10 جمادى الأولى سنة 1435هـ الموافق 11 مارس سنة 2014م برئاسة معالي / محمد أحمد المر – رئيس المجلس .

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة **لمهمة رسمية** سعادة / راشد محمد الشريقي .

كما **اعتذر** عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي
2. سعادة / حميد محمد بن سالم

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان	" وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع "
معالي / د. أنور محمد قرقاش	" وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
معالي / د. راشد أحمد بن فهد	" وزير البيئة والمياه "
سعادة / د. سعيد محمد الغفلي	"الوكيل المساعد لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي"
سعادة / سيف محمد الشرع	" وكيل وزارة البيئة المساعد للشؤون الزراعية والحيوانية "
سعادة / محمد صالح بدري	" مدير عام هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بالوكالة "
السيد / محمد أحمد الملا	" مدير إدارة المقاييس – وزارة البيئة والمياه "
السيد / د. ناصر محمد سلطان	" مدير الإدارة القانونية – وزارة البيئة والمياه "
السيد / فيصل الشمري	" مكتب معالي وزير البيئة والمياه "

كما حضرها كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة الاستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعي – الأمين العام للمجلس .

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

في مطلع جلستنا التاسعة لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي الشيخ/نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع - رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار،ومعالي/الدكتور راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ومعالي/الدكتور أنور محمد قرقاش- وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني،وبالأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي،والضيوف والإعلاميين الكرام .

الأخوات والإخوة،شاركت دولة الإمارات العالم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من شهر مارس من كل عام،ويعكس احتفالنا بهذه المناسبة مدى ما وصلت له ابنة الإمارات من تقدم خاصة على صعيد تمكينها وتعزيز مشاركتها الفاعلة في عملية التنمية والبناء وصنع القرار،لقد حققت المرأة الإماراتية إلى جانب أخيها الرجل نجاحا تمثل في ما أنجزته دولتنا من تقدم وازدهار في مختلف الميادين منذ تأسيسها،وبهذه المناسبة يستذكر المجلس الوطني الاتحادي فكر وعزيمة قيادتنا الرشيدة الذي تجسد في إيمانها العميق بأن الأوطان تبنى اعتمادا على تضامن المرأة والرجل،وحرصها منذ تأسيس الدولة على تضمين دستورها وقوانينها المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،وعملت على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،ولم تدخر جهدا أو توفر وسيلة لدعم المرأة الإماراتية وتأهيلها للقيام بدورها في خدمة وطنها ومجتمعها حتى أصبحت الإمارات رائدة في مجال تمكين المرأة،وشكلت ابنة الإمارات في زمن وجيز نسبة عالية وصلت إلى 70% من خريجي الجامعات والمعاهد التي تنتشر في كل ربوع وطننا العزيز،وتشغل 66% من الوظائف الحكومية من بينها 30% من الوظائف القيادية العليا في مختلف المجالات الأمر الذي عزز مكانتها وقادها لتأخذ دورها الطبيعي في المشاركة الفاعلة في صياغته وتطوير حياتنا بكل مفرداتها وأبعادها،ويثمن المجلس الوطني الاتحادي الدور الرائد لسمو الشيخه فاطمة بنت مبارك أم الإمارات - رئيسة الاتحاد النسائي العام - الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية - رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في مجال تمكين المرأة الإماراتية وتعزيز دورها منذ إنشاء الاتحاد النسائي العام في أغسطس من عام 1975م حتى أصبحت شريكا فاعلا ومؤثرا في مختلف جوانب التنمية في الدولة،وحققت هذه المكانة المرموقة على الساحة الإماراتية وعلى كافة

المستويات،لقد أضافت أم الإمارات أبعاداً إنسانية إلى العمل النسائي العام من خلال مبادراتها العديدة التي تستهدف حماية المرأة،وتوفير أوجه الرعاية الشاملة لها وصون كرامتها الإنسانية ليس في الإمارات وحسب وإنما في دول المنطقة والعالم أيضا،وإذ يهنئ المجلس ابنة الإمارات بهذه المناسبة وبإنجازاتها المشهودة ويبارك جهودها وعطائها المتجدد في مختلف المجالات فإنه يتمنى لها المزيد من التقدم في مسيرة الخير والبناء التي يرعاها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة"يحفظه الله"،وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات،وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة،فليتفضل سعادة العام بتلاوة البند الأول.

*** البند الأول:الاعتذارات:**

معالي الرئيس :

لتتل أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة.

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة كما هو مثبت بصدر المضبطة.)

*** البند الثاني : الرسائل الصادرة للحكومة :**[*]

1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " الرقابة على أنشطة الشركات في المناطق الحرة بالدولة".
2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول"ارتفاع أسعار جلب العمالة المنزلية".

معالي الرئيس :

هاتان الرسالتان بشأن التوصيتان الخاصتان بالسؤالين المشار إليهما وقد أرسلتا إلى الحكومة ، وهما للعلم والاطلاع.

*** البند الثالث : الأسئلة :**

1. سؤال موجه معالي/الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو/ مصبح بالعجيد الكتبي حول " توطين قطاع السياحة في الدولة ".

[*] نص الرسالتين الصادرتين من المجلس ملحق رقم (1) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال.

تلي السؤال ونصه:

"إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار:

يعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً في الدولة إلا أنه يعاني من عزوف المواطنين عن العمل فيه.

فما هي الخطط والبرامج التي يقوم بها المجلس من أجل توطين هذا القطاع ؟".

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار)

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،معالي الأخ الفاضل/محمد أحمد المر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي،الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر،السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أحييكم أطيب تحية ويسرني أن أكون هنا اليوم للإجابة عن سؤال سعادة العضو المحترم مصبح سعيد الكتبي حول الخطط والبرامج التي يقوم بها المجلس الوطني للسياحة والآثار من أجل توطين القطاع السياحي ، وأود في هذا الصدد ان أشير إلى عدد من النقاط المهمة :

أولا:إننا نتفق مع العضو المحترم في إن توطين الوظائف في القطاع السياحي هي مسألة في غاية الأهمية حيث أن لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية،وأنه من الضروري بمكان اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوضع وتنفيذ خطط عملية لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا:اتضح من الدراسات التي قام بها المجلس الوطني للسياحة والآثار أن هناك عددا من العوامل التي تعوق تحقيق النجاح في هذا المسعى منها - بالذات - المشكلات المعروفة التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص بشكل عام،ومنها - أيضا - أسباب تتعلق بظروف العمل ومتطلباته ، بالإضافة إلى أسباب اجتماعية لا تشجع المواطنين على العمل في هذا القطاع.

ثالثا : تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن نسبة المواطنين بين العاملين في قطاع السياحة بالدولة تبلغ حوالي 2% ، وهي نسبة قليلة للغاية ولكنها قريبة من نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص بشكل عام.

رابعا : إن أنشطة السياحة في الدولة هي بطبيعتها أنشطة محلية تخضع لسلطات الحكومات المحلية في كل إمارة ، ودور المجلس الوطني للسياحة والآثار هو التنسيق بين جهودها قدر الإمكان وفي حدود الإمكانات المتاحة المجلس.

خامسا : قام المجلس الوطني للسياحة والآثار في ضوء ذلك باتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق توطين الوظائف في القطاع السياحي:

أ. تشكيل لجنة توطين السياحة وهي تضم في عضويتها كافة الهيئات والدوائر السياحية بالدولة ، وقد خرجت اللجنة بعدد من التوصيات المهمة الواردة في الملحق التفصيلي الذي أتشرف بإيداعه في أمانة المجلس الموقر*.

ب. تم كذلك وضع مقترح قانون لتنظيم مهنة الإرشاد السياحي بالدولة،واحد أهدافه - بإذن الله - هو استقطاب المواطنين وتشجيعهم على العمل في هذا المجال.

ج. تنص الخطط الاستراتيجية للمجلس خلال الفترة 2014 - 2016 على إعطاء أولوية لدعم جهود توطين القطاع السياحي من خلال مشروعات محددة لتنمية القدرات البشرية العاملة في القطاع،وتطوير برامج للقادة يركز على تدريب المواطنين بشكل خاص ، وفي هذا الصدد يجري حاليا التفاوض مع منظمة السياحة العالمية لتصميم وتنفيذ برامج تأهيلية على أعلى مستوى عالمي لتشجيع المواطنين وتأهيلهم للعمل بقطاع السياحة .

د. إطلاق جوائز التميز في مجال التوطين في قطاع السياحة .

وفي الختام أؤكد أن المجلس يقوم حاليا بإعداد استراتيجية لتوطين وظائف قطاع السياحة،وسوف تعرض هذه الاستراتيجية على مجلسكم الموقر وعلى مجلس الوزراء في أقرب وقت ممكن،وأرجو أن يكون في ذلك إجابة كافية عن سؤال العضو المحترم شاكرا له اهتمامه بهذا الأمر الذي يتعلق بواحدة من أهم الأولويات الوطنية ، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا إلى كل عمل نافع،والسلام عليكم ورحمة رحمة الله وبركاته.

* ملحق مبادرات المجلس الوطني للسياحة والآثار في توطين وظائف القطاع السياحي بالدولة ملحق رقم (2) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الشيخ نهيان بن مبارك ، تفضل سعادة الأخ مصبح الكتبي .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الشيخ نهيان بن مبارك .

بداية أسعد الله صباحكم جميعا بكل خير بعد غياب فترة من الاجتماعات ، طبعا إجابة معالي الشيخ وافية وكافية جزاه الله خيرا ، ونحن تعودنا من معالي الشيخ نهيان بن مبارك أنه لا يكون في مكان إلا ويتميز فيه ويبذل المجهود بقدر الاستطاعة ، لكن كما ذكر معالي الشيخ - معالي الرئيس - نعم القطاع السياحي اليوم في كل الدول مهم وعليه تركيز من ضمن استراتيجيات الدول ، لكن في الإمارات نحن نتمتع - أيضا - بسياحة وطنية ونتمتع بآثار ، ولولا ذلك لما وجد المجلس الوطني للسياحة في عام 2008م ، طبعا الجميع يعلم أن بداية هذا المجلس كانت في عام 2008م حيث تتركز مهامه على الصعيد الداخلي في سن التشريعات والقوانين وتشجيع وتنمية السياحة الداخلية ، وتمثيل - أيضا - الدولة في الخارج والترويج لها في الأسواق الدولية على الصعيد الخارجي خاصة في ظل تحول القطاع السياحي في السنوات القليلة الماضية إلى صناعة حيوية على المستوى العالمي حيث تنمو بمعدلات عالية فاقت كثيرا من القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث إن المعدل العالمي لنسبة إسهام السياحة في الناتج المحلي تتراوح ما بين (3 - 5%) سنويا في حين تصل في الإمارات إلى 7%،وهذا بحد ذاته إنجاز أو تقدم خصوصا خلال السنوات الأخيرة التي شهدت العديد من الأنشطة والبرامج الترفيهية فضلا عن المعارض والمؤتمرات وخاصة بعد فوز الإمارات بتنظيم معرض (اكسبو 2020).

نتكلم عن التوطين في المجلس الوطني للسياحة : طبعا لن نعيد ونكرر (عام التوطين 2013م) و (مبادرة أبشر) والكثير من المواضيع التي ناقشها المجلس الوطني بخصوص التوطين ، نعم كان سؤالي بهذا الخصوص عن التوطين في هذا المجلس ، فنحن نعلم أن - هناك - نعم شأن محلي لإمارات الدولة حيث أن لديها دوائر ومؤسسات تنظم السياحة ، ولكن على المستوى الاتحادي لا بد أن يكون لهذا المجلس دوره في أن ينظم هذه التشريعات ، وأيضا أن تتساق هذه الدوائر ضمن الهدف الاستراتيجي العام في الدولة .

ونرجع مرة اخرى لموضوع التوطين ، والكادر الوطني على المستوى الإداري وعلى مستوى المرشدين السياحيين في الإمارات،الحقيقة أن الكثير من الناس يكلموني أن هناك مرشدين غير مواطنين يشرحون للسياح الوافدين عن آثار الدولة والأماكن السياحية في الدولة بصورة سيئة وبصورة - أعتقد -

لا تليق بدولة الإمارات،والسائح عندما يزور دولة ما يتمنى أن يرى ابن البلد يشرح له عن آثار وتاريخ وعادات وتقاليد هذا البلد ، وتمنيت أن تكون نسبة التوطين في المجلس أكثر من ذلك،فعندي الرقم كان 1%،وطبعا هذه الإحصائية قدمتها لي الأمانة العامة للمجلس الوطني حيث رجعوا إلى إحدى وسائل الإعلام المحلية في الدولة،لكن الرقم الأكيد هو عند معالي الشيخ وهو 2%،وهذه أيضا نسبة متدنية جدا .

طبعا أبناء الإمارات عندما يتخرجوا من الجامعات ويحلمون بالمناصب فالمطلوب هو مناصب إدارية،ولا ضير في ذلك ، لكن أيضا المرشدين لا بد أن يكون لهم باب أو جذب لأبناء الإمارات للدخول في هذا المجال ، فإذا كنا نعاني من بطالة وأرقام متضاربة في العدد سواء كان عشرين ألف أو ثلاثين ألف أو - إحدى الوسائل قالت - أربعين ألف عاطل عن العمل ، ولا أستطيع تأكيد أي رقم صحيح منها لكن عندنا بطالة موجودة ، وبدورنا كمجلس وطني اتحادي ندرس كما درسنا في السابق كل الوزارات وكل الهيئات على المستوى الاتحادي بداية ثم القطاع الخاص لتوطين أبناء الإمارات .

أرجع للمجلس الوطني للسياحة : معالي الشيخ نهيان ذكر أن هناك استراتيجية جديدة قادمة وأيضا تم تشكيل لجنة لدراسة المجلس الوطني للسياحة فيما يخص التوطين ، فأتمنى أن تصل هذه اللجنة في القريب العاجل إلى حلول نرى فيها الأرقام في التوطين في المجلس تصعد بشكل كبير .

أنا أتساءل عن التنسيق مع الدوائر ، فنحن نرى اليوم معارض دولية في الخارج ، وكل هذه المؤسسات المحلية سواء كان على مستوى دبي أو الشارقة أو الفجيرة وغيرها تشارك مشاركات مستقلة ، إذاً أين التنسيق ؟! أتمنى الإجابة على ذلك .

أيضا - كما قلت - أين التحفيز للمواطن لدخول هذا السلك ؟ **وشكراً.**ا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ مصبح ، معالي الشيخ نهيان بن مبارك ، الأخ مصبح ذكر حول تقديره لجهودكم في اللجنة الجديدة ، ولكن - أيضا - لا زالت الأرقام متدنية ، ولا زالت القطاعات التي من المفروض أن يتم فيها التوطين مثل المرشدين وغير ذلك تحتاج إلى ملئ وتشجيع الشباب بالحوافز ، تفضل .

معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار)

شكرا معالي الرئيس،وأشكر الأخ المحترم مصبح على تقديره لجهودنا في الوزارة وفي المجلس الوطني للسياحة .

فيما يخص الإرشاد كما ذكرت قبل قليل هناك مقترح قانون بصدد الانتهاء منه وعرضه على مجلسكم الموقر ومجلس الوزراء لاتخاذ ما هو مناسب لتقنين مهنة الإرشاد ، وأوافق الأخ مصبح أنه بالذات في الإرشاد يجب أن يكون فيه مواطنين لأنه عمل جيد وأيضا يهتم بتعريف الوافد والزائر بمعالم الدولة وتاريخها وآثارها ومنشآتها ، فإن شاء الله بعد أن يخرج هذا القانون لحيز التنفيذ ستكون هناك دورات تدريبية لتعريف الملتحقين بقطاع الإرشاد بآثار الدولة ، والآن نحن انتهينا من وضع دليل كامل عن الآثار ، وأيضا موجود دليل للمرشد السياحي وسوف يقنن هذا القطاع ، وإن شاء الله سيكون جاذبا للمواطنين للالتحاق به لأنه عمل جيد ، لذلك نحن نسعى في هذا الجانب .

أما التنسيق في مجال المعارض التي تقام خارج الدولة فهناك تنسيق تام بيننا وبين الدوائر المحلية في الإمارات المختلفة في هذا الجانب عندما يذهبون للخارج للتشجيع على السياحة في الإمارات ، فنحن نعمل تحت مظلة دولة الإمارات العربية المتحدة أينما نكون سواء كان الممثل إمارة دبي أو رأس الخيمة أو أية إمارة فهي تمثل الدولة ، فهناك تنسيق وأيضا هناك توجه للوصول لأفضل الطرق لجذب السياح للإمارات،فالاهتمام الأول هو بالإرشاد وكما ذكرت إن شاء الله يكون القانون جاهز قريبا،وأنا متأكد أنه بعد صدور هذا القانون سيتشجع الكثير من المواطنين للالتحاق بهذا العمل،وكذلك التنسيق قائم بيننا وبين الدوائر المحلية فيما يخص المعارض التي تقام في دول مختلفة من العالم،شكراً.

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مصبح ، تعقيب أخير لو سمحت.

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، وأيضا الشكر موصول لمعالي الشيخ على هذه الإجابات الطيبة والمفرحة،لكن لدي - أيضا - نتيجتين أتمنى سماع رأي معالي الشيخ فيهما وهما :

1. احتكار العمالة الوافدة جميع الوظائف في القطاع السياحي وفقا لإحصائية مجلس السفر والسياحة العالمي ، فقد بلغ عدد الوظائف التي وفرها أو دعمها لهذا القطاع في دولة الإمارات (383500) وظيفة خلال عام 2012م ، في حين أن حجم العمالة المواطنة في السوق السياحية قد لا يتجاوز 1 أو 2% من إجمالي العاملين .
2. استقالة 60% من المواطنين العاملين في القطاع السياحي لأسباب عدة منها :

-معاملة زملاء لهم في العمل نتيجة العراقيل التي يضعها مدراء مباشرين ، إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالعلاوة ومكافآت الأداء التي كانت سببا في استقالة 25% منهم ، ناهيك عن رفض واعتذار

بعض الفنادق توظيف الإماراتيين تحديدا وذلك وفقا لتصريح رئيس العلاقات الخارجية في برنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية لإحدى وسائل الإعلام المحلية ، فأتمنى إن شاء الله القانون الجديد عندما يصدر أن يضع في الحسبان هذه الأشياء التي ربما تكون بيئة طاردة للمواطن في هذا القطاع .

معالي الرئيس ، إذا كنا نتكلم عن التنسيق الخارجي فجيد أن يكون هناك تنسيق ، لكن ليس معنى ذلك التقييد ، فأنا لا أقصد التقييد ، نعم التنسيق ليبرز تراث وسياحة الإمارات وأيضا اليوم الإمارات تعتبر الوجهة الأولى عالميا ، ربما في الصيف نتأثر بعض الشيء لكن بقية السنة تعتبر الإمارات وجهة أولى للعالم ، فأتمنى أن يصدر القانون قريبا،وشكرا.

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ مصبح ، معالي الشيخ نهيان ، لو سمحت تعقيب أخير حول محورية دور السياحة وقلة الكوادر الوطنية ومضايقة القطاع الخاص السياحي لهم ودوركم في تشجيعهم ، تفضل.

معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار)

شكرا مرة ثانية ، الحقيقة أن عزوف المواطنين عن هذا القطاع كما ذكرت بسبب المزايا وتدنيها في مجال السياحة عن الوظائف الحكومية الاتحادية أو المحلية ، وكما ذكرت نحن شكلنا لجنة من المجلس ومن الدوائر المحلية لعمل دراسة كاملة وشاملة عن المعوقات والصعاب التي تواجه المواطنين للالتحاق بهذا القطاع ، وكما ذكرت سنوافيكم بتقرير كامل عن عمل اللجنة ، لكن مسألة المضايقات للموظفين المواطنين في المجلس ليس لدي علم أن هناك مضايقات ، أيضا لا يختلف عندما يتكلم عن (350) ألف أو أكثر أو أقل وظيفة في قطاع السياحة فكما ذكر الأخ المحترم مصبح هذا يعني أن هناك تطور وازدياد في جذب السياحة في الإمارات ، وهذا شيء جيد ويرجع إلى تقدير واحترام واهتمام الناس بالدولة وتقدمها وجهود الخدمات الكافية والمستوى الراقي من الخدمات للسياح،ولكن هذا يماثل - أيضا - القطاع الخاص ، والقطاع الخاص فيه ملايين من الوظائف ولكن أيضا عدد المواطنين ونسبتهم هو بنفس النسبة في السياحة والتي لا تزيد عن 2 أو 3% .

ولكن مرة أخرى أؤكد لكم أن من أولويات المجلس هو توطين السياحة وإسنادها بقانون تنظيم مهنة الإرشاد السياحي وأيضا وضع برامج تأهيلية وتدريبية وتعريفية في الجامعات لاستقطاب المواطنين، وأيضا من خلال الدراسة سنتصل بالمؤسسات السياحة لنتابع مطالبهم في تأهيل المواطنين،ونحثهم ونضع الضوابط للتوطين في هذا القطاع ، وإن شاء يتحسن الوضع في المستقبل القريب ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكرا معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان ، ونشكركم على تفاعلكم وإجابتكم على الأسئلة بشكل وافي ، ونرجو إن شاء الله أن نراكم في اجتماعات قادمة ، والآن ننتقل إلى السؤال الذي يليه.

2. **سؤال موجه معالي / د.أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي – من سعادة العضو/د.شيخه عيسى العري حول"إنشاء مبنى جديد لمؤسسة الامارات للاتصالات "اتصالات" بإمارة أم القيوين .**

معالي الرئيس :

فليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

"إعمالا لنص المادة(106)من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي:

نظرا لصغر مساحة مبنى مؤسسة الإمارات للاتصالات"اتصالات"بإمارة أم القيوين.

لماذا لا يتم إنشاء مبنى جديد للمؤسسة بالإمارة أسوة بغيرها من الإمارات ؟ "

معالي الرئيس :

ورد رد كتابي على السؤال من سعادة/صالح العبدولي- الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للاتصالات موجه إلى معالي الدكتور أنور والذي بدوره بعثه إلينا فليتل نص الرد الكتابي .

تلي الرد الكتابي ونصه :

" تتشرف مؤسسة الإمارات للاتصالات بالرد على خطاب معاليكم وتهديكم أطيب التحيات ، وتشيد بجهودكم المثمرة وتعاونكم الدائم معنا لتحقيق المصلحة العامة .

وبالإشارة إلى استفساركم الكريم عن موضوع مبنى مؤسسة الإمارات للاتصالات بإمارة أم القيوين فإنه يسرنا أن نفيد معاليكم بأن المؤسسة تقوم وبشكل دوري بدراسات مستمرة لتطوير مرافقها ومبانيها في جميع امارات الدولة وفقا لمعطيات النمو،وحسب حاجة كل منطقة تقوم المؤسسة بتخطيط احتياجاتها من المباني ونقاط البيع والمقاسم ومحطات التقوية لتضمن بذلك وصول خدماتها بشكل سهل ومريح لكافة مشتركيها الكرام على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد قامت المؤسسة في امارة أم القيوين بتوفير الشبكات الأرضية عالية السرعة للإنترنت والخدمات الصوتية وخدمات الهاتف المتحرك بشبكاتها المتطورة والمكونة من الجيل الثاني والثالث والرابع التي

تدعم استخدما عالي للانترنت ووضوح وجودة في المحادثات الهاتفية . وكما تم انشاء مركز لمبيعات الأفراد علاوة على وجود مكتب آخر لخدمة الدوائر الحكومية وكبار الشخصيات .

ونحن اذ نثمن دور معاليكم الكريم في تسخير كافة السبل لتطوير المرافق الخدمية في جميع الإمارات لمواكبة مسيرة التقدم والازدهار في الدولة ، نود الإفادة بأن المؤسسة على أتم الاستعداد لتوفير كل ما يدعم راحة المشتركين الكرام حال وجود الحاجة لإنشاء او استئجار مثل هذه المباني وفق الخطط التنموية المستقبلية .

نأمل ان نكون قد وفقنا في الرد على خطابكم متمنين أن نواكب دائما ما تطمح إليه حكومتنا الرشيدة بكافة أجهزتها التشريعية والتنفيذية .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

صالح العبدولي

الرئيس التنفيذي

مؤسسة الامارات للاتصالات ـ اتصالات

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة شيخة العري .

سعادة/ د.شيخة عيسى العري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم جميعا،معالي الرئيس،معالي الوزير، حينما تقدمت بهذا السؤال فلم أقدمه من أجل رفاهية مبنى شاهق أو أطالب بمبنى ضخم كالموجودة في الإمارات الأخرى ، ولكن ـ فقط ـ كنا نريد في هذه الإمارة مبنى يتناسب مع وطن كالإمارات ، وهذه الشركة أهل أم القيوين مشاركين فيها سواء كانوا متلقين للخدمة أو أنهم من المؤسسين فيها ، وإن كان رد الاتصالات ـ وأنا تواصلت معهم ـ أن هذا بسبب تدني المدخول عليهم منها ، لكن لا أعتقد أن إمارة أم القيوين تخفض عنها الرسوم لأنها تعد الإمارة السادسة في المساحة مقارنة مع الإمارات الأخرى ، ومبنى الاتصالات الموجود حاليا في امارة أم القيوين أنشئ في بداية السبعينات ومساحته لا تتعدى عشرين متراً مربعاً ، وحين ندخل هذا المبنى تقابلك صالة والموظفين يجلسون على شكل دائري وكذلك ـ حتى ـ الإداريين وما أن ندخل فليس هناك مكان مخصص سواء للذكور أو الإناث ، فما أن تدخل الباب حتى تجد المستخدمين أو الجمهور والمشتركين بعضهم جلوس والبعض الأكثر وقوفا في هذا المبنى ، وإذا جئنا

للموظفين فإنهم يقضون وقتهم من بداية الدوام حتى نهايته على هذه الكراسي الدائرية ، وقد دخلت المبنى فوجدت عندهم فقط حجرة صغيرة وكأنهم يقضون طيلة اليوم على هذه الجلسة مع العلم أن هذا المبنى يخدم إمارة أم القيوين من السكان الداخليين ومنطقة السلمة والراعفة وفلج المعلا حتى وإن قيل أن بعض سكان فلج المعلا يذهبون إلى الذيد ، فإذا كانت هذه الإمارة تعد إحدى الإمارات في الدولة ألا يستحق هؤلاء في هذه الإمارة مبنى يتناسب مع صورة الإمارات وصورة اتصالات في تقديم خدمة ! وكما قلت يا معالي الرئيس نحن لا نريد من اتصالات أن تبني لني في إمارة أم القيوين مبنى شاهق أو أن تبني لنا مبنى كمبنى اتصالات أبوظبي أو مبنى دبي،ولكن على الأقل نريد مبنى يتناسب مع تقديم هذه الخدمة ، وشكراً.

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتور أنور قرقاش.

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا جزيلا لكم ، الحقيقة لا أستطيع أن أضيف شيئاً غير ما ورد في الرسالة الواردة من اتصالات مع تثمين ملاحظات الدكتورة شيخه،وأعتقد أن ملاحظاتها تأتي من اطلاع على المبنى ووضعه وطريقة العمل في المبنى وعدم تناسبه مع التطور الذي تشهده الشركة ، وما أستطيع قوله أننا من جهتنا سننقل ملاحظات الدكتورة إلى مؤسسة الاتصالات ، وشكراً.

معالي الرئيس :

تعقيب أخير دكتورة شيخة .

سعادة/ د.شيخة عيسى العري :

أنا أشكر معالي الوزير ، طبعا أنا أملي ليس في اتصالات ولكن أملي بمعاليك في نقل صورة لمجلس الوزراء عن هذا المبنى أو هذه الإمارة واحتياجاتها ليس في مبنى اتصالات وحسب ولكن في أشياء كثيرة ، ولكن هنا فقط في هذه النقطة ، وشكراً.

معالي الرئيس :

هل وصلت الرسالة يا دكتور أنور ؟

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

نعم الرسالة وصلت وهي شديدة الوضوح.

3. **سؤال موجه إلى معالي/د.راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو/سعيد ناصر الخاطري حول" الحفاظ على الأراضي الزراعية".**

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه:

قام بعض ملاك الأراضي الزراعية باستغلال هذه الأراضي لأغراض تجارية وصناعية كبناء وحدات سكنية فيها وتأجيرها للعمال، أو تحويلها إلى مخازن للشركات.

فما هو الدور الذي تقوم به الوزارة للحفاظ على الأراضي الزراعية ؟ ".

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، بداية بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ، معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الموقر ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسعدني في هذا الصباح الالتقاء بكم ، وبداية أشكر سعادة العضو سعيد ناصر الخاطري على سؤاله حول الجهود التي تبذلها الوزارة فيما يتعلق بالتصدي لما ذكره في سؤاله من سوء استغلال الأفراد للأراضي الزراعية.

الحقيقة في نطاق اختصاص وزارة البيئة والمياه فيما يخص حماية الأراضي الزراعية وأنها مكون أساس فيما يتعلق بالتنمية الزراعية أحب أن اشير هنا إلى الجهود التي تبذلها الدولة فيما يتعلق بالتنمية والمحافظة على القطاع الزراعي ، فالآن عندنا في الدولة في حدود أكثر من أربعين مزرعة ، وطبعا لدينا استراتيجية في الوزارة للمحافظة على هذه الثروة ، ففيما يتعلق بالجانب التشريعي لدينا الكثير من التشريعات لحماية هذا القطاع وهو القطاع النباتي والحيواني ، كذلك فيما يتعلق بالأمن الحيوي لدينا الكثير من البرامج والبنية التحتية لحماية ما يدخل الدولة ولحماية ما يتم إنتاجه فيما يتعلق بالسلامة الغذائية كمراكز حجر وكادر فني ، كذلك تقوم الوزارة بتقديم خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين وخدمات مساندة فيما يتعلق بالمكافحة .

فيما يتعلق بالتقنيات كذلك معروف لمجلسكم الموقر ما تم في السنوات الماضية من تطوير كثير من المبادرات لتغطية أو تطوير القطاع الزراعي ، وكذلك القيام بالدراسات للمحافظة على التربة الزراعية،ومن أهم الدراسات التي تم تنفيذها مؤخرا هو دراسة مشروع مسح التربة للإمارات الشمالية،فهذا المشروع تم تنفيذه في الإمارات الشمالية وتم دمجه مع مخرجات دراسة إمارة أبوظبي وإمارة دبي ، ولدينا الآن خارطة وطنية للتربة والتي تم تقديمها للسلطات المحلية كونها المسؤولة عن استخدام الأراضي في كل إمارة ، لذلك فأنا أتفق مع أهمية السؤال المقدم من سعادة العضو ولكن أعتقد أن الاختصاص فيما يتعلق بسوء تصرف أفراد ربما هذا من اختصاص السلطات المحلية كونها هي المسؤولة عن المراقبة أو الترخيص لتغيير استخدامات الأراضي الزراعية ، أتمنى أن تكون هذه الإجابة وفت سؤال سعادة العضو ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سعيد الخاطري .

سعادة/ سعيد ناصر الخاطري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، بداية أثني على معالي الوزير للجهود التي تبذلها وزارة البيئة والمياه من أجل الحفاظ على الثروة الزراعية وتنميتها .

معالي الرئيس،إن أهمية المشكلة التي نطرحها اليوم تتلخص في الآتي:

أولا:إن قيام بعض ملاك الأراضي الزراعية باستغلال أراضيهم في أغراض تجارية وصناعية كبناء وحدات سكنية فيها وتأجيرها للعمال نتيجة قلة الدعم المقدم للمزارعين في ظل غلاء المواد الزراعية في السوق والذي من شأنه أن يؤثر على الأمن الغذائي حيث أنه انخفض بنسبة 60 أو 70% خلال العقدين الماضيين،وأصبحنا تحت تقلبات أسعار دول تبعد عنا آلاف الكيلومترات وتحكمها ظروف سياسية ومناخية تؤثر في النهاية على مدى توفر هذه السلع في العالم العربي.

ثانيا : إن هجر معظم الأراضي الصالحة للزراعة في أنحاء مختلفة من الدولة نتيجة موجة شح الأمطار وجفاف العديد من الآبار الارتوازية أو زيادة ملوحتها أدى إلى نقص التغذية السطحية الحاصلة جراء تذبذب سقوط الأمطار مما ترتب عليه ترك المزارعين لأراضيهم وذلك لقلة الدعم - كما أسلفنا - المقدم للاستثمارات الزراعية وعدم تشجيع وتنمية الإنتاج الزراعي .

معالي الرئيس ، حقيقة الأمر أنا لدي ثلاثة استفسارات هي :

أولا:ما هو الدور الأول الذي تقوم به الوزارة للحفاظ على الأراضي الزراعية من استغلال بعض ملاكها في غير الأغراض التي خصصت لها ؟

ثانيا : ما هي الاجراءات التي قامت بها الوزارة للحد من ظاهرة استغلال الأراضي الزراعية من قبل الملاك ؟

ثالثا:هل يوجد تنسيق بين الوزارة والجهات المحلية من أجل الحفاظ على الأراضي الزراعية ؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

معالي الوزير،الأخ سعيد يؤكد في السؤال على دور الوزارة في المحافظة على الأراضي الزراعية وكذلك التنسيق مع الجهات المحلية بحكم أن الوزارة هي الهيئة الاتحادية التي يفترض بها أن تتابع مسألة الثروة الزراعية في الدولة تفضل معالي الوزير.

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو على اهتمامه بهذا الموضوع ، صحيح أن الزراعة في دولة الإمارات تواجه تحديات من أكبرها هو التحدي الطبيعي فيما يتعلق بقلة أو شح المياه وتردي وتدهور نوعيتها وكميتها ، ولكن هذا لا يعني ان الدولة لا تدعم القطاع الزراعي ، فالحمد لله الوزارة تقوم من خلال خطتها الاستراتيجية بتنفيذ كثير من المبادرات فيما يتعلق بحماية التربة الزراعية ، وقد ذكرت قبل قليل مسألة تصنيف ومسح التربة الذي قمنا به ، ولدينا الكثير من الاستراتيجيات لحماية القطاع النباتي ، كذلك فيما يتعلق بالتقلب في شح المياه ، فمعروف ما قامت به الدولة الحمد لله وإرث القائد المؤسس الشيخ زايد " رحمه الله " في بناء السدود والحواجز المائية حيث لدينا الآن مشاريع مستمرة فيما يتعلق بإنشاء السدود سبق أن استعرضنا هذا الموضوع ، فالآن لدينا أكثر من ثلاثين سد وحاجز ، ونستهدف - إن شاء الله - إنشاء (95) سد وحاجز خلال الثلاث سنوات القادمة .

كذلك فيما يتعلق بالتقنيات تم إدخال الكثير من التقنيات للمساعدة في الحفاظ على هذه المزارع من خلال الزراعة المائية والزراعة العضوية ، وقد أطلقنا خلال الفترة الماضية عدة مبادرات للمحافظة على المزارع مثل " مبادرة نخيلنا " التي تهدف إلى المحافظة ومكافحة آفات النخيل بشكل أساسي ، وكذلك " مبادرة أحلامنا موجهة لحماية الثروة الحيوانية " وتقدم بشكل كبير في الإمارات الشمالية ، ومؤخرا مبادرة " إنتاجنا " وهي موجهة لتطوير التقنيات في الزراعة المائية ، فدعم الزراعة متواصل وكذلك دعم مدخلات الزراعة من أسمدة وغير ذلك ومصلحات التربة .

بالنسبة للتعاون مع الجهات المحلية : بالفعل يوجد تعاون مع السلطات المحلية ، فكما قلنا هناك لجان عاملة في هذا الشأن ، ولكن تبقى قضية هجرة هذه المزارع ربما بحكم شح المياه ،فهذه الظاهرة نتيجة طبيعية لشح المياه ، ونأمل إن شاء الله من خلال استخدام التقنيات الجديدة في الزراعة أن يتم العمل على إعادة الحياة لهذه الأراضي واستخدام بعض الأصناف الزراعية المتحملة للملوحة ، فلدينا المركز الدولي للزراعة الملحية ، وهناك تعاون كبير بيننا وبينه لإنتاج بعض الأصناف ، وقد زرعنا خلال الفترة الماضية بعض الأصناف كالأعلاف وغير ذلك ، وعندنا الآن منتج هو " الكيناوا " وهو منتج يبشر بالخير في مقاومته للملوحة وظروف الدولة المناخية .

تبقى قضية بعض التصرفات في استخدام هذه الأراضي ، وكما قلت ربما هذا راجع لمسؤولية السلطة المحلية ، ولكن نحن من خلال عدة لجان لدينا منها على سبيل المثال " لجنة التنسيق البلدي " إن شاء الله سيتم طرح هذا الموضوع ويتم أخذه بعين الاعتبار في قضية إساءة استخدام الأراضي الزراعية ، فهذه لها أبعاد ليس فقط في استخدام الأرض ولكن لها أبعاد اقتصادية وأبعاد ربما تكون أمنية من خلال سوء استخدام هذه الأراضي في مشاريع غير مجدية على المدى البعيد ، **وشكراً.**ا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ سعيد .

سعادة/ سعيد ناصر الخاطري :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير ، أنا صراحة عندي بعض النقاط التي كنت أناقشها مع بعض الإخوة المزارعين ، وهي مطالب نرجو أن يكون لها مكان في الوزارة أو أن تراعى في المستقبل لأنهم لديهم بعض الصعوبات والمشاكل التي يعرفها معالي الوزير والإخوة في وزارة البيئة.

فالمقترح الأول هو مطلب تنظيم الجمعيات الزراعية الخاصة بمجتمع المزارعين لتسويق انتاجهم كما هو معمول به في بعض الهيئات داخل الدولة .

المطلب الثاني : تقنين حفر الآبار الارتوازية للحفاظ على المياه الجوفية وفرض النظم الحديثة للري التي تقوم بتوفير المياه بشكل كبير مثل الزراعة المائية .

المطلب الثالث : الإشراف على تجارة المواد الزراعية والمواد الداخلة في الزراعة من بذور وأسمدة وآليات وغيرها وذلك لعدم ارتفاع أسعارها .

المطلب الرابع : المحافظة على الأراضي الزراعية وعدم تحويلها لأراضي صناعية أو تجارية إلا بعد أخذ الموافقات والاستشارات اللازمة من الجهات المختصة .

أخيرا أنا صراحة أشكر معالي الوزير على التشريعات التي سوف تصدر ونأمل أن تصدر في أسرع وقت ، لأننا كما نعرف كانت في البداية البلديات هي المسيطرة على جميع الأراضي في الحكومات المحلية ، لكن الآن جميع التشريعات والقوانين تصدر من وزارة البيئة ، وهي طبعا سلطة عليا في الدولة وتسطيع أن تنسق بين البلديات في الدولة ، شكراً .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ سعيد الخاطري ، معالي الوزير ، كلنا يقرأ مؤخرا التقارير - الحقيقة - المثيرة للفزع عن نقص المنسوب المائي وقلة الأمطار في منطقة الشرق الأوسط ، وبعض المحللين يتوقعون نتائج كارثية لذلك ، وحتى على المستوى العالمي فالبرازيل لديهم تقنين للمياه وكاليفورنيا وغيرها ، فهناك - حقيقة - بعض المؤشرات البيئية العالمية التي لا تبشر بالخير في هذا المجال ، ومعلوم لمعاليكم أهمية الغذاء في حياة الشعوب ، فنرجو تعقيب عام ختامي حول هذا الموضوع ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو ، وكما ذكرت سابقا نحن نتفق مع ما ذهب إليه سعادة العضو ، ويبقى تحدي الأمن المائي هو من أكبر التحديات في الدولة ، وسبقنا في ذلك تأكيد سمو الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان عندما ذكر وأكد أن أهمية المياه تفوق أهمية النفط ، وهذا دليل وتعبير أكثر من واضح على أهمية المياه .

فيما يتعلق ببعض الأمور التي ذكرها سعادة العضو : فيما يتعلق بتقنين حفر الآبار : لدينا الآن مشروع قانون للموارد المائية قيد الإعداد حيث سيضع إدارة متكاملة للموارد وخاصة المائية الجوفية،صحيح أن لدينا الآن بعض الأوامر والمراسيم المحلية في هذا الشأن ولكن - إن شاء الله - في ظل قانون اتحادي ستكون الأمور أفضل خاصة أنه سبق للحكومة أن أقرت استراتيجية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وسبق مناقشتها هنا في المجلس الموقر ، لذلك - إن شاء الله - هذا القانون سيضع التأطير القانوني لتنظيم حفظ الآبار وكذلك وجود إدارة متكاملة للموارد المائية .

أيضا عندنا خطوات فيما يتعلق بالترشيد وهيئة المواصفات لديها إسهامات في ذلك .

فيما يتعلق بالجمعيات الزراعية : الوزارة دائما تدعم إنشاء مثل هذه الجمعيات ، وقد تم إنشاء جمعية في رأس الخيمة ، وهناك مشروع لإنشاء جمعية أخرى في مناطق أخرى ، وكذلك جمعية للمزارعين المائيين ، فنحن ندعم هذا الشيء لأنه لا بد من تعزيز العائد على المزارع من خلال إنشاء تنظيمات

تسهل عليه الدخول إلى الأسواق ، فهذه مهمة جدا ونحن نهدف للانتقال في الصناعة الزراعية إلى صناعة تعزز العائد على المزارع .

كذلك فيما يتعلق بمقترح سعادة العضو حول الإشراف على المدخلات الزراعية ذكرت من قبل أننا نقوم بتقديم الدعم لكثير من مدخلات الزراعة وكذلك التواصل مع المزودين لهذه المواد لضمان توازن أسعارها ، رغم وجود جمعيات تساهم كثيرا في مساعدة الحكومة في ضمان دعم توفير أسعار عادلة للمزارعين .

وفي الختام أشكر سعادة العضو على طرحه لهذا الموضوع ، وإن شاء الله من خلال التشريعات يتم تطويرها والعمل التكاملي فيما بين جميع الأطراف حتى نحقق على الأقل المحافظة على هذه الموارد سواء الزراعية أو تحقيق أهدافنا فيما يتعلق بموضوع الأمن المائي ، وشكراً.

4. سؤال موجه إلى معالي/د.راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو/أحمد عبدالله الأعماش حول"دور الوزارة في حماية المواطنين العاملين في الزراعة والصيد".

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

"إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه:

تعتبر مهنتا صيد الأسماك والزراعة من أهم الموروثات الاجتماعية المعبرة عن هويتنا الوطنية ومصدر رزق للمواطنين ، والتي يجب المحافظة عليهما تحقيقا للأمن الغذائي في الدولة.

فما هو الدور الذي تقوم به الوزارة لحماية المواطنين العاملين في هاتين المهنتين وتأمين مستقبلهم المهني؟ ".

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير.

معالي/د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو أحمد عبدالله الأعماش على طرح هذا السؤال،من المعروف أن الدولة - الحمد لله – يهتم بهاتين الثروتين وهما الثروة السمكية والزراعية،ففيما يتعلق بالصيادين بداية أحب أن أبين أننا - الحمد لله - الآن لدينا في دولة الإمارات

مسجل في الوزارة أكثر من(6500)قارب،وهذه طبعا ملك للمواطنين،والحكومة تعمل على تعزيز وحماية الثروة المائية والأحياء المائية والثروة السمكية من خلال عدة محاور:

فلو أخذنا الخدمات المقدمة للصيادين كتطوير البنية التحتية،فقد تم إنشاء أكثر من (24) ميناء للصيادين، ويجري العمل على إنشاء المزيد منها،وهذا في إطار مبادرة رئيس الدولة"حفظه الله ورعاه".

كذلك توفير مستلزمات الصيد من محركات وخلاف ذلك ، فقد تم إنشاء بعض الورش وتجهيز بعضها .

أيضا هناك خدمات تقدم مثل الإرشاد السمكي،فيما يتعلق بخدمات ترخيص القوارب قبل أسبوع تم إصدار قرار مجلس الوزراء بإلغاء رسوم تسجيل قوارب الصيادين ، وكذلك قرار مجلس الوزراء الموقر بالموافقة على تنقل العمالة الوافدة على قوارب الصيد المملوكة للأقارب ، وهذا يخفف من العبء على الصياد .

فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتنمية الثروات المائية لدينا كثير من القوانين التي تم إصدارها ويتم تطوير الكثير من هذه القوانين التي تهدف إلى المحافظة على الثروات المائية ، وكذلك الدولة سبقت الكثير من الدول في توطين مهنة النوخذة.

أيضا إنشاء المحميات الطبيعية والمشدات ، ولدينا الكثير من البرامج وعلى رأسها مركز الشيخ خليفة للأحياء البحرية الذي تم إنشاؤه في إمارة أم القيوين،فهذا يعتبر داعم للمحافظة على المخزون السمكي.

هذا بعض ما تقوم به الدولة لدعم الصياد وكذلك ذكرت في الإجابة على السؤال الأول حول ما يتم تقديمه لدعم مهنة الزراعة من خلال - سواء - التشريعات أو دعم مدخلات إنتاج المزارعين ، فنحن في النهاية نهدف إلى حماية هذه الثروات الطبيعية بتنميتها وتخفيف الضغط عليها واستدامتها بما يعود النفع أولا وأخيرا على الصياد وعلى المزارع ، أتمنى أن تكون هذه الإجابة تلبي سؤال سعادة العضو الموقر،وشكراً.

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الأعماش .

سعادة/ أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أولا أود أن أتقدم لمعالي وزير البيئة والمياه بالشكر والتقدير على الجهود التي يبذلها في مجال الاقتصاد الأخضر والذي له صلة بحياتنا ومستقبلنا ، فلك الشكر يا معالي الوزير ونتمنى لك التوفيق .

معالي الرئيس ، حدد قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2009م اختصاصات الوزارة بعدد (11) تخصص ، وشملت هذه الاختصاصات ما يلي :

- وضع الخطط الاستراتيجية والسياسات .

- وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- وضع البرامج الكفيلة برفع مساهمة قطاعات المياه والثروة الزراعية والحيوانية والسمكية في تأمين الأمن الغذائي .

-تطبيق التشريعات الاتحادية على المستوى المحلي ذات الصلة باختصاص الوزارة .

وقد حددت الوزارة لها ستة أهداف استراتيجية ، وحددت لكل هدف ميزانية من الميزانية الاتحادية السنوية ، أرجو من معالي الوزير التكرم إذا أراد التوضيح للمجلس الوطني الموقر ما يلي :

أولا : ما هي نتائج قياس تنفيذ الميزانية للسنوات الثلاث والتي بني علي ميزانية السنوات الثلاث القادمة فيما يخص حماية المواطنين ؟ فلست أتكلم عن مهنة وإنما أتكلم عن المواطنين في هاتين المهنتين ؟

ثانيا : ما هي نتائج قياس مساهمة هاتين المهنتين في رفع المساهمة في تأمين الأمن الغذائي للدولة حسب اختصاصات الوزارة خلال الثلاث سنوات الماضية الربط بين الميزانية وتحقيقها ونسبة مساهمة هذين القطاعين في رفع المساهمة في تأمين الأمن الغذائي في الدولة ؟ حتى نتأكد هل نتراجع للوراء أم أننا نتقدم اللأمام ؟

ثالث : أرجو من معالي الوزير أن يوضح كم مرة تفضل معالي الوزير أو المدير العام في الوزارة لمقابلة الصيادين وزيارتهم في مواقعهم أو المزارعين للحديث معهم مباشرة والاستماع إليهم ومناقشة مشاكلهم ؟

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد الأعماش ، معالي الوزير ، الأخ أحمد يتكلم عن موارد الميزانية التي خصصت لدعم قطاعي الزراعة والثروة السمكية .

وثانيا: تأثير ذلك على تأمين الأمن الغذائي.

وثالثا:عن زيارات قيادة الوزارة للمزارعين والصيادين في مواقع عملهم، تفضل.

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو ، كما ذكرت سابقا الوزارة تعمل من خلال خطتها الاستراتيجية على هدفين ، فأحد الأهداف الرئيسية لديها هو تعزيز الأمن الغذائي وتعزيز الأمن

المائي ، وطبعا من خلال هذين المحورين يندرج حماية وتنمية الثروات الطبيعية كالثروات الزراعية والمائية ، وبلا شك تبذل الكثير من الجهود في مجال التشريع لحماية هذين الموردين من خلال التشريعات التي صدرت والتي لا زالت قيد الإصدار بما يساهم المحافظة عليهما ، وقد ذكرت ما تقدمه الدولة من خلال البنية التحتية ومن خلال الدعم المباشر سواء للصيادين أو المزارعين ، فهذه كلها في النهاية تعود بالنفع على الصياد والمزارع ، ولكن الأهم في ذلك هو الحماية والمحافظة وتنمية هذه الموارد وهذه الثروات الطبيعية ، هذا بشكل عام ما أود قوله لسعادة العضو .

ذكر سعادة العضو قضية تواصلنا مع الصيادين والمزارعين : بالعكس نحن لدينا الكثير من اللقاءات بشكل دائم معهم ، وقبل أسبوعين كان عندي لقاء مع مجموعة من المزارعين بعد إطلاق مبادرة"إنتاجنا"في إمارة عجمان للزراعة المائية،والتواصل قائم معهم بشكل دائم،فاللقاءات مستمرة،وجميع التشريعات التي يتم تطويرها تؤخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الصيادين والمزارعين،ولكن في النهاية نحن نسعى لتقديم وجهات النظر بما يساهم في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها وهي المحافظة وتنمية هذه الثروات والتي تعود بالمقام الأول على الصياد وعلى المزارع،وشكراً.

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ احمد الأعماش ، تعقيب ختامي لو سمحت .

سعادة/ أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، أنا أعتقد أن معالي الوزير لا يرغب بالإجابة على السؤال الذي قدمته له ، لأنني لم أسأل عن ثروات ، وإنما سؤالي كان : ما هو الدور الذي تقوم به الوزارة لحماية المواطنين العاملين في مهنتي الصيد والزراعة ، وما هو المستقبل المهني لهم ؟ فهذا هو السؤال ولم أسأل عن الدعم ولم أسأل عن الخدمات ولم أسأل عن الثروات ، فسؤالي فقط عن المهن ، وما هي نتائج قياس الأداء التي ستبني عليها الوزارة خططها وتقيس بناء عليه هل هي تتقدم للأمام أم ترجع للوراء،ويتحقق ذلك من خلال أرقام معينة يستعرضها معالي الوزير.

معالي الرئيس ، إن مهنة الزراعة والصيد والثروة الحيوانية مهن استراتيجية ذات صلة وارتباط مباشر بالمواطن وبالأمن الغذائي ، وهو من أهم الموروثات الاجتماعية والمعبرة عن هويتنا الوطنية ، فقد عمل أباؤنا وأجدادنا بها بفخر واعتزاز وليس بالتمني ولا بالترجي ، وبإصرار الرجال ، فهم خلقوا هذه المهنة ولم تخلقهم المهنة ، أما اليوم فالمزارع والصياد الإماراتي فإنه يئن ويتألم تحت قرارات تصدرها الوزارة على أساس الحفاظ على الثروة بدون قياس الضرر الذي يقع على المواطن المزارع أو الصياد

وذلك كالقرار الأخير بوقف الصيد بالضغوة وبدون علم الصيادين وبدون قياس الضرر الذي يقع عليهم، فبذلك تحافظ على الثروة ولم تحافظ على المواطن .....

معالي الرئيس :

الصيد بماذا يا أخ أحمد ؟

سعادة/ أحمد عبدالله الأعماش :

الصيد بالضغوة يا معالي الرئيس وهي الشبك ... أو كذلك الحديث الذي تناولته الصحف عن الضرر أو النتائج التي يحقق المسؤول عن الصياد ، فالمستفيد الوحيد من الصيد - معالي الرئيس كما ذكر في الصحف-هو ما بعد وصول المنتج إلى الأسواق،وبالتالي فالدلال أو المسوق هو المستفيد،أما المواطن فلا يحقق شيء.

إن المواطن في هذه المهنة يعيش تحت تحدي انتماؤه للمهنة وحبه لها وبين أن هذا الواقع المهني لهذه المهنة ليس له عائد مادي لا على أسرته ولا عليه ، ولا يحقق الأمن والاستقرار الأسري له .

إن كلفة الوقود مثل الديزل والكهرباء وكلفة العمالة الأجنبية وكلفة الرسوم المطلوبة للمواطنين في مهنتي الصيد والزراعة أصبحت هي النتيجة الحقيقية التي يعاني منها المواطن في هذا المجال ، وكما أشار سعادة العضو السابق أن مزارعنا تحولت إلى سكن عمال وتحولت إلى مخازن بضاعة ومواقع لشركات المقاولات للأسف الشديد .

معالي الرئيس ، إن زيادة عدد العمالة الوافدة في مهنة الصيد ليس لها أي انتماء لهذا الوطن،إن الواقع الذي يتعارض مع الجهود التي تبذلها القيادة الرشيدة من خلال التواصل الميداني اليومي الذي يقوم به ولاة الأمر - دون تحديد أسمائهم - أمر عظيم نحتفظ ونعتز به ، وأتمنى من الوزارة أن تقتدي بهذه الجهود وبهذا التحرك ، فالوزارة - معالي الرئيس - مطالبة بإعداد استراتيجية تأمين للمواطن الصياد والمزارع والراعي لتأمين حياة آمنة ومستقرة له ولأسرته ولأطفاله من خلال تحقيق الاستقرار الاجتماعي وبالتالي يساهم في التنمية الاقتصادية - وهذا حسب اختصاص الوزارة - ويساهم في ترسيخ جذور الهوية الوطنية ، وهذا أيضا حسب اختصاص الوزارة ، ويحمي مستقبل أبناءنا المواطنين وجعل هذه المهن جاذبة لهم وليست طاردة ويحقق التوطين في هذه المهنة ، وأقصد بذلك دعم المواطن الصياد وليس دعم المعدات والشبك وغير ذلك ، حيث أن هذا المواطن يتعرض لمراحل مناخية متعددة يقع عليه الضرر فيها ، فإذا كانت الوزارة تريد أن تحمي الثروات للأجيال فعليها أن تحمي المواطن كذلك ، وليس حماية الثروات للأجيال على حساب المواطن لأن هذا المواطن تحت أضرار كثيرة له ولأسرته ،

وبالتالي فهذا النظام المطبق حول حماية المواطن من أجل تحقيق حماية الثروات مطبق في كل من إمارتي دبي وأبوظبي ، وأتمنى لو كان معالي الوزير يحقق ما يحقق في دبي وأبوظبي للمواطنين المزارعين والصيادين الباقين ، وأطلب من المجلس الموقر أن يتبنى هذا الموضوع كموضوع عام لما له من أهمية للمواطنين وللوطن في الحاضر والمستقبل،شكراً.

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ أحمد الأعماش ، معالي الوزير ، سعادة الأخ أحمد الأعماش ركز على دور الوزارة في تحقيق الاستقرار والتطوير المهني لأبناء الإمارات العاملين في هاتين المهنتين ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر سعادة العضو ، ونحن لا نختلف معه حول أهمية تنمية مجتمع الصيادين والمزارعين ، ونحن هنا لنجيب على تساؤل سعادة العضو ، فهناك جهود تبذل لتنمية مجتمع الصيادين والمزارعين ، ونحن نجيب من خلال اختصاص الوزارة وعملها على تنمية هذه الثروات الطبيعية التي تعود بالنفع وتعود بالفائدة العظمى على المزارع والصياد من خلال تنمية هذه الثروات في ظل عدم وجود أو تلاشي أو انحدار أو تدهور لهذه الثروات ، بحيث لن تكون هناك أي مهنة في هذا المجال مستقبلا ، لذلك لا بد من حماية هذه الثروات لأننا جميعا نتفق على أن هذه الثروات تعرضت لكثير من الضغوط وكثير من التدهور خلال السنوات الماضية ، فمن خلال التشريعات التي يتم سنها وكذلك التواصل مع كافة الشركاء وأخص الصيادين والمزارعين تم تطوير هذه الإجراءات ، صحيح بعض الإجراءات لا يوجد عليها توافق مائة بالمائة ، لكن نحن نأخذ التوافق بما يحقق المصلحة العامة .

أشار سعادة العضو لبعض الإجراءات مؤخرا ، وهذه الإجراءات تم تدارسها وتم عرضها على الصيادين بوقت كافٍ وتم عرض الحلول ، وهي إجراءات مؤقتة -التي ذكرها الأخ العضو- وهي منع الصيد بالضغوة ، فهذه كانت لمدة شهرين فقط وتم طرح بدائل لها ، ولكن لن أدخل في هذه التفاصيل ، وفي النهاية أنا أؤكد لسعادة العضو أن ما نقوم به هو حماية المهنة للصيادين والمزارعين من خلال تنمية هذه الثروات ، وما تقوم به الدولة من دعم مباشر وغير مباشر لهذه الثروات لتنميتها بما يعود على الصياد والمزارع بشكل كبير ، وأنا صراحة أقدر لسعادة العضو طرحه لهذا الموضوع واهتمامه به ، وهذا شأننا جميعا ، ونحن دائما نسعى لتلمس وجهات النظر وتوفيق الآراء حول أي خطط يتم تطويرها مستقبلا ، وشكراً.

5. **سؤال موجه إلى معالي/د. راشد أحمد بن فهد -وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو/علي عيسى النعيمي حول"الإجراءات التي تقوم بها الهيئة لمراقبة الأغذية المعدلة وراثياً والموجودة في الأسواق المحلية".**

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس:

يعتبر الحد من انتشار الأغذية المعدلة وراثيا أمرا مهما لتأثيرها الكبير على صحة الانسان .

فما هي الإجراءات التي تقوم بها الهيئة لمراقبة الأغذية المعدلة وراثيا الموجودة في الأسواق المحلية؟".

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي/د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضو علي عيسى النعيمي ، فربما يكون هذا مدخلا لجلسة النقاش لاحقا حول هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس .

معالي الرئيس ، من المعروف لمجلسكم الموقر أن تقنيات الهندسة الوراثية والمعدلة وراثيا هي أحد التقنيات التي ظهرت منذ فترة طويلة ، ويتم من خلالها إنتاج الكثير من المواد الغذائية على مستوى العالم ، وتوجد كذلك الكثير من التشريعات التي سنت ووضعت على المستوى العالمي لتداول هذه المواد الغذائية ، ودولة الإمارات كمركز عالمي للتبادل التجاري ونقطة اتصال وربط بين المنتج والمستهلك على مستوى العالم ، فالحمد لله دولة الإمارات بما تزخر به من بنية تحتية متطورة أصبحت الآن من أكبر الدول على مستوى العالم إذا ما قلت من أهم النقاط ومراكز التبادل التجاري ، فالحمد لله دولة الإمارات تستورد أكثر من (10) مليون طن من الأغذية معظمها يتم إعادة تصديرها للدول

الأخرى ، فكثير من دول العالم تعتمد على الإمارات في تصدير منتجاتها ، وكثير من الدول تعتمد أيضا على الإمارات لاستيراد منتجات غذائية ، ودولة الإمارات من خلال اللجنة الوطنية لسلامة الأغذية التي ترأسها وزارة البيئة والمياه وفي عضويتها السلطات المحلية في كافة الإمارات والجهات المعنية كالجمارك وهيئة الإمارات للمواصفات أصدرت الكثير من التشريعات التي تقنن أو تقوم بمراقبة هذه المواد الغذائية،كما تم تطويرها في مجال استخدام المبيدات أو الأغذية المنتجة بواسطة استخدام هرمونات النمو وغير ذلك ، ومستقبلا ستكون الأغذية المنتجة بتقنية "النانو"،فقد أصدرنا الكثير من التشريعات تضمن - في حدود ثمان مواصفات - توفر المتطلبات الأساسية لمراقبة تداول هذه المواد الغذائية المنتجة بالهندسة الوراثية ، وعالميا معروف أن هذا نقطة خلاف ، فالكثير من دول العالم لديها الكثير من الإجراءات تتفاوت من دولة إلى أخرى ، ولكن إشكالية الأغذية المعدلة وراثيا ليست مسألة سلامة غذائية فقط ، فيوجد اتفاقية قرطاجنة تنظمها ولكن هذه المسألة لها - أيضاً - بعد بيئي،لذلك الكثير من الإجراءات توضع في دول العالم التي تكون زراعية بسبب البعد البيئي لتأثير هذه المسألة على التنوع البيولوجي في السلسلة الغذائية ، فضررها ربما يكون في الجانب البيئي على الإنتاج أكثر مما يتعلق بالسلامة الغذائية وسلامتها للمستهلكين ، وهذا يتم تداوله من خلال هيئة الزراعة والأغذية التي تعتبر هي لجنة عالمية تحت مظلة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية وهيئة المواصفات والمقاييس تشارك في هذه اللجان وترقب كل منتجات هذه الهيئة العالمية ، **وشكراً.**ا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة/ علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير على رده على هذا السؤال .

معالي الرئيس ، موضوع الأغذية المعدلة وراثيا تعريفها : هي الأطعمة المشتقة من كائنات معدلة وراثيا ، وقد أدخلت بعض التغييرات على حمضها النووي عن طريق الهندسة الوراثية مما أدى إلى تغيير خصائصها الوراثية ، وهذا يعود - طبعا - لتحسين طرق حماية النبات ووقايتها من الأمراض ، وبذلك زيادة إنتاج المحصول حيث قامت أولى التجارب على إدخال العوامل الوراثية المقاومة لأمراض النبات التي تسببها الحشرات والفيروسات مما أدى إلى ارتفاع حجم هذه المحاصيل ، ومع تطور التقنية ونجاحها حقليا فقد بات الحافز وراء استخدام هذه التقنيات دوافع أخرى مثل تحسين الجودة والخواص

التذوقية ، وكذلك تعزيز بعض المحاصيل بالفيتامينات والمغذيات المفيدة ، وكذلك تحفيز قدرة النباتات على مقاومة الجفاف أو الملوحة أو الظروف البيئية الصعبة ، ومما لا شك فيه أن موضوع الأغذية المعدلة وراثيا من الموضوعات التي فيها اختلاف في وجهات النظر بين مؤيد ومعارض،حيث أن هناك أبحاث ودراسات حديثة كانت أيضا محل خلاف وجدل تركزت كلها حول تأثيرات وعواقب الهندسة الوراثية على الأغذية ، وآثار ذلك الجدل الشكوك حول هذا النوع من الأغذية حيث هناك مطالبات بإنشاء نظم وإجراءات جديدة لتقنين التعامل معها ، حيث تقوم المخاوف الرئيسية للناشطين في مجالات صحة وسلامة الأغذية على مجموعة من المخاطر المتوقعة على صحة الإنسان ، وتشمل الآثار السمية المباشرة والقدرة على إثارة رد فعل تحسسي واحتمال استقرار الجينات الدخيلة وإدراجها في التكوين الوراثي بطريقة دائمة ، ومن جهة أخرى يطالب كذلك الاتحاد الأوروبي مؤخرا بضرورة تقنين استهلاك هذه الأطعمة المعدلة وراثيا أو منعها من الأسواق الأوروبية حيث أعلنت الحكومة الفرنسية بأنها تدرس حاليا حظر هذه الأغذية المعدلة وراثيا بعدما أثبتت التجارب التي قام بها باحثون من جامعة كين الفرنسية لتعرض الحيوانات التي تم تغذيتها بحبوب الذرة المعدلة وراثيا بأورام سرطانية وأضرار وأمراض مميتة على أعضائها الداخلية،وكذلك قامت الصين بمنع دخول شحنات من هذه الذرة لأراضيها،وأشاروا لوجود سلالة معدلة وراثيا من الحبوب ربما ـ كذلك ـ تسبب العقم.

معالي الرئيس،إن أسواق دولة الإمارات كما أشار معالي الوزير ليست بمنأى عن تواجد هذه الأغذية المعدلة وراثيا ، حيث نعتبر من الدول المستوردة للغذاء العالمي ومن مصادر مختلفة،وكما أشار معالي الوزير عن الجهود التي تبذلها الهيئة للرقابة على هذا النوع من الأغذية وهي جهود طيبة ولكن في ظل غياب قانون غذائي موحد على مستوى الدولة وعدم وجود تشريعات محلية تمنع تداول أو بيع مثل هذا النوع من الأغذية يبقى هناك خطر يهدد المواطن البسيط من تداول وتناول مثل هذه الأغذية .

معالي الرئيس،مما لا شك فيه أهمية وجود إطار قانوني لحماية المستهلك من مخاطر الأغذية المعدلة وراثيا تمنع دخول الأغذية الحيوانية المعدلة وراثيا ، ويوضح شروط تقيد نسب الأغذية المصنعة من الغذاء المعدل وراثيا حرصا على احترام حقوق المستهلكين في معرفة طبيعة ومكونات المنتجات الغذائية والحيوانية وما إذا كانت طبيعية أم أنها أو بعض عناصرها معالجة بالهندسة الوراثية.

في الحقيقة بعد هذه المقدمة يوجد لدي استفساران لمعالي الوزير :

- لماذا لا تبادر الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة لإعداد قانون غذائي موحد على مستوى الدولة يغطي موضوع الغذاء بصورة عامة وموضوع الأغذية المعدلة وراثيا بصورة خاصة وينشر هذا القانون ويكون المجتمع مطلع عليه ؟

- كذلك نود أن نعرف من معالي الوزير الجهود التي تبذلها الهيئة لتوعية المستهلكين بالأغذية المعدلة وراثيا ، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ علي النعيمي ، معالي الوزير ، بالنسبة لنشاطات الوزارة في مجال الأغذية المعدلة وراثيا ، أعتقد يا أخ علي أنها ليست كل الأغذية وإنما بعضها هي التي أثير حول بعضها شكوك أو تساؤلات دولية علمية ، وبعضها أجيز استخدامه حتى في الولايات المتحدة وأوروبا ، فعلى كل حال بالنسبة لأهمية صدور قانون غذائي موحد بما في ذلك الأغذية المعدلة وراثيا.

والسؤال الثاني حول الجهود التي تبذلها الوزارة لتنوير الرأي العام حول مخاطر بعض الأغذية المعدلة وراثيا، تفضل .

معالي/د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس،ونشكر سعادة العضو علي النعيمي على المعلومات التي قدمها لنا والتي تدل على إطلاعه الواسع على هذا الموضوع،والحقيقة أن موضوع الأغذية المعدلة وراثيا ليس موضوعا جديدا ، والجدل أيضا حوله ليس بجديد ، فكما ذكرت معاليك فإن بعض الأغذية كالزيوت وبعض الحبوب كالقمح والذرة هي الآن تعتبر المزود الأساس والكبير على مستوى العالم.

فيما يتعلق بموضوع القانون الإتحادي للسلامة الغذائية أود أن أؤكد أن لدينا مشروع لقانون اتحادي للسلامة الغذائية ، وأعتقد أنه رفع لمجلسكم الموقر لأنه تم إجازته من الحكومة بعد دراسته وتطويره مع السلطات المحلية من خلال لجنة السلامة الغذائية والتي ذكرت سابقا أنها مكونة من الوزارة وجميع السلطات المحلية في الدولة .

فيما يتعلق بموضوع التوعية بمخاطر الأغذية المعدلة وراثيا ، فكما ذكرت أن الأغذية المعدلة وراثيا الجدل فيها ذو شقين : صحيح أن بعضها فيها جدول أو نقاش حول الآثار الأخرى لها ، ولكن هذه لا زالت كلها تعتبر دراسات ، وأود القول أن هذا الموضوع أفضل منصة لمناقشته هو هيئة دستور الأغذية ، فهي المنصة الجامعة لجميع الآراء والتي تعتبر المرجعية العلمية على مستوى العالم التي يتم

فيها نقاش وتطوير أي مواصفات غذائية للسلامة وكذلك الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية قرطاجنة فيما يتعلق بالسلامة الإحيائية في خطوات التصنيع والإنتاج ، فهذه هي المنصات التي تعمل دولة الإمارات على التفاعل معها والتواجد معها لتطوير أي تشريعات تتعلق بتنظيم وتقييد استخدام هذه المواد الغذائية الناتجة عن هذا التحوير ، لذلك في مسألة المواصفات إذا كان هناك أكثر من 1% يتم الإعلان عنها فبعض الدول تطلب 5% وبعض الدول لا تطلب ، فهذه لا زالت مسألة جدلية،ولكن بعض المنتجات الأساسية أجيزت ولا يوجد أي إشكالية كالزيوت والقمح ، فهذه ليس عليها أي خلاف،ولكن توصيل المعلومة الصحيحة للمستهلك هي من خلال وضع التشريعات المقيدة لهذه الأمور،فهذا هو الأفضل لسلامة المستهلك ، وهذا ما نعمل على تحقيقه ، أما مسألة نشر معلومات تثير الجدل والنقاش بدون وجود شيء مؤكد ، ولكن نحن نراقب هذه التطورات ، وهذه المواصفات يتم تطويرها بشكل مستمر ، ونحن على تواصل ولنا حضور في هيئة دستور الأغذية من خلال اللجنة الوطنية لسلامة الأغذية لتطوير أي مواصفات تساهم في حماية المستهلك في دولة الإمارات،وشكراً.

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ علي .

سعادة/ علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا سيدي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير على رده ، طبعا في الحقيقة أنا عندي اقتراح لهيئة الإمارات بالنسبة لهذا الموضوع وهو ضرورة إصدار دليل عن الأغذية المعدلة وراثيا لتقديم أغذية صحية وآمنة لحماية صحة المستهلك حيث لا تزال - كما ذكر معالي الوزير - بعض هذه الأغذية تحتاج إلى مزيد من الدراسة والاهتمام ، ولم يحسم الجدل حولها من حيث مستوى الأمان والسلامة التي توفرها حتى تصبح آمنة للاستهلاك ، وهي هذه الأغذية المعدلة وراثيا .

كذلك ضرورة تطبيق اشتراطات تقضي بضرورة وضع معلومات واضحة في بطاقة تعريف المنتج بشأن الأغذية المعدلة وراثيا ، وبذلك يكون الاختيار للمستهلك ، علاوة على أنه من الضروري الاستمرار في تطوير أجهزة مختبرات الرقابة الغذائية ، وتأمين الكمية المناسبة من هذه الأجهزة للكشف عن الأغذية المعدلة وراثيا .

معالي الرئيس ، لقد بادر المجلس الوطني الاتحادي سابقا بالتوصية لأهمية إنشاء هيئة اتحادية للغذاء والدواء تتولى جميع الاختصاصات المعنية بهذا الأمر أسوة ببعض الدول المجاورة حيث أثبت وجود مثل هذه الهيئة جدواها وتخصصها بهذا المجال لحماية المواطنين من مخاطر الغذاء والدواء غير

المناسب ، ومن جهة أخرى يعتبر وجود مثل هذه الهيئة يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية للرقابة والتخصص بمجال الغذاء والدواء ، وفي الختام وبما أننا سوف نناقش موضوع سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس أتطلع لتضمين توصية ضمن الموضوع العام في شأن الصحة والسلامة لتبادر الهيئة الموقرة بإعداد تشريع اتحادي يعنى بالغذاء بالإضافة لتضمين توصية بإنشاء هيئة اتحادية للغذاء والدواء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

معالي الوزير إذا لم يكن لديك تعقيب ننتقل إلى البند التالي ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، فقط أنا ذكرت من قبل أننا نزلنا عدة مواصفات سأقرأ بعضها ، فعندنا مواصفات إماراتية للمتطلبات العامة للأغذية والأعلاف المصنعة والمحورة وراثيا،كذلك المتطلبات العامة للمنتجات الزراعية المحورة وراثيا،وكذلك تقييم مخاطر وتتبع المنتجات المحورة وراثيا،وتحليل مخاطر الأغذية - وهذه كلها مواصفات -،ايضا دليل لتقييم سلامة الأغذية المحورة وراثيا،ودليل لتقييم سلامة الأغذية المستخدة في التحوير الوراثي،وطرق التحليل،وهذا نستخدم المختبرات فيه،طرق تحليل الكشف،وهذا موجود كمواصفات،ولدينا- الحمد لله - مختبراتنا،فالسلطات المحلية تقوم بجهود كبيرة للكشف عن بعض هذه التعديلات الوراثية،وهذه جهود تبذل ويبقى أننا كدولة الإمارات نراقب هذا الموضوع ، ودائما موضوع السلامة الغذائية تعتبر مكون أساسي لتحقيق الأمن الغذائي في دولة الإمارات ، ونشكر سعادة العضو على طرحه لهذا الموضوع.

معالي الرئيس :شكرا وننتقل للبند الرابع.

*** البند الرابع : الموضوعات العامة :**

- مناقشة موضوع "سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة".

معالي الرئيس :

ليتل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

" تقوم هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بإعداد وإصدار المواصفات القياسية الإماراتية وكذلك تبني المواصفات الدولية في كافة القطاعات الغذائية والكيمائية والميكانيكية والكهربائية والبيئية والبترولية والنسيج والمقاييس والفحص والاختبار ، إلا أن أهمية مطابقة المواصفات القياسية يجب أن تتفق مع متطلبات السلامة والحماية البيئية والصحية ومع المعايير الدولية للصحة العامة .

لذا نرجو مناقشة سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة في إطار المحاور الآتية :

1. استراتيجية هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (2011 – 2013).
2. تطبيق التشريعات والرقابة في مجالات السلامة والحماية الصحية والبيئية وذلك باستخدام أفضل الممارسات الدولية.
3. النظام الوطني للقياس والمعايرة ومراقبة تطبيقه في الأنشطة المختلفة .
4. دور الهيئة في حماية المستهلك والبيئة وتدعيم الاقتصاد الوطني .

مقدمو الطلب

أحمد عبدالله الأعماش

أحمد محمـد الجروان

حميد محمد بن سالـم

عائشة أحمد اليماحـي

سلطان سيف السماحي

رشاد محمـد بوخـش

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة / رشاد محمد بوخش - مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة إلى المكان المخصص لقراءة ملخص تقرير اللجنة .... تفضل الأخ أحمد المنصوري - رئيس اللجنة .

سعادة / أحمد عبيد محمد المنصوري : (رئيس لجنة الشؤون الاسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

شكرا معالي الرئيس ، فقط أود التثنية على كلام معاليك بالاكتفاء بقراءة ملخص التقرير.

معالي الرئيس :

تفضل سعادة المقرر.

اشير إلى الكتاب التالي:

معالي/ محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشؤون الاسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع"سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة"برجاء التفضل بعرض على المجلس الموقر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة أحمد عبيد المنصوري

سعادة/ رشاد محمد بوخش: (مقرر لجنة الشؤون الاسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

ملخص التقرير *

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته الأولى في دور الانعقاد العادي الثاني المعقودة بتاريخ 2012/11/6 موضوع سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة لدراسته إلى اللجنة وتقديم تقرير عنه للمجلس. وعليه تتقدم اللجنة بخالص شكرها وتقديرها إلى أعضاء اللجنة السابقة على مجهودها في اعداد هذا التقرير.

ولهذا الغرض عقدت اللجنة (11) اجتماعا واستمعت اللجنة إلى ممثلي الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية وتبادلت معهم الرأي والنقاش في العديد من الاستفسارات والملاحظات، كما قامت اللجنة بزيارة ميدانية للإطلاع عن كثب على ممارسات التقييس والمعايرة ورصد الملاحظات والمقترحات التي من شأنها دعم تقرير اللجنة حول الموضوع. كما اطلعت اللجنة على العديد من القوانين والدراسات المتعلقة بسياسة الهيئة وعلى مجموعة من الدراسات الفنية التي اعدتها الأمانة العامة.

وتنوه اللجنة بأنها تبدي أسفها على ضعف التعاون الذي أبدته هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في تزويد اللجنة بالمعلومات التي تدعم تقريرها ، وتؤكد اللجنة على ضرورة التواصل

* تقرير اللجنة كاملا في شأن الموضوع ملحق رقم (3/أ) بالمضبطة .

والشفافية بين الجهات الاتحادية دعما لمبدأ التكامل في الحكومة الاتحادية . ومن خلال نقاشات اللجنة مع مختلف الجهات المعنية بالمواصفات والمقاييس في الدولة الواردة في محاضر اجتماعات اللجنة ومن خلال زياراتها الميدانية واعتماداً على ما توفر من معلومات وحقائق حول الموضوع. وإذ تقدم تقريرها فإنها تود أن تشير إلى أن محاور دراستها الأساسية حول هذا الموضوع تناولت الآتي:

المحور الأول : استراتيجية هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (2011-2013)

تدارست اللجنة الخطة الاستراتيجية الثانية للهيئة (2011-2013) التي اشتملت على أربعة اهداف استراتيجية ولاحظت اللجنة في ضوء دراستها الآتي:

1. لم يتبين للجنة نتائج التعاون بين الهيئة وشركائها الاستراتيجيين في الجهات الاتحادية والمحلية مما أدى إلى عدم قدرة الهيئة على تنفيذ المبادرات والبرامج المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية.
2. تأخر الهيئة في تنفيذ اهدافها الاستراتيجية المتعلقة بتطبيق موحد لنظام تقويم المطابقة الاماراتي. وقد ترتب على ذلك عدم قدرة الهيئة على فحص انواع كثيرة من المنتجات والسلع الموجودة بأسواق الدولة والتي تزيد على (200) ألف سلعة، في حين أن الهيئة قامت بوضع مجموعة من المعايير لا تزيد على (6500) مواصفة.
3. لاحظت اللجنة بأن الهيئة ليست لديها برامج عملية محددة في هذا الشأن وأن الوعي بخطورة السلع غير الخاضعة للمواصفات والمقاييس تتضاءل أهميتها أو التعرف على آثارها لدى أفراد المجتمع.
4. على الرغم من أن القانون الاتحادي رقم 2001/28 كفل للهيئة صلاحية انشاء وتشغيل واعتماد المختبرات التخصصية إلا أن اللجنة لاحظت افتقار الهيئة الى المختبرات التخصصية اللازمة لإجراء الفحوصات ومختبرات التحاليل والبحوث الخاصة بالمواصفات والمقاييس.
5. لاحظت اللجنة في شأن الهدف الاستراتيجي الأول والمتعلق بالمساهمة لتوفير السلامة والحماية الصحية والبيئية و حماية المستهلك" أن هناك صعوبة للهيئة في تحقيق النتائج الايجابية من البرامج المتعلقة بهذا الهدف والذي رصدت له ميزانية الهيئة أكثر من (11) مليون درهم.
6. على الرغم من التزام الهيئة لبرنامج " الرقابة على ادوات القياس القانونية والعبوات المعبأة" إلا ان اللجنة لاحظت بأن هناك الكثير من الاشكاليات تتعلق بمدى قدرة الهيئة على تنفيذ هذا البرنامج المرصود له أكثر من مليون درهم في الميزانية.
7. على الرغم من أن الهيئة هي المسؤولة عن الرقابة على الاتجار بالأحجار ذات القيمة والمعادن الثمينة ودمغها وكل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس بالإضافة الى التزام الدولة بذلك أمام منظمة

التجارة العالمية التي انضمت اليها الدولة عام (1996) إلا انه تبين للجنة أن هناك الكثير من الشكاوى وحالات المخالفة لعمليات بيع الذهب المغشوش والتباين بين القطع والمشغولات الذهبية الأصلية والمغشوشة.

المحور الثاني : تطبيق التشريعات و الرقابة في مجالات السلامة والحماية الصحية والبيئية وذلك باستخدام أفضل الممارسات الدولية

تدارست اللجنة القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 بإنشاء هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس، كما تدارست المرسوم بقانون اتحادي 2009/5 بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي الخاص بإنشاء الهيئة وقد تبين للجنة الآتي:

1. أن الهيئة لم تنجح في تطبيق التشريعات في فصل التداخل بين اختصاصاتها مع العديد من الجهات الاتحادية والمحلية وقد أدى ذلك عمليا الى زيادة العوائق المرتبطة بوضع نظم موحدة للمقاييس والمواصفات لمختلف المنتجات والسلع.
2. صدور العديد من الانظمة ولوائح العمل والمواصفات القياسية التي يقدر عددها بـ (6500) مواصفة صادرة عن الهيئة حتى الربع الأول من عام 2013 ، إلا أن هذا العدد لا يتواءم مع مستجدات وتطورات هذه المواصفات والمقاييس الجديدة خاصة في اطار نظم المعايرة الدولية.
3. لوحظ أن الهيئة لم تلتزم بالتشريعات القائمة لمواكبة التطورات العلمية الحديثة خاصة فيما يتعلق بالممارسات الفنية المتخصصة في تحديد أساليب أخذ العينات وطرق الاختبار والتفتيش الفني وأنظمة الجودة، وشروط اعتماد ونشر المواصفات القياسية الجديدة، وإنشاء قاعدة معلومات في مجالات عمل الهيئة لاستخدامها في تبادل المعلومات مع الجهات الرسمية بالدولة والتعاون مع المختبرات الدولية.
4. ترى اللجنة أن واحدا من الاشكاليات الاساسية بشأن تفعيل التشريعات الاتحادية القائمة او التشريعات اللاحقة في شأن المواصفات والمقاييس يعود بصفة اساسية الى الاختلاف بين ما هو اتحادي ومحلي.
5. لاحظت اللجنة أن تطوير القوانين الاتحادية الخاصة بالمواصفات والمقاييس واستحداث قوائم المواصفات والمقاييس الموحدة الخاصة بها يتطلب مراعاة النظم واللوائح المحلية الخاصة باعتماد الشارات وشهادات المطابقة للمنتجات، وكذلك ما يتعلق بقوائم السلع المسموح بها والسلع المحظورة.

6. ترى اللجنة أنه على الرغم من أن القانون الاتحادي 2009/5 ، حدد الكثير من اختصاصات العمل للهيئة التي زادت عن (17) اختصاصاً ، إلا أن الهيئة لم توظف هذه الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لها في التعاون مع الجهات المحلية المختصة للإستفادة من معاملها ومختبراتها.
7. لاحظت اللجنة بأن تأخر الهيئة في القيام بالاختصاصات المنصوص عليها في المادة رقم (5) من القانون المذكور أدى إلى قيام بعض الجهات المحلية المختصة بإصدار مجموعة من القرارات والقوانين المختصة بشأن المواصفات والمقاييس والتي تتفاوت في فعاليتها وقوتها وتتباين في تطبيقها وإلزاميتها مع عدم وجود مرجع موحد لأسس هذه القوانين.

المحور الثالث: النظام الوطني للقياس والمعايرة ومراقبة تطبيقه في الأنشطة المختلفة

من خلال تدارس اللجنة للنظام المستخدم حاليا في قياس ومعايرة المواد المختلفة في السوق اطلعت على النظام الوطني "نظام تقويم المطابقة الإماراتي – إيكاس" وعلى قرار مجلس الوزراء 2006/31 في شأن النظام الوطني للقياس ولاحظت اللجنة الآتي:

1. على الرغم من تأكيد القرار لانشاء المعهد الوطني للمقاييس الذي من مهامه حفظ مراجع القياس الوطنية بحسب المتطلبات الدولية المعدة لهذا الغرض إلا أنه حتى الآن لم يتم انشاؤه بسبب عدم رصد الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض.
2. على الرغم مما تضمين القرار سلسلة المعايير المستخدمة داخل الدولة للمعايير الوطنية إلا أن اللجنة لاحظت بأن هناك الكثير من قوائم السلع غير المطابقة للمواصفات والمعايير الوطنية تتسرب إلى اسواق الدولة.
3. على الرغم من تأكيد القرار على أن الهيئة هي المرجع الوحيد بالدولة فيما يتعلق بالمقاييس وتنظيم اعمال القياس والمعايرة داخل الدولة إلا أن اللجنة لاحظت عدم فعالية تطبيق ذلك.
4. على الرغم من تأكيد القرار على توجيه الهيئة لاعمال الدراسات والتطوير بالإضافة الى أنها عضو في مجموعة من المنظمات الدولية المعترف بها وقامت بتوقيع مذكرات تفاهم مع هذه المنظمات ، إلا أن اللجنة لاحظت غياب الدراسات والأبحاث في شأن تطوير مراجع القياس الوطنية وفق المعايير الدولية وبما يلبي الاحتياجات المتغيرة بتوفير السلامة والحماية الصحية والبيئية وحماية المستهلك.
5. على الرغم من تأكيد القرار على ضرورة حفظ معيار وطني لكمية معينة أو أكثر في جهة أو جهات أخرى وقيام الهيئة بالإشراف على هذه المعايير وسلامة التعامل معها بحسب المتطلبات

الدولية والرقابة على ادوات القياس القانونية المستخدمة داخل الدولة، إلا أن اللجنة لاحظت أن ذلك البند لا يتم الالتزام به خاصة في اطار اطعمة الاطفال.

6. على الرغم مما أكده القرار بأهمية الالتزام بالمواصفات القياسية القانونية تخضع لنموذج وتحقق أوّلي، إلا أن اللجنة لاحظت أنه لا توجد مواصفات لجميع السلع والمنتجات والخدمات بالدولة حيث أن الهيئة طرحت (6500) مواصفة معتمدة لا يعد إلزاميا منها إلا (600) مواصفة منها تتعلق بحوالي (300) مواصفة بالمواد الغذائية، والمواصفات الاخرى تتعلق بأسطوانات الغاز والأجهزة الكهربائية المنزلية.

المحور الرابع : دور الهيئة في حماية المستهلك والبيئة وتدعيم الاقتصاد الوطني

من خلال تدارس اللجنة لهذا المحور والأخذ بآراء ممثلي الجهات الحكومية والاطلاع على الجهود المبذولة من قِبل الهيئة حيال الأمر تبين للجنة الملاحظات التالية:

1. على الرغم من قيام الهيئة ببرامج للتوعية بأهمية وضرورة اتباع الأسس المعيارية والتأكد من المواصفات القياسية للسلع والمنتجات وتأكيد الهيئة في استراتيجيتها الوطنية على الاهداف المتعلقة بنشر الوعي، إلا أن الدراسة الميدانية التي قامت بها الهيئة كشفت عن (61%) من أن افراد العينة ليس لديهم وعي بدور الهيئة أو مسؤوليتها فيما يتعلق بالقياس والمعايرة.
2. على الرغم من أن الهيئة أقرت بعدد من المواصفات القياسية التي ترجمتها فعليا كإرشادات مكتوبة على بعض السلع إلا أن الجهات المحلية اعتمدت شارات مكتوبة مخالفة لمواصفات الهيئة مما نتج عنه عدم قدرة المستهلك على التمييز بين مواصفات الهيئة ومواصفات الجهات المحلية.
3. على الرغم من أن كل التشريعات والقرارات الوزارية أكدت على دور الهيئة بشأن حماية المستهلك وحفظ حقوقه، إلا أن اللجنة ترى أن هناك اشكاليات أساسية يجب التنبيه إليها بشأن توفير تلك الحماية .

سعادة/ رشاد محمد بوخش: (مقرر اللجنة)

هل نقرأ التوصيات يا معالي الرئيس ؟

معالي الرئيس :

نعم ، تفضل أخ سالم .

سعادة/ سالم محمد بالركاض العامري :

معالي الرئيس ، نلاحظ أنه من غير المعتاد أن ما قرأه المقرر يختلف عن المعروض على الشاشة الرئيسية،فالمقروء فيه توسع والمعروض مختصر ، وقد اعتدنا على المتابعة بشكل سهل وهو قراءة ما هو معروض ، أعتقد هذه الملاحظة لاحظتها أثناء القراءة ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً ، نطلب من الإخوة الانتباه لهذا الأمر مستقبلاً ، والآن ننتقل إلى التوصيات.

سعادة/ رشاد محمد بوخش: (مقرر اللجنة)

التوصيــات

في ضوء الملاحظات والنتائج وبناءً على ما توصلت إليه اللجنة من الزيارات الميدانية والاجتماعات مع الجهات المعنية وردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :

1. اعتماد خطة زمنية واضحة لاصدار وتبني وتوحيد المواصفات والمعايير والمقاييس الخاصة بكافة السلع والمنتجات والخدمات في الدولة بالتعاون مع الجهات المعنية في الحكومات المحلية والقطاع الخاص.
2. الاهتمام بالدراسات والبحوث المختصة بالقياس والمعايير الصادرة من الجهات المتخصصة داخل وخارج الدولة، ودراسة أفضل الممارسات المطبقة في الدول في مجال المواصفات والمقاييس والمعايرة وبما لا يتعارض مع القوانين والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة.
3. إيجاد قاعدة بيانات مركزية موحدة ومعتمدة ومحدثة تساعد الهيئة في تعميم قوائم بالسلع والمنتجات المسموحة والمحظور دخولها وتطبيق هذه القوائم في جميع منافذ الدول .
4. توحيد مواصفات بطاقة المحتويات على السلع والمنتجات، من حيث حجم الخط ومكونات السلعة او المنتج بلغة بسيطة حتى يستطيع المستهلك تحديد اختياراته بإيجابية.
5. تطوير المختبرات وتجهيزها علمياً وتقنياً وبشرياً والتعاون مع المختبرات المتخصصة في الجهات الحكومية المحلية والخاصة ، حتى تتمكن من تطبيق الممارسات الدولية الحديثة التي وقعت عليها الدولة.
6. رفع الوعي الثقافي بالمواصفات الصحية للمواد الغذائية عبر برامج ورسائل اعلامية لتوعية المستهلكين بأضرار وأخطار التعامل مع السلع والمنتجات المغشوشة والمقلدة، بالتعاون مع المؤسسات الاعلامية المتخصصة.
7. تنفيذ ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2006 في شأن إنشاء المعهد الوطني للقياس.

8. تطوير العمل بالهيئة بما يتواكب مع الاختصاصات المنصوص عليها في قانون انشائها لتمكينها من استقطاب وتأهيل الكفاءات للقيام بأعمال المقاييس والمعايرة والتعاون مع الجهات المعنية الاتحادية والمحلية.
9. التنسيق بين الهيئة والشركاء الاستراتيجيين (الجهات الاتحادية – المحلية – القطاع الخاص) في شأن التشريعات والأطر القانونية الحاكمة للمواصفات والمقاييس بما يضمن الآتي:
أ. استكمال اصدار المواصفات القياسية المعيارية الموحدة لجميع السلع والخدمات والمنتجات وخصوصا المواد الغذائية والاستهلاكية والمبيدات الحشرية بجميع انواعها والمواد التي لها أثر مباشر وغير مباشر على البيئة والصحة العامة المعتمدة في أسواق الدولة.
ب. تلافي ازدواجية بعض اختصاصات الهيئة مع الجهات المحلية المختصة بالرقابة والتفتيش.
ج. تحديث وتطوير التشريعات القائمة حالياً بما يؤدي إلى مراعاتها للتطورات العلمية الحديثة في أنشطة التقييس، والمواصفات القياسية خاصة ما يتعلق بطرق الاختبار والتفتيش الفني وأنظمة الجودة، وشروط اعتماد ونشر المواصفات القياسية الجديدة.
10. توطين الوظائف الفنية التخصصية عبر برامج لاستقطاب وتأهيل المواطنين للعمل ضمن طاقم الهيئة عبر الآتي:
أ. التعاون مع الجامعات الوطنية لطرح البرامج الدراسية وبرامج التدريب الخاصة بتبني وتأهيل وصقل المتخصصين بالقياس والمعايرة وفق متطلبات الهيئة الحالية والمستقبلية.
ب. التعاون مع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المتخصصة في التوظيف، لاستقطاب المواطنين من غير حملة الثانوية العامة والجامعيين لتأهيلهم في المجالات المطلوبة لدى الهيئة.

معالي الرئيس :

شكراً ، يا إخوان هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة ؟ تفضل أخ أحمد الشامسي .

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، شكراً - أيضاً - لمعالي الوزير وأعضاء الهيئة الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير ، وأتقدم بالشكر لرئيس وأعضاء اللجنة على إعدادهم لهذا التقرير المتميز الذي أعتقد أنه شامل ، إلا أنه شد انتباهي - حقيقة معالي الرئيس - ملاحظة رئيسية في هذا التقرير في الصفحة الأولى من ملخص التقرير في الفقرة الثانية " وتنوه اللجنة بأنها تبدي أسفها في ضعف التعاون

الذي أبدته هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في تزويد اللجنة بالمعلومات التي تدعم تقريرها وتؤكد اللجنة على ضرورة التواصل والشفافية بين الجهات الاتحادية دعماً لمبدأ التكامل في الحكومة الاتحادية. "

معالي الرئيس ، حقيقة يؤسفني أن أقرأ في مقدمة التقرير هذه الفقرة ، وأرجو من رئيس اللجنة التوضيح في هذا المجال ، وأيضاً أرجو من معالي الوزير التكرم بإبداء رأيه في هذه النقطة ، وما إذا كانت هناك أية معوقات أدت إلى عدم التعاون مع اللجنة في إعداد هذا التقرير،لأن المبدأ الأصلي هو التعاون فيما بين الحكومة والمجلس الوطني في إعداد التقارير،وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً،سعادة رئيس اللجنة تفضل.

سعادة / أحمد عبيد المنصوري : (رئيس اللجنة)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الأخ أحمد الشامسي،وكنت أتمنى أن أبدأ بمقدمة ومن ثم نجيب على الأسئلة ولكن سأجيب باقتضاب على سؤال سعادة الأخ أحمد الشامسي ...

معالي الرئيس :

نحن الآن مازلنا في الملاحظات العامة،والتفاصيل والحوار مع الحكومة لا يبدأ الآن إنما يبدأ بعد الانتهاء من التقرير،هذه ملاحظة عامة من الأخ أحمد،تفضل .

سعادة/ أحمد عبيد المنصوري : (رئيس اللجنة)

الملاحظة هذه مبنية - طال عمرك - على أمرين وهي كمؤشرات فهي مكتوبة ،ولديكم التقرير المفصل بالكامل،فاطلعوا على الأسئلة والمواضيع التي ناقشناها مع الهيئة،واطلعوا على الردود فهي مقتضبة ولا تجيب على أي سؤال،والشيء الثاني لدي حالياً رسالة صدرت من سعادة الأمين العام إلى الهيئة ولم يتم الرد عليها لحد الآن،وكل الأسئلة نريد أن يكون لها إجابات شافية ومكتوبة،لم يتم الرد على الأسئلة من خلال اللجنة السابقة وهناك عدة مؤشرات أنه لم يرد أحد على الأسئلة،اقرأوا التقرير واطلعوا على التفاصيل وأستطيع أن أذكر أمثلة من التفاصيل،في المحور الأول لم يجيبوا على أي سؤال،معالي الرئيس،والسؤال المردود عليه ليس فيه إجابات ، وإذا كانت فيه إجابات تكون إجابات عامة نحن نتكلم عن هيئة مواصفات ومقاييس وفيها أمور دقيقة وأسئلتنا كانت بالأرقام والمؤشرات والمقاييس وبمنهجية علمية ولكن لم يتم الرد عليها ، لذلك تم وضع هذا المصطلح لأننا لم نجد أفضل منه،وأنا لا مانع لدي من تغيير هذا المصطلح إذا أتينا بمصطلح أفضل ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً،معالي الوزير هل تود إبداء ملاحظاتك أو تنتظر لغاية انتهاء النقاش فأنت مخير في ذلك؟تفضل.

معالي/ د. راشد أحمد بن فهد: (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكراً معالي الرئيس،بدايةً أتقدم بالشكر لرئيس وأعضاء اللجنة على ما بذلوه في إعداد هذا التقرير،معالي الرئيس،بصراحة أنا انصدمت من هذه الفقرة الأولى الموجودة في التقرير حول عدم التعاون،وسألت الإخوان عن هذه الفقرة ، وقد بحثنا في الأوراق وربما أن اللقاء بين اللجنة والهيئة عقد في أواخر 2012 والآن نحن في نهاية الربع الأول لسنة 2014 ،وأعتقد أنه منذ تلك الفترة إلى الآن - حسب ما وصلني - لم يتم أي اتصال،وقد وصلت الرسالة بعد اللقاء والإخوان أعدوا التقرير ولكن لأسباب نسوا إرسالها،فبحكم أن الموضوع مرت عليه فترة طويلة،فالإخوان نسوا ولم تتم أية مراسلات،القضية ليست قضية عدم تعاون بل بالعكس،نحن نفتخر بهذا الشيء ولكن نحن نعتذر عما حصل وهو عدم إرسال المعلومات التي كانت بعد الجلسة في أواخر 2012،وأنا بصراحة لم تصلني أي مخاطبة من رئيس للجنة،والإخوان وجدوا هذه المراسلة ولكنها كانت قديمة ونسوها في أواخر 2012 فربما حصل خطأ ما بسبب طول الفترة بين اللقاء الأول والجلسة وهي سنة وأربعة أشهر،وربما هذا هو السبب لعدم التواصل،فالقضية ليست قضية عدم تواصل بالعكس نحن فريق واحد معكم ولا أعتقد أن هناك شيء لا نتشارك فيه مع أعضاء اللجنة بل نحن نشكر الجهود التي قاموا بها. الملاحظة الثانية معالي الرئيس،بصراحة التقرير فيه كثير من ...

معالي الرئيس :

الملاحظات يا معالي الوزير سنتكلم فيها والآن نأخذ نقطة.نقطة في هذا الموضوع لأنه ستكون عندكم وجهة نظر عند تقديم العرض كاملاً،ثم بعد ذلك تتم الردود على ملاحظات الإخوة،الأخ أحمد الشامسي تفضل ولك تعقيب أخير حول هذه النقطة.

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكراً معالي الرئيس،حقيقة أنا طبعاً أشاطر الجميع في هذا المجلس عدم التعاون في هذا الموضوع أو ربما لا يكون عدم تعاون وإنما سوء تفاهم صار في هذا الموضوع ، لكن - معالي الرئيس حقيقة أيضاً - النقطة التي أثارت انتباهي مرة أخرى وهي أن هذا التقرير تم تدارسه في عام 2012 والآن يعرض على هذا المجلس، فمعظم المعلومات الموجودة في هذا التقرير تعتبر معلومات غير محدثة،وأنا أتوقع

أن الهيئة قامت بدور كبير خلال العام 2013،لذا أنا أعتقد أنه هل من العدل أن نناقش موضوع تم إعداده في 2012 والآن نحن سننتهي من الربع الأول من عام 2014 ؟! أعتقد أن نقاشنا - أيضاً - لن يكون مفيداً في هذه الحالة ، ربما نكون ظالمين للهيئة أو ربما يكونون هم ظالمين لنا في هذا النقاش ، وهذا يؤثر على المصلحة العامة،وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد،هذا يحدث نتيجة للعديد من العوامل حيث تتأخر بعض التقارير لعدة شهور أو سنة ولكن كما ذكرت أنت إذا كان لدى الوزارة إضافات أو نقاط فبالتأكيد سيثري ذلك النقاش أثناء مناقشة القضايا،أخ علي جاسم تفضل .

سعادة/ علي جاسم أحمد :

شكراً معالي الرئيس،حقيقة أنا استغرب من توجيه الإخوة الأعضاء اللوم أو الاستفسار للهيئة،فمن خلال تقرير اللجنة يتضح أن هذه اللجنة لم تقم بدورها ولا بنسبة(5%)،فلا أدري لماذا تسألون هيئة ليس لديها تعاون مع الهيئة وليس لديها معلومات وليس لديها شفافية ، يتكلمون عن؟

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

2050 ...

سعادة/ علي جاسم أحمد :

أخ أحمد أنت في المجلس الوطني ولست في قهوة ... عندما أسألك أجب على زميلك ...

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس أنا أحتج على هذا الكلام اسمح لي ...

معالي الرئيس :

أخ أحمد أنا الذي أدير الجلسة من فضلك وسأرد عليه ...

سعادة/ علي جاسم أحمد :

عندما نتكلم عن 2012 ، الهيئة تطبق مواصفات معتمدة منذ 2002 ونحن في 2014 ، انظر كم هي المتغيرات التي تغيرت على المواصفات وعلى السلع وعلى المنتوجات،إذا كان في تطبيق المواصفات هي تعتمد مواصفات 2002 الأوروبية،ولم تتابع المواصفات الحديثة حتى،لذلك أنا أقترح أن لا نناقش الموضوع بل نعتمد التوصيات ونضع تصور والمقترحات التي تفضلت بها اللجنة والتي بالإمكان أن يضيف عليها الإخوان وننهي الموضوع،لأن موضوعات مثل هذه لا تناقش في المجلس بهذه

الصورة،وسبق أن اتخذ المجلس قراراً في مثل الموضوعات التي لا يكون فيها تعاون مع الجهات أو لا تكون فيها مبادرات يوقف النقاش فيها وترفع التوصيات للحكومة في هذا الشأن،وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ، أولاً نحن لا نريد أن نهضم حق اللجنة ولا نريد أن نهضم حق اللجنة ، والطريقة التي تثار يجب أن تكون بطريقة نظامية ، والإخوان في اللجنة سيردون على الملاحظة ومسألة أنه منذ 2012 لم يتم بحث أي شيء في اللجنة أو دراسة هذا غير صحيح،لأنه كما ترون في التقرير صارت اجتماعات وصار هناك بحث في الموضوع ، بالتالي نرجو أن نكون واقعيين عند مناقشة الحقائق ، رئيس اللجنة تفضل .

سعادة/ أحمد عبيد المنصوري : (رئيس اللجنة)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لسعادة الأخ علي على سؤاله وهو سؤال مهم بالفعل ، البداية بدأت في 2012 ولكن نحن جلسنا مع جهات متعددة - معالي الرئيس – بل كانت لدينا زيارة قبل ثلاثة أسابيع وهي آخر زيارة ، فاللجنة اشتغلت بقيادة سعادة الأخ أحمد الأعماش - بوراشد - وقام مع إخوة متخصصين في قطاعات مختلفة بدورهم،وهناك أعضاء من اللجنة السابقة ونحن استكملنا هذه المسيرة وقمنا بلقاءات مختلفة وهم قاموا بلقاءات مختلفة،ولا يوجد هناك شيء توقف - يا معالي الرئيس - الاجتماعات كانت قائمة والرسالة الأخيرة بالنسبة لتحديث المعلومات تم إرسالها للإخوة بالهيئة والهدف الرئيسي - كما تفضل معالي الوزير - التعاون ، نحن في النهاية كلنا فريق واحد نكمل بعضنا البعض،ولا يوجد أي هدف للتقليل من شأن سواء أعضاء اللجنة أو الهيئة في هذا الموضوع وهذا النقاش،وأتمنى من سعادة الأخ علي أن يتقبل هذا الشيء وأنا لا أتقبل أن يهضم أحد حق أعضاء اللجنة مثل ما ذكرتمعاليك،وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ عبدالعزيز الزعابي تفضل .

سعادة/ عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير ومدير عام الهيئة ، وأنا كنت سابقاً عضو في اللجنة ويجب أن أسجل شهادتي وأقول أن الإخوان كانوا متعاونين إلى أبعد الحدود ، والأخ بوراشد كان رئيس اللجنة وهذه شهادة يجب أن أقولها أمام المجلس،وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً ، يا إخوان إذا توافقون الآن أن نبدأ بنقاش الموضوع العام ، تفضل أخ أحمد .

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أنا لن أدخل في سجال مع الأخ علي جاسم في هذا الموضوع ، لكن إذا اتفقنا أنه كان هناك تعاون فيجب أن تحذف هذه الفقرة من ملخص التقرير لأنها أصبحت وثيقة من وثائق المجلس ، وسبق أن ناقشنا هذا الموضوع في السنة الماضية وصار هناك خلاف كبير في هذا الموضوع ، فأنا أقترح أن تحذف هذه الفقرة،وشكراً.

معالي الرئيس :

أنا لا أعتقد أن الأخ علي أراد أن يبخس عمل الإخوان في اللجنة ولكن ربما هو فهم الأمر بالخطأ،تفضل يا أخ علي .

سعادة/ علي جاسم أحمد :

معالي الرئيس،أنا لا أقصد لجنة المجلس بل أتكلم عن الهيئة ، أنا أقول أن الهيئة ليس لها دور في تقرير اللجنة،ولم يكن هناك نوع من الشفافية أو التعاون أو الإنجازات بالنسبة للهيئة وأنا لا أقصد لجنة المجلس،أنا أقصد الهيئة فهي التي لم يكن لها دور،أنا أشيد بتقرير اللجنة وأتبنى التوصيات الموجودة،أنا أتكلم عن الهيئة وليس عن اللجنة،وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ علي ، إذاً الآن وضحت المسألة ، ولو سمحتم أن نوافق على التقرير لنبدأ بالنقاش ، هل يوافق المجلس على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

حسناً،والآن ننتقل إلى مقدمي الطلب ليتفضل سعادة الأخ أحمد عبيد المنصوري وهو أول المتكلمين.

سعادة/ أحمد عبيد المنصوري : (رئيس اللجنة)

شكراً معالي الرئيس،وشكراً لمعالي الوزير - رئيس الهيئة على حضوره،وبدايةً أود أن أشكر اللجنة برئاسة سعادة الأخ أحمد الأعماش حيث كان ذلك في الدور الثاني لقيادته مشاريع مختلفة في لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة وخاصة في إعداد هذا التقرير حول موضوع"سياسة هيئة المواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة"،موضوع المواصفات والمقاييس موضوع مهم يمس

عدة أوجه كدولة،ويمسنا على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي وعلى مستوى المجتمع في مجالات مختلفة ، فهو يركز على جانب الصحة من ناحية،والجانب الآخر يتكلم عن الإنسان،والبيئة وحماية المجتمع من جوانب مختلفة ، كذلك كلما تكون لدينا مواصفات ومقاييس نتبناها ونطبقها بصورة رئيسية فإننا نعزز مكانة الدولة عالمياً في التنافسية العالمية،وبتبني المواصفات والمقاييس نستطيع أن ننافس حتى على مستوى الصادرات فهذا شيء يدعم الصادرات على مستوى العالم،إضافة إلى ذلك فإن المجتمع الدولي وضع ثقته في دولة الإمارات في عدة مجالات،موضوع " إيرينا " وموضوع مؤشرات رئيسية لمتانة اقتصاد الإمارات،ولثماني سنوات على التوالي دولة الإمارات معروفة أنها مبنية على اقتصاد عالي من الابتكار والإبداع،وكذلك هناك مؤشرات مختلفة من ضمنها مؤشر الثقة في البرامج الصحية والتعليمية وكذلك الاقتصادية .

سعادة/ أحمد عبيد المنصوري :

إضافة إلى ذلك المجتمع الدولي وضع ثقته في دولة الإمارات في عدة مجالات مثل موضوع " إيرينا " وكذلك موضوع المؤشرات الرئيسية لمتانة اقتصاد الإمارات ، فثماني سنوات على التوالي معروف أن اقتصاد دولة الإمارات مبني على الابتكار والإبتداع ، وكذلك هناك مؤشرات مختلفة من ضمنها مؤشر الثقة في البرامج الصحية والتعليم وكذلك الاقتصاد ، وهنا أود أن أسأل معالي الوزير ، وأنوه له أول شيء في عدة مجالات :

المجال الذي يتعلق بالبرامج والمبادرة الحكومية ، وكذلك رؤية الإمارات 2021 ، وجائزة الشيخ خليفة للتميز ، وكذلك عندنا برامج للتميز والمؤشرات والحكومة الذكية ، فهذه البرامج موجودة ، والسؤال هو: كيف تستفيد الهيئة من هذه البرامج بحيث تساهم في دعم القطاعات المختلفة ؟ هذه جزئية .

الجزئية الثانية : بالنسبة للخطة الاستراتيجية 2011 - 2013 : ما هي نسبة انجازها ؟ وكذلك ما نسبة انجاز الخطة في تطبيق وتعزيز مكانة الدولة على مستوى العالم وكذلك على الاقتصاد المحلي ، وكذلك على مستوى رفع الصحة والسلامة حسب اختصاصات الهيئة ؟

السؤال الثالث : دور الهيئة في مجال التكامل ، فهناك موارد مختلفة على مستوى الدولة ، فهناك مختبرات موجودة في إمارات متعددة ، فيهمنا في النهاية أن يكون هناك نوع من التعميم والشمولية في هذا الموضوع بحيث تطبق نفس المواصفات والمقاييس في جميع الإمارات ، ونؤكد على أهمية التكامل بحيث لا يكون هناك فروقات وأن يكون هناك شمولية ، فالسؤال هو عن دور الهيئة في التكامل ، ويا حبذا لو تكون الإجابات مبنية على مؤشرات وعلى مراحل ، أي أين نحن الآن وأين سنتجه مستقبلا ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكرا للأخ أحمد المنصوري ، معالي الوزير ، الأخ أحمد عن مدى استفادة الهيئة من برامج ومبادرات الحكومة في الإنجاز والجودة وفي مختلف البرامج الرائدة ؟

ثانياً : نسبة انجاز الخطة الاستراتيجية 2011 - 2013 ودور ذلك الإنجاز في تعزيز مكانة الدولة محلياً ودولياً في هذا المجال .

ثالثا : دور الهيئة في مجال التكامل بين الاتحادي والمحلي في مجال المواصفات والمقاييس ، تفضل

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، نحن طلبنا تقديم عرض لمجلسكم الموقر ، فإذا أمكن ذلك لأن به إجابة على كثير من التساؤلات .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على تقديم عرض مختصر حول الموضوع من قبل الحكومة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس) *

شكرا معالي الرئيس ، بداية قانون إنشاء الهيئة صدر في عام 2001 وهو القانون رقم (28) ، وهذه بعض مواد القانون المعروضة على الشاشة أمامكم ، فهي المرجع في الدولة فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس والجودة ، وهي تعتبر أنظمة البنية التحتية للجودة كمواصفات ومقاييس مطابقة واعتماد ، وهذا بهدف توفير السلامة والحماية من خلال الخدمات والسلع ، وكذلك دعم الاقتصاد وضمان الجودة لهذه الأمور ، طبعا مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات يتشكل من عضوية الجهات الشريكة معه في تقديم خدماته ، فلدينا أعضاء من الحكومة الاتحادية من وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والهيئة الاتحادية للجمارك ، ومن السلطات المحلية لدينا دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة ومن مجلس

* العرض المقدم من معالي الوزير في شأن الموضوع ملحق رقم (3/ب) بالمضبطة .

أبوظبي للجودة والمناطق الاقتصادية المتخصصة في أبوظبي وبلدية دبي ومعهد مصدر حيث يمثل الجانب العلمي .

طبعا لغايات توفير وتقديم خدمات الهيئة فإن الهيئة تعمل بالتكامل مع كل السلطات والشركاء الاستراتيجيين داخل الدولة ، وبعض هذه الجهات معروضة أمامكم ، وقد ذكرت لكم فيما يتعلق بمن هو ممثل في مجلس الإدارة أو الجهات التي لدينا معهم برامج يتم تطويرها كالبلديات وجهات التراخيص وهيئات الصحة وهيئات الطرق والمواصلات والجمارك ووزارة الخارجية بحكم أن الهيئة هي ممثلة للدولة في اتفاقية العوائق الفنية للتجارة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ، لذلك فالهيئة دائما تعتبر مشارك أساس في أي اتفاقيات للتجارة الحرة مع الدول ، لدينا مذكرة تفاهم مع كل الجهات والحمد لله ، وهذه من البيانات الصادرة عن مجلس الوزراء ، ولدينا نسبة رضى عن الشركاء بحدود 81 . %

والهيئة طبعا معنية بإصدار المواصفات القياسية ووضع النظام الوطني للقياس والمعايرة ، ومنح علامة الجودة ، وهذا للمطابقة ، فالمطابقة يقصد بها : هي إجراءات تطبيق هذه المواصفات القياسية .

كذلك لدينا نظام الاعتماد الوطني ، وهو النظام الذي يعمل على ضمان الكفاءة والثقة في مقدم الخدمة كمختبر أو جهة معايرة أو جهات منح الشهادات .

طبعا الهيئة يتم إصدار المواصفات القياسية منها واللوائح الفنية ، واللوائح الفنية هي المواصفات القياسية الإلزامية التي تطبق داخل الدولة ، وهنا يوجد بعض التعاريف لبعض المفاهيم التي وردت في التقرير والتي بها تداخل ، فالمواصفات القياسية هي مواصفات تحدد الصفات لأي سلعة أو خدمة ، وهي تكون دائما بشكل اختياري في طرق الفحص .

اللائحة الفنية : هي اللائحة الإلزامية ، ويصدر قرار بها من مجلس الوزراء بالإلزام بتطبيقها فيما يخص المواصفات الإلزامية .

النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات : هو النظام الذي يوضع ويكون متكامل يشمل جميع مكونات الجودة من مقاييس واعتماد ومطابقة ومواصفات بشكل نظام ، فنحن في الهيئة خلال السنوات الماضية دائما نعمل على تطوير أنظمة وطنية للرقابة على المنتجات .

هنا يعرض أمامكم عن الهيئة خلال الفترة منذ إنشائها حتى الآن حيث اعتمدت - ربما الرقم الموجود غير صحيح وهو (8600) - واصدرت (9500) مواصفة قياسية معتمدة ، وهذه متوافقة بنسبة 95% مع المواصفات العالمية لأن بعض المواصفات نحتاج التغيير فيها لملائمة ظروفنا البيئية .

كذلك عندنا (736) لائحة فنية و (16) نظام إماراتي للمراقبة على المنتجات ، وهذا نتاج عمل (15) لجنة وطنية تشارك فيها جميع الجهات وتهدف إلى حماية الصحة والسلامة للمنتجات ، ففي مجال سلامة المنتجات - نحن لا نتكلم عن منتج وإنما عن مجموعة منتجات - لدينا النظام الإماراتي للرقابة على الأدوات والأجهزة الكهربائية ، النظام الإماراتي للرقابة على الكابلات ، النظام الإماراتي للرقابة على منتجات الليزر ، النظام الإماراتي للمراقبة على المركبات كالإطارات وعددات السرعة ، النظام الإماراتي أو اللوائح الفنية المعنية بالمنتجات الغذائية ، وهذه تشكل حجم كبير ، النظام الإماراتي للرقابة على مياه الشرب والمنظفات وعلى العطور ، وأخيرا صدر النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الحلال وكذلك مستحضرات التجميل ولعب الأطفال ، فهذه تعتبر أنظمة تشمل عدة منتجات وليس منتج واحد.

وهذا هنا مثال - معالي الرئيس ، اعضاء المجلس - للتعريف بالمواصفات ، فللمركبة الواحدة يوجد لدينا كم كبير من المواصفات المعنية بهذا المنتج وهي السيارة ، فلكل جزء في السيارة له مواصفة ، وللتوضيح نحن نعمل في إطار منطقة التجارة الحرة الخليجية ، لأننا لدينا هيئة الترخيص الخليجية ، فدائما مواصفاتنا تكون متوافقة في إطار الاتحاد الجمركي الخليجي ، فتصدر كمواصفات ، وهي من أقدم الأنظمة المطبقة في الدولة ، وهذه صدرت في الدولة مواصفات للحافلات المدرسية بالتعاون مع وزارة الداخلية وهيئات الطرق في الدولة .

لدينا نظام إماراتي لتقويم المطابقة على الإطارات الملبسة ، وهذا تم بالتعاون مع وزارة الداخلية ، لأنه معروف أن الإطارات يعاد استخدامها لأكثر من سبع مرات في العالم ، وهذا ليس في المركبات العادية ولكن ذات الاستخدامات الخاصة كالباصات والآليات الثقيلة ولها معايير وتنظم من وزارة الداخلية بشكل أساسي ، ولدينا مصانع مسجلة ومعتمدة من (25) هيئة ومصنع .

في مجال البيئة - وهذا مهم جدا الإشارة إليه - : جهود الهيئة في إطار تخفيف البصمة البيئية للدولة أصدرت الهيئة عدة مواصفات ، وهي تعتبر مواصفات وأنظمة أصبح الآن الكثير من الدول تتطلع إلى تجربة الدولة فيما يتعلق بالنظام الإماراتي في كفاءة استخدام الطاقة ، فللمكيفات أصدرناه في عام 2012م ، والثلاجات والمبردات والغسالات وسخانات المياه ، والإضاءة مؤخرا صدر من مجلس الوزراء ، وهذه كلها تهدف إلى تقليل وترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية .

لدينا لائحة فنية للأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل .

فيما يتعلق بالمشتقات البترولية كالديزل وزيوت التزييت وكذلك ما يتعلق باللائحة الفنية تم تطويرها مع شركة أدنوك للسيارات العاملة بالغاز الطبيعي ، وهذه الآن موجودة ومطبقة في أبوظبي بشكل كبير ،

وتم تحويل الكثير من المركبات حيث تحول بالتعاون مع أدنوك ، والآن تم توسيع هذا الأمر ويتم تحويل مركبات سواء في إمارة الشارقة أو إمارة دبي .

فيما يتعلق بالمجالات الأخرى التي لها خصوصية بدولة الإمارات بحكم أن الهيئة هي المعنية بتطوير الأنظمة على مستوى الدولة ودولة الإمارات دائما تسعى لأن تكون لها الريادة في تطوير هذه الأنظمة ، فالهيئة عملت مع الشركاء الاستراتيجيين وطورت أول مواصفة لدليل العمل الشرطي ، وهذه المواصفة الآن دخلت في إجراءات منظمة الآيزو ، وإن شاء الله ستكون أول مواصفة على مستوى العالم تعتمد في العمل الشرطي ، وهذا بالتعاون مع وزارة الداخلية وشرطة أبوظبي .

كذلك أعلنا قبل فترة في القمة الحكومية عن إطلاق مواصفات برنامج الإمارات للخدمة المتميزة ، وهذا تم اعتماده على المستوى العربي ، وإن شاء الله تكون دولة الإمارات على المستوى العالمي أول دولة تضع مواصفات للخدمة الحكومية المتميزة .

لدينا كذلك مواصفة للدليل الإرشادي للإبداع ، ومواصفة لمستحضرات التجميل الحلال ، ودولة الإمارات تعتبر رئيسة لجنة المنتجات الحلال على مستوى الدول الإسلامية التي تضم (58) دولة .

كذلك لدينا المواصفات القياسية المجتمعية كالمكاتب الأسرية وخدمات التربية للمعاقين .

وعمل الهيئة ليس فقط إصدار المواصفات ولكن - أيضا - تطبيق هذه المواصفات ، فالهيئة من خلال ضمان تطبيق المواصفات تصدر عدة آليات أو إجراءات ، وأهم وسيلة لإثبات المطابقة للمواصفات هو إصدار شهادات المطابقة ، فقد أصدرت الهيئة حتى الآن أكثر من (4000) شهادة مطابقة تغطي في حدود (7800) منتج استهلاكي مستوردا أو مصدرا من أو إلى الدولة ، وهذا يعطي تفاعل للقطاع الخاص والمصنعين بإجراءات الدولة ، فبالفعل دولة الإمارات تطبق إجراءات ولا بد للمصنعين من الإلتزام بها .

لدينا كذلك علامة الجودة الإماراتية ظاهرة أمامكم في أسفل الصورة ، وهذه تضم الآن أكثر من (2700) منتج ، وهي أحد أدوات إثبات المطابقة .

أيضا لدينا نظام المنتجات العضوية ، وهذه لائحة في وزارة البيئة ، ولكن هيئة المواصفات والحكومة اختصاصها أنها هي من يمنح هذه العلامة ، فلدينا العلامة المنتجة منحت لأكثر من (560) منتجا .

كذلك في إطار التكامل مع السلطات المحلية فإن هيئة المواصفات تعتبر هي التي تصدر شهادات الاعتراف الدولية بالمنتجات الكهربائية من المنظمة العالمية للكهروتقنية ، ويتم اعتماد مختبر بلدية دبي كمختبر وطني للدولة ، فهنا الهيئة تسعى للاستفادة من الموارد المحلية ، فمختبر بلدية دبي هو المختبر

المرجعي الذي يصدر هذه الشهادات العالمية بعد عمل الهيئة مع منظمة الكهروتقنية العالمية ، وهذه تصدر وتصدر ولذلك فهي تعطي دعم للسلع والمنتجات الوطنية لدخول الأسواق ، فمن خلال هذه الشهادة تستطيع أن تدخل أكثر من (40) دولة تعترف بهذه الشهادات الدولية .

وهنا أمامكم بعض الأمثلة للعلامات التي تصدرها الهيئة ، فهذا مثال لعلامة الجودة ، وكما هو ظاهر أمامكم في منتجات الحليب ، فعلامة الجودة موجودة عليها ، وهذه كذلك علامة الجودة على السلع الاستهلاكية كالمنتجات الكهربائية مثل الغسالات فهي موجودة عليها وهي تعطي الثقة للمستهلك وموجودة في أرفف الأسواق ، فهي تعطي ثقة للمستهلك بمطابقة هذه السلع .

هذه كذلك علامة المطابقة الإماراتية ، وهي إلزامية على المنتجات البلاستيكية القابلة للتحلل ، والحمد لله هذا النظام الآن اصبح نظاما مرجعيا لكل الدول المجاورة حيث تسترشد بنظام الإمارات في هذه المنتجات بحيث تكون صديقة للبيئة وتحمل علامة المطابقة الإماراتية .

فيما يتعلق بلعب الأطفال : سبق طرح سؤال قبل سنتين من الدكتورة أمل حول إجراءات التطبيق لضمان مطابقة ألعاب الأطفال أبشر مجلسكم أنه الآن من خلال علامة المطابقة الخليجية الواضحة أسفل الصورة ، هذه العلامة الآن أصبحت توضع ضمن إجراءات هيئة الترخيص الخليجي توضع على الألعاب ، وما تقوم به الدولة من خلال الهيئة مع الجهات المحلية هو مسح الأسواق للتأكد من مدى مصداقية هذه العلامة ، ولدينا جهود كبيرة من مجلس أبوظي للجودة لمسح الأسواق ، وقد تم اكتشاف بعض المخالفت ، وهذا شيء طبيعي في أي استخدام ، ولكن هذا الآن مبادرة - والحمد لله - لضمان سلامة هذه المنتجات الاستهلاكية كلعب الاطفال .

فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة : الهيئة منذ عامين أطلقت نظام كفاءة الطاقة للمكيفات ، والحمد لله أصبح لدينا الآن خلال سنتين نظام النجوم والذي من خلاله تم إصدارها لأكثر من مليون ومائة ألف جهاز تكييف موجود في الأسواق ، فربما ترونها على أجهزة التكييف ، وهي لتبين للمستهلك عدد النجوم على المكيف حيث تشير إلى كفاءة المكيف في استهلاك الطاقة وذلك لتخفيف البصمة .

تقرر التقرير كذلك لنظام القياس : فنظام القياس هو ما يتعلق بالموازين وغير ذلك وأجهزة قياس الأطوال ، فالهيئة لديها عمل في هذا الأمر ، فهي تعتبر المرجعية ، ولدينا نوعين من المترولوجيا هما مترولوجيا علمية فيما يتعلق بالتطوير وفيما يتعلق بالتطبيق ، والتطبيق هو ما يراه المستهلك كضمان مصداقية أجهزة الموازين أو الأطوال في الأسواق ، فالهيئة أصدرت الكثير من الأنظمة التي تطبق فيما يتعلق بالموازين وقياس السوائل كعدادات البترول وسيارات الأجرة ، فعلى سبيل المثال الآن بالتعاون

مع الشركات المشغلة لسيارات الأجرة يتم معايرة جميع عدادات الأجرة وكذلك عدادات البترول في كل المحطات تم معايرتها .

الهيئة كذلك عملت خلال السنوات الماضية على التحول من نظام الجالون إلى نظام اللتر ، وكذلك التحول إلى المتر ، وهذا تلاحظونه في خرائط الأراضي وأيضا في قطاع الأقمشة ، فهذا هو توجه الدولة لأنه النظام العالمي المعتمد للقياس وهو (SI unit) ، فهذا يعطي أكثر سهولة في المعاملات التجارية .

كذلك الهيئة لديها تعاون في مرجعية المترولوجيات ولدينا ترابط مع المعهد الفيزيائي الألماني فيما يتعلق بالموازين ، وكذلك لدينا اتفاقيات لحفظ المعايير مع مختبر دبي المركزي ومع المختبر حيث يتم الآن إنشاء معهد الإمارات للمترولوجيا ، وهذا المعهد صراحة بمبادرة من مجلس أبوظبي للجودة سيكون المعهد الوطني ، وهذا يعبر عن تكامل الأدوار بين السلطات الاتحادية والمحلية .

كذلك تقوم الهيئة بمعايرة الموازين في الإمارات الشمالية ، أما في دبي وأبوظبي فتم تخويل السلطات المحلية بذلك عبر اتفاقية للقيام بمعايرة الموازين في أسواق الذهب وغيرها ، وكذلك العبوات المعبئة مسبقا ، ولدينا كذلك في خطة 2014م قياس عدادات المياه ، وبعض الأجهزة الطبية مثل أجهزة قياس الحرارة والضغط ، فهذه يتم الآن معايرتها ، وكذلك لدينا فيما يتعلق بأجهزة قياس السرعة ، وهذه مهمة للجميع بحيث تكون معايرة لتقرأ القراءة الصحيحة ، فهذه بعض الأمثلة ربما لا نلاحظها في السوق ولكنها موجودة في الموازين الآن ، فترى العلامة عليها مما يعني أن كل الموازين مراقبة ويتم التأكد من معايرتها لضمان الأوزان الصحيحة ، ففيما يتعلق بالذهب الهيئة معنية بالموازين ، وليست حتى الآن معنية بالرقابة على تجارة الأحجار الكريمة والذهب لأن هذا القانون حتى الآن يطبق من خلال وزارة الاقتصاد ، وطبعا مشروع القانون الذي نوقش هنا قبل ثلاث سنوات من مجلسكم الموقر ينقل الصلاحيات للهيئة ، ولكن هذا القانون لم يصدر حتى الآن ، ولذلك فوزارة الاقتصاد حتى الآن هي المعنية بتطبيق قانون التجارة في الأحجار الكريمة والمشغولات ، أما الهيئة فهي معنية بالموازين .

وهذا مثال على ميزان معايير من مجلس أبوظبي للجودة حيث تشاهدون العلامة عليه ، وهذا يتم بالتعاون في إطار اتفاقية بين الهيئة ومجلس أبوظبي للجودة ، وهذا أيضا فيما يتعلق بالعبوات المعبئة مسبقا حيث يتم التأكد من الموازين ومراقبتها .

كذلك هنا بعجالة معروض بعض الجهات الخاضعة للرقابة ، فنحن لدينا الكثير من الجهات التي نعتمد عليها ، فالهيئة تسعى إلى إشراك جميع الجهات لتقديم الخدمات ، فالهيئة لا تنشئ مختبرات وإنما تضع الأنظمة لضمان كفاءة هذه المختبرات من مقدمي الخدمة ، وهذا يفتح المجال للقطاع الحكومي والقطاع

الخاص لتقديم خدماتهم ، وهذا هو النموذج المتعارف عليه والأفضل عالميا أن تفتح مجالات عمل للقطاع الخاص والحكومي المستعد لتقديم الخدمة ، فالهيئة لا تشغل مختبر ولكن تضمن كفاءة هذه المختبرات وتراقبها .

فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للهيئة والذي سأل عنه بعض الإخوة هذه النتائج الواردة من مكتب رئاسة مجلس الوزراء حول تنفيذ خطتنا الاستراتيجية للفترة من 2011 - 2013م ، فالهيئة في نهاية عام 2013م حققت نسبة 93% من خطتها الإستراتيجية لهذه السنوات ، هذا من جانب .

جانب آخر - معالي الرئيس ، اصحاب السعادة الأعضاء - الهيئة بحكم أنها معنية بجزء مهم فيما يتعلق بالسلامة وكذلك الجانب الاقتصادي فهي عضو مشارك ، والهيئة الحمد لله لثاني دورة هي عضو مشارك في المجلس الحاكم للأيزو ، وهذا يعبر عن ثقة هذه الدول بالدولة والهيئة في تقديم خدماتها ، فنحن الآن والحمد لله للمرة الثانية أعضاء في المجلس الحاكم لهيئة الأيزو ، كذلك لدينا اعتراف من هيئة الكهروتقنية ، والهيئة ترأس التجمع الميثرولوجي الخليجي وكذلك - كما ذكرت - الجهة المتعلقة بالحلال .

لدينا كذلك مبادرات لاستضافة الكثير من الفعاليات ، فالهيئة لديها عضوية كما ذكرت سابقا في هيئة الدستور الغذائي ، وفي المنظمة الميثرولوجية الـ (oiml) ، ، لذلك فالهيئة تسير بهذا الطريق .

فيما يتعلق بالجانب المالي : الهيئة - الحمد لله - تحقق إيرادات من خلال الخدمات التي تقدمها ، وهي الآن تغطي أكثر من 50% من إيراداتها .

فيما يتعلق بالوظائف : لدينا الآن في الهيئة عدد (65) موظف ، والتوطين بحدود نسبة 52% ، وطبعا نسعى إلى زيادة هذه النسبة ، حيث كان لدينا بعض التحديات في موضوع التخصصات ، ولكن - الحمد لله - الآن من خلال برنامج " مسار " هناك تعاون مع الجامعات لاستقطاب بعض الكوادر وتاهيلهم كخريجين في هذا الجانب .

الهيئة - طبعا - داخليا بحكم أنها معنية بالمواصفات ولكنها تطبق كذلك في إجراءاتها جميع الإجراءات بما يتوافق مع أنظمة الجودة سواء في العمليات أو الخدمات التي تقدمها .

هذا في عجالة - معالي الرئيس - ، ولا أريد أن أدخل في استراتيجية 2014 - 2016 ، فهي لا تخرج عن خطة 2011 - 2013 ولكنها تهدف إلى الريادة في مجال التقييس ودعم الاقتصاد الوطني ، أتمنى أن يكون هذا العرض قدم لمحة عن ما تقوم به الهيئة لتوضيح بعض الأمور التي ربما لم تكن واضحة في التقرير المقدم من أصحاب السعادة اعضاء اللجنة الذين نقدر لهم جهدهم في إعداد هذا التقرير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، فقط أثناء سردك للعرض أعتقد ذكرت بالخطأ أن دخل الهيئة يغطي أكثر من 50% من إيراداتها ، أعتقد أنك تقصد من مصروفاتها وليس من إيراداتها ، كذلك بالنسبة للنقاط الذي ذكرها الأخ أحمد المنصوري - رئيس اللجنة معاليك أجبت عن سؤال منها وهو نسبة إنجاز الخطة الاستراتيجية للأعوام 2011 - 2013م ، والنقطتين أو السؤالين الآخرين وهما مدى استفادة الهيئة من مبادرات الحكومة في مجال المبادرات المختلفة الرائدة ، وفي مجال تحسين الخدمة للمواطنين وفي مجال الجودة والكثير من المبادرات ، والنقطة الثانية حول دور الهيئة في مجال التكامل بين الاتحادي والمحلي وإن كنت تطرقت إليها بشكل عام ، لكن يا حبذا لو تفصل بعض الشيء في هذه المسألة ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، طبعا فيما يتعلق بكيف تساهم الهيئة في البرامج والمبادرات الحكومية ، الحقيقة أن الهيئة شأنها شأن بقية الأجهزة الحكومية مطالبة بتنفيذ هذه المبادرات الوطنية ، ففيما يتعلق بالحكومة الذكية الهيئة لديها مبادرات ، وتم - الحمد لله - انجاز التحول الالكتروني ، والآن في إطار المهلة التي اعلنها صاحب السمو الشيخ محمد للتحول للخدمات الذكية ، فنحن نعمل في هذا الأمر ، والبرامج الأخرى الهيئة مساند وعامل رئيس فيها ، وقد ذكرت فيما يتعلق بالبصمة البيئية ، ومساهمة الهيئة في تطوير المواصفات للتخفيض عبر وضع مواصفات لترشيد استهلاك الطاقة ، كذلك تساهم الهيئة في تطوير مواصفات الخدمة الحكومية المتميزة ، فهي دائما تساهم من خلال البرامج وتنفذها سواء في التنفيذ المباشر أو غير المباشر من خلال تنفيذ هذه المبادرات .

السؤال الثاني وهو هل تساهم الهيئة بالتعاون مع السلطات المحلية : طبعا كما ذكرت من قبل أن الهيئة تتكامل أصلا مع السلطات المحلية ، وذكرت مثالا على ذلك عن تقديم خدمات المعايرة القانونية ، ففي إمارة ابوظبي يقوم مجلس أبوظبي للجودة بهذا الأمر عبر تخويله من الهيئة في تقديم خدمات المعايرة ، وهذا شيء نفخر به ، كذلك بلدية دبي تقوم بهذا الأمر ، وفي الإمارات الشمالية الهيئة تقوم بهذه المسائل، وهيئة الاقتصادية في الشارقة الآن تم تدريب موظفين للقيام بتقديم خدمات المعايرة ، وكذلك جميع اللجان المواصفات التي يتم تطويرها أصلا تتم عبر لجان وطنية يشارك فيها جميع الجهات المحلية أو الاتحادية وكذلك القطاع الخاص مشارك في تطوير المواصفات ، فهي منظومة عمل ونحن

نتكامل معهم ، وقد ذكرت أن المعهد الوطني للقياس الذي يتم إنشاؤه في أبوظبي سيكون هو المختبر الوطني للدولة ، فهذا يعبر عن تعزيز الهيئة للتعاون في هذا المجال ، كذلك السلطات المحلية هي المعنية بمسح الأسواق ، ولنا تعاون كبير معهم في ذلك ، فلدينا اجتماعات معهم لمراجعة هذه الأمور ، فالتقنية راجعة حول تطبيق المواصفات وأي أنظمة يتم تطويرها يكون ذلك بالتعاون ومراجعة السلطات المحلية ، فهي منظومة عمل متكاملة ، ونحن والحمد لله بالعكس نفخر بالموارد والجهود التي تبذل في الشأن المحلي ، ولا يوجد تضارب ، فهم الموجودين في الميدان وهم الجهات التي تعمل للتأكد من هذه الأنظمة ، وضربت مثال على لعب الأطفال ، فلتطبيق هذه العلامة الآن الأجهزة المحلية تقوم بمسح الأسواق ، ففي ابوظبي تم مسح الأسواق لمعرفة مصداقية هذه العلامة ، وبالفعل تم رصد بعض المخالفات ، وتم اخذها بعين الاعتبار ورفع الملاحظات لتصحيحها ، فهذا عمل مستمر ونحن نتكامل سويا مع الجهات المحلية ، كذلك لدينا تعاون مع إمارة دبي من خلال مركز دبي للاعتماد ، هذا المركز الذي حصل على الاعتراف الدولي ، ولذلك نحن نسعى من خلال التعاون مع السلطات لأن يسمى المركز الوطني للإعتماد ، فهو يقدم خدمات ليس فقط في الدولة وإنما على مستوى المنطقة كلها ، فهذه أنظمة وبنية تحتية للجودة تعمل الهيئة على تقويتها بما يعزز المصداقية والثقة بما يقدم في الدولة من سلع أو خدمات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أخ احمد المنصوري ، هل ترغب بالتعقيب ؟ تفضل .

سعادة/ أحمد عبيد المنصوري : (رئيس اللجنة)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا معالي الوزير ، أنا أثمن جهود الهيئة وأثمن جهودهم على الاستمرار في التطور ، ولكن نحن في الإمارات نتمنى أن ترتقي الجهود ، فالهيئة في النهاية هي المفروض التي تقود قطاع المواصفات والمقاييس على مستوى الدولة كلها ، صحيح هناك جهات مختلفة ، ولا يخفى عليك - معالي الرئيس - أن هناك تباين فيما بين المنتوجات التي تدخل مع دول أخرى ، فإذا أخذنا مثال حتى أكون محدد أكثر ، فلو فرضنا بعد ست سنوات سيكون عندنا معرض اكسبو 2020 ، فقد تم اختيار دولة الإمارات من بين دول عريقة لاستضافة هذا المعرض ، فهناك منتوجات ستدخل الدولة ، ودائما نحن نسأل عن المراحل ، فكيف نضمن أن هذه المنتوجات التي ستدخل الدولة تطبق عليها على الأقل أدنى مستويات الصحة والسلامة والجودة المتوقعة .

ثانيا : هناك منتوجات في الدولة ، وبذلك ستشجع الصادرات ، وهذا سيكون أكبر اختبار للدولة خلال هذه الفترة ، فسيكون هناك ستة أشهر داخل الدولة وستة أشهر للتحضير قبله ، وستة أشهر ما بعد الفعالية ، فالناس تسافر من أجل أن تستخرج بضاعة لكن نحن سيكون عندنا سوق عالمي بمكان واحد ، وهنا سيكون أكبر اختبار لسمعتنا من نواحي مختلفة ، فكما تفضل معالي الوزير من ناحية إدارية ومن نواحي مختلفة هناك تنسيق ما بين الجهات الحكومية ، وأنا أعرف أن وزارة الصحة مثلا مسؤولة عن مواصفات الأدوية ، ووزارة الاقتصاد مسؤولة عن الأغذية ، ولكن حسب القانون فإن هيئة المواصفات والمقاييس يجب أن تكون هذه المواصفات والمقاييس تحت مظلتها ، فعندما نتكلم عن التكامل فالتكامل فيما بين الموارد الموجودة على مستوى الإمارات السبعة كلها يكون تطبيقها بالكامل ولكن تحت مظلة الهيئة ، هذا جانب .

الجانب الثاني : هذا الشيء ملاحظ أنه غير مطبق ، لذلك نريد أن نعرف ما هي جهود الهيئة ، والجهود تعني الخطوات لإبراز جودة منتجات سوق السلع المحلية ، وهي توجه القطاع الحكومي والخاص بالنسبة للمواصفات والمقاييس ، هذا واحد .

والشيء الثاني : جهودها في ضمان التزام المجتمع من ناحية الثقافة الاستهلاكية ، وكذلك ضمان التزام الموردين والتجار حسب بالمواصفات والمقاييس ، لأن هذا يخص أرواح الناس ، فكما تفضل أحد الإخوة وقال أن موضوع المواصفات والمقاييس يمس الحي والميت ، فهو يمس البيئة كلها ، وحتى يمس الدولة من ناحية اقتصادية والتزام الدولة ناحية الاتفاقيات الموقعة عالميا .

الشيء الثالث والذي أختتم به : دور الهيئة في التهيئة أو التحضير بالنسبة للمواصفات والمقاييس على مستوى المعرض القادم ، هذا كمؤشر ، صحيح أنه معرض محلي ولكن كمؤشر يبين أن لدينا خطة لهدف معين ، وأتمنى أن تتم الإجابة على هذا الموضوع لأنه مهم جدا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، لكن حسب معرفتي أن معرض إكسبو تعرض فيه الأمم ليس منتجات للبيع وإنما تعرض فيه منتجاتها الحضارية ، بمعنى فنونها وأشيائها التي لها علاقة بتطورها الحضاري ، فهو ليس معرض تجاري تجلب فيه بضائع أو غير ذلك ، لا ، فأنا سبق أن زرت معرض شنغهاي حيث شاركت فيه الدولة بمبنى ، فقد عرضت فيه الدولة ثقافة الإمارات وتاريخ الإمارات وحضارة الإمارات وكذلك بقية الدول ، وبالتالي فهذا ليس معرض ستحضر إليه بضائع أو تشحن منه بضائع ، يبقى أنه ربما قصدك أنه عندما تعمل الأبنية الخاصة بها تكون الرقابة على مقاييس المواد التي ستدخل في البناء سواء

كان جزء منها من الخارج ويمكن أن يكون جزء منها من السوق المحلي ، على كل حال سيجيب معالي الوزير على هذه التساؤلات ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، صراحة أن سؤال الأخ أحمد طويل بعض الشيء ، حيث أضعت الأمر ، ولكن على كل حال سأحاول الإجابة قدر الممكن .

بالنسبة للأنظمة التي تضعها الهيئة فهي أنظمة تهدف في النهاية إلى ضمان السلامة وحماية الإنسان والبيئة وضمان الحد الأدنى من الجودة ، وهذا تعريف المواصفات .

فيما يتعلق بجانب - لنأخذ مثال سهل - الأغذية ، كنت أتمنى سعادة الأخ راشد الشريقي بحكم أنه يتولى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ، فمن (10) مليون طن من الأغذية دخلت الدولة نسبة الرفض لهذه المنتجات الغذائية لا تتعدى 3% ، وهذا الرفض معظمه ربما 90% في بطاقة التعريف بحكم عدم كتابة التاريخ بشكل صحيح أو بلغة ثانية أو خلاف المكونات ، هذا إن دل على شيء يدل على أن المصنعين في العالم الآن يدركون أن هذا السوق هو سوق مقنن وسوق مقيد وسوق منظم ، فجميع البضائع التي ترد للدولة هي وفق المواصفات المحددة والمطبقة داخل الدولة ، والحمد لله الآن نحن انتقلنا ربما بكفاءة وجهد السلطات المحلية المعنية بالرقابة الغذائية انتقلنا من الفحص في ميناء الدخول إلى قضية اعتماد الدول المصدرة ، وهذا يعتبر خطوة سابقة ، فالآن لدينا إفراج سريع للبضائع لأنه تم تصنيف هذه السلع حسب حساسيتها وخطورتها ، فالحمد لله مناولة (10) مليون طن أو أكثر خلال موانئنا بهذه السلاسة خلال فترة وجيزة في وجود نسبة رفض لا تتعدى 3% شيء ممتاز أول شيء على كفاءة المواصفات والأنظمة الموجودة ، وعلى التزام المصنعين ، وعلى كفاءة الأجهزة الرقابية من جمارك ومن سلطات رقابية فيما يتعلق بالمنتجات ، هذا بالإضافة إلى تطبيق اجراءات الحجر الزراعي والبيطري الذي تقوم به وزارة البيئة والمياه ، لذلك هذا ما تسعى الهيئة إليه من تطبيقه ، وهذا يقاس على بقية السلع ، فالآن فيما يتعلق بالسلع الأخرى كالسلع الكهربائية الآن كلها تخضع للرقابة ، فيمكن تلاحظون الآن أن جميع الفيشات للأجهزة الكهربائية تم الالتزام فيها بالنموذج البريطاني ، وهذا هو الموجود حاليا داخل الدولة ، وقبل فترة كنا نجد الفيش الألماني والفرنسي والإنجليزي ، والآن بعد تطبيق المواصفات منذ ثلاث سنوات التزام الموردين بالنموذج البريطاني ، فهذه كلها تخضع للرقابة وتمنع من حوادث احتراقها ، كذلك السخانات الكهربائية ، فمنذ ثلاث سنوات لم نسمع عن انفجار سخان إلا ما ندر لماذا ؟ لأن جميع

السخانات الآن مقيدة سواء المنتجة داخل الدولة أو خارج الدولة حيث تخضع للرقابة ويجب إثبات مطابقتها للمواصفات ، فهذا ما نسعى إليه ، فالزائر لدولة الإمارات والمشتري والمورد للدولة يعرف أن دولة الإمارات فيها منتجات ذات جودة ومطابقة للمواصفات ، وليس مواصفاتنا فقط ، والحمد لله مواصفاتنا متوافقة مع المواصفات الدولية ، وهذا ما نسعى لبنائه في النهاية وهذا ما يؤكد أن دولة الإمارات اصبحت المنصة المثلى للتبادل التجاري ، فالناس تشتري من دولة الإمارات سلع ، ونحن نزور الكثير من الدول توقع مع دولة الإمارات اتفاقيات اعتراف متبادل لأنها تحتاج وثيقة إثبات الجودة ، فهناك دول مستوردة من دولة الإمارات ، فتقول أنه بدلا من ان افحص تقول انا أعتمد على شهادتكم ، وهذا يعطي الريادة للدولة ، فالحمد لله ما يطبق في الدولة هي أنظمة متقدمة ، ونحن نسعى إلى تفعيلها بشكل أكبر ، ولذلك فنحن كل فترة ننتقل إلى أنظمة جديدة ، فقبل فترة انتقلنا إلى أنظمة جديدة في الليزر وعدادات المياه والإضاءة ، فهذه تعتبر خطوات متقدمة في ضمان هذه الجودة ، لذلك هذا ما اردت ذكره للإجابة على الأخ أحمد ، ولكن في النهاية كل ما يقدم من خدمات أو منتجات داخل الدولة كلها تلبي الحد المطلوب في المواصفات ، هذا من جانب ، ويوجد تكامل في هذا الأمر بشكل كبير مع السلطات المحلية ، وهي شريكنا ولا يوجد أي تعارض في ذلك ، بالعكس فنحن وهم فريق واحد ، وجميع ما يقدم مبني على عمل السلطات المحلية التي تعتبر شريكنا في التقديم كما ذكرنا في مجلس الإدارة وفي اللجان وفي تمثيل الدولة دائما هم شريك معنا في التقديم ولا يوجد أي تعارض في ذلك ، بالعكس نحن نفخر بالمواد الموجودة والكفاءات الموجودة في السلطات المحلية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ رشاد بوخش .

سعادة/ رشاد محمد بوخش :

شكرا معالي الأخ الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير ، بخصوص التعاون والتنسيق المشترك بين الهيئة والجهات المختصة الاتحادية والمحلية : بالرجوع للخطط الاستراتيجية للهيئة مع الجهات المختصة الاتحادية والمحلية نلاحظ أن حجم العمل في الجهات المحلية خاصة في إمارتي أبوظبي ودبي أكبر بكثير من حجم العمل في الهيئة ، ونرى أن من الضروري أن تبادر الهيئة لفتح باب التعاون بشكل أكبر مع الجهات المحلية ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن الملاحظات والإشكاليات على أرض الواقع كثيرة جدا ، فسؤالي لمعالي الوزير : ما هي برامج التعاون بين هيئة الإمارات للمواصفات

والمقاييس والجهات المختصة الاتحادية والمحلية ، وكم نسبة الإنجاز منها خلال الأعوام السابقة 2011 - 2013 ؟ ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا ، الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة الأخ المهندس رشاد ، أنا ذكرت من قبل أننا نتكامل مع السلطات المحلية ، لكن ما ذكره سعادة العضو ان حجم العمل في المحليات أكبر ، أكيد أكبر لأنهم هم الجهات التنفيذية ، فالهيئة هي الجهة التشريعية ، وهي من تضع الأنظمة بالتعاون والتكامل معهم ، تبقى قضية التطبيق والنزول إلى الأسواق ومسح الأسواق ، فهذا تقوم به السلطات المحلية ، وهذا نحن بحاجة إليه ، لذلك - طبعا - حجم العمل في المحليات أكبر لأنها هي التي تقوم بالتفتيش ومسح الأسواق وغير ذلك ، أما من ناحية التشريع فهذا تقوم به الهيئة ، فكما ذكرت مثلا قضية المختبرات ، فنحن لا نشغل مختبرات وإنما نعتمد المختبرات الحكومية أو الخاصة في تقديم الخدمة ، وهذا ليس معناه أنهم يشتغلون أكثر من الهيئة ، لا ، فهذا دليل أنهم يطبقون اجراءات الهيئة ، وهذا ما نؤكد عليه وهو أن التشريعات ليست من المحلية وإنما التشريعات اتحادية وتطبق على جميع المستويات ، في بعض الإمارات الهيئة هي التي تقوم بالتمثيل في الرقابة مثلا على الموازين ، ففي الإمارات الشمالية تقوم الهيئة بهذا الشيء ، ولكن كما ذكرت في الشارقة يقومون بهذا الشيء ، أو اعتماد جهة خاصة للقيام به ، وفي أبوظبي ودبي تم تخويل السلطات المحلية للقيام به ، وأيضا فيما يتعلق بعدادات السيارات تم اعتماد هيئة مختبر دبي لاعتماد معايرة عدادات هيئة الطرق في دبي ، وفي الإمارات الشمالية هيئة الإمارات للمواصفات هي التي تقوم بمعايرة العدادات لأن لديهم مختبر لذلك ، ولهذا فنحن دائما ننظر أين توجد هذه الموارد ويتم التطبيق من قبلها ، ولكن ليس فقط إجازتها وإنما أيضا اعتمادها ، لأن الهيئة هي من تضمن الثقة فيما يقدم ، وهذا يأتي من منظور البنية التحتية للجودة ، فأنت تقدم خدمة ولكن الهيئة هي من تعمل لضمان كفاءة التقديم سواء كان من قبل القطاع الخاص أو الحكومي ، ولذلك فهذا ليس به تعارض ، والحمد لله أن جميع ما يطبق من أنظمة وذكرت مثال الأغذية فإن السلطات المحلية من بلديات وجهاز أبوظبي للأغذية هم من يقوموا بالتفتيش والفحص ، ونحن الآن نعمل على الإرتقاء بهذه المسائل ، فمثلا الآن طبقنا موضوع المياه ، فبدل أن نقوم بفحص المياه المستوردة من الخارج ، بالعكس يكون عليها ضمان

بحيث لا يحتاج لفحصها في الموانئ ، فالآن مثلا الالبان لا داعي أن كل إمارة تقوم بفحصها ، فهي مضمونة بالعلامة التي عليها للهيئة من خلال التعاون سواء مع القطاع الخاص أو الجهات المحلية ، والآن لدينا نظام في الحكومة لمسألة الطرف الثالث ، فهذا سيفتح العمل بشكل كبير بحيث تفتح المجال للسلطات المحلية أو القطاع الخاص لتقديم الخدمة ، وهذا سيكون جاذب كذلك للاستثمارات داخل الدولة في هذه الخدمات وهي الفحص والمعايرة والتفتيش على الأسواق ، فبالعكس إلى أن تكون الهيئة هي المظلة والتحدي هو ضمان كفاءتها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أخ رشاد ، هل لديك تعقيب ؟ تفضل .

سعادة/ رشاد محمد بوخش :

شكرا معالي الرئيس ، يمكن الجزء الثاني من السؤال ، لو يخبرنا معالي الوزير عن أهم التحديات التي تواجه الهيئة في التعاون مع الجهات المختصة سواء الاتحادية أو المحلية لتطبيق استراتيجيتها للأعوام 2014 - 2016م ؟ ، وشكرا .

معالي الرئيس :

التحديات معالي الوزير إذا كان هناك تحديات في تطبيق الاستراتيجية على المستوى الاتحادي أو المحلي ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

الحقيقة أن كل عمل له تحديات ، فنحن لا نقول أنه لا يوجد تحديات ، طبعا هناك تحديات ، فبعض الأحيان تكون التحديات لنقل أن السوق يكون جاهز للتطوير وموجودة الإمكانيات ، فمثلا على سبيل المثال عندما بدأنا تطبيق شهادات المنتجات الكهربائية لم يكن موجود لدينا مختبر لذلك ، ولكن بادرت بلدية دبي وطورت مختبر وبناء عليه تم اعتماده كمختبر وطني ويتم إصدار هذه الشهادات من خلاله التي تصدر من دولة الإمارات مقبولة في هذه الدول ، لذلك أحيانا قضية الاستثمار في هذا المجال .

الشيء الثاني : هي ليست فقط تحديات وإنما أولويات ، فالأولويات تتفاوت ، فيجب ان ينظر الواحد أين الخطورة وما هي الأولوية ، فهل نبدي مثلا لعب الأطفال على منتج فيه مفارش ، أو هل نضع مستحضرات المنتجات الحلال في اللحوم على مستحضرات التجميل مثلا ، وقس على ذلك ، فهي دائما حسب الأولويات التي يتم تحديدها بناء على متطلبات السوق ، وأولويات كذلك الشركاء وجاهزية جميع

الشركاء في التنفيذ ، فهذا دائما من التحديات وكل عمل فيه تحديات ، ولكن الحمد لله بتكامل الجهود نتغلب على الكثير من هذه التحديات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سعيد الخاطري .

سعادة/ سعيد ناصر الخاطري :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، بخصوص القمة الحكومية الثانية 2014م للسنة الثانية تنجح دولة الإمارات في القمة الحكومية بنجاح وزخم أكثر من القمة ، واللافت أن القمة عرضت تجارب بعض الدول في الخدمات الحكومية والالكترونية والذكية ، ودور القطاع الخاص في دعم ورفع جودة العمل الحكومي وصورة للتميز داخل وخارج الدولة ، وهنا أتساءل أو أسأل النقاط التالية :

أولا : كيف يمكن للهيئة الاستفادة من مثل هذه الفعاليات لتحقيق أهداف الاستراتيجية ؟

ثانيا : ما هي التعديلات التي أدخلتها الهيئة على خطتها الاستراتيجية بناء على مخرجات القمة الحكومية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ سعيد يسأل كيف استفدتم من مشاركتكم في القمة الحكومية ، وما هي التعديلات التي أجريتموها نتيجة استفادتكم من العصف الذهني والنقاش في مختلف فعاليات القمة الحكومية ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضو ، طبعا كما ذكرنا فإن دولة الإمارات - الحمد لله - الآن أصبحت الوجهة المثلى والمرجعية في تطوير وتقديم الخدمات الحكومية والتي تم تطويرها من خلال أنظمة الجودة ، ودولة الإمارات - كما ذكرت سابقا - أطلقت أول مواصفة للعمل الحكومي والخدمة الحكومية المتميزة ، فهذا قمنا بإطلاقه من خلال القمة الأخيرة ، وتم اعتماده كمواصفة قياسية - كذلك - عربية لتقييم مراكز تقديم الخدمة وكذلك لمقدمي الخدمة ، فهذا مساهمة كبيرة

من الهيئة وتفاعل ايجابي مع ما أطلقه صاحب السمو الشيخ محمد في القمة الأولى لتطوير الخدمات الحكومية ، فالهيئة بحكم اختصاصها وبحكم أنها مسؤولة عن تطوير المواصفات فقد طورت مع

الشركاء الآخرين مواصفة للعمل الحكومة ، وهذا نسعى الآن لنرفعه عبر منظمة الأيزو ، حيث يتم تقييم الجهات كنظام النجوم بناء على هذه المواصفة ، وهذا يعتبر إنجاز للدولة ونفخر به ، وشكرا .

معالي الرئيس :

سعادة الأخ سعيد هل ترغب بالتعقيب أم اكتفيت ؟ تفضل .

سعادة/ سعيد ناصر الخاطري :

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة أنا لدي استفسار أخير هو : ما هي الاستفادة التي جنتها الهيئة من أعمال القمة الحكومية الثانية ؟

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

طبعا القمة الحكومية هي دائما المنصة لاستعراض الانجازات ، ونحن في الهيئة كما ذكرت دائما نطور أساليب العمل فيما يتعلق بتقديم الخدمة ، وقد انتهينا من مسألة التحول الإلكتروني ، والآن نحن - إن شاء الله - بصدد الإعلان عن التحول لنظام الخدمات الذكية لإتاحة الفرصة لجميع الشركاء للإستفادة من الخدمات سواء داخل أو خارج الدولة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سلطان السماحي .

سعادة/ سلطان سيف السماحي :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا لمعالي وزير البيئة ، تداخل الاختصاصات - معالي الرئيس - من خلال مراجعة محاضر اجتماعات اللجنة لمناقشة الموضوع يلاحظ بأن هناك تداخل في بعض اختصاصات المعتمدة للهيئة مع بعض الجهات الحكومية المحلية المختصة مما يستدعي طرح الأسئلة التالية :

أولا : ما مدى تطابق استراتيجية الهيئة في شأن المواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة مع استراتيجية الجهات المختصة الاتحادية والمحلية 2011 - 2013م ؟

ثانيا : ما هي مجالات التعاون والتنسيق بين الهيئة والجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المختصة بشأن اعتماد الجهات المنتجة أو المستوردة للمواد الاستهلاكية والغذائية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضو ، طبعا نحن الآن ننفذ استراتيجية 2014 - 2016م ، فاستراتيجية 2011 - 2013م - الحمد لله - تم الانتهاء منها وعرضنا ما تم انجازه منها ، وهذه الخطة كما ذكرنا متطابقة ، ويتم تنفيذ البرامج الموضوعة ، ولولا تكامل الأدوار صراحة بين السلطات المحلية والاتحادية لم نستطيع انجاز الكثير من هذه البرامج ، لذلك فالعمل مستمر ، وكذلك أنا ذكرت من قبل أننا نسعى إلى فتح مجالات أكبر لاعتماد الجهات المشاركة في تقديم الخدمة بإطار قانوني يضمن كفاءة تقديم الخدمة ، فكما ذكرت تم اعتماد جهات في أبوظبي ودبي ، والآن في الشارقة ، فنحن نسعى في ذلك ، وفي النهاية جميع الخدمات المقدمة هي ذات كفاءة عالية ، إن شاء الله أكون أجبت على سؤال سعادة العضو ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سلطان السماحي .

سعادة/ سلطان سيف السماحي :

معالي الرئيس ، معالي الوزير ، نحن نتمنى أن تسرع عملية التعاون بين الهيئة والحكومات المحلية لأننا نحتاج لهذا التفعيل بأسرع وقت ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الآن ننتقل لسعادة الأخت نورة محمد الكعبي ، ونبارك لها اختيارها في مجلس إدارة أبوظبي للإعلام ، وأعتقد أنها سيكون لها مساهمات - إن شاء الله - جيدة في في قيادة هذه المؤسسة ، تفضلي .

سعادة/ نورة محمد الكعبي :

شكرا معالي الرئيس ، أولا أود أن أشكر معالي الوزير على العرض الذي عرضه اليوم بخصوص الاستراتيجيات ، وأيضا الأعمال التي قامت بها هيئة الإمارات للمواصفات ، وطبعا هذه نقطة مهمة جدا، فمن خلالها نستطيع أن نرى مثلا ما هي نوعية الثقافة الموجودة في الاستهلاك أو الخدمات التي تقدمها الهيئة ، طبعا هناك خدمات مشكورين عليها من المختبرات الموجودة ومن - أيضا - التعاون مع الجهات المحلية أو ما إلى ذلك ، ولكن - أيضا - المستهلك نحن كأفراد مجتمع ، فأنا بالأمس دخلت على

الموقع الإلكتروني للهيئة ولاحظت - للأسف - أن هناك نقص في المعلومات وتحديثها ، فإذا نظرت للأحداث من 2008 - 2013م فلا تجد هناك أحداث ، ولكن هناك تقارير من الأخبار والمقابلات التي أو الدراسات التي تقوم بها الهيئة ، ولكن لا يوجد هناك أحداث مما يؤثر بطريقة سلبية ، ومعالي الوزير عرض لنا منتجات ، وهذه المنتجات لها علامات متفرقة ، وهذه العلامات المتفرقة سواء كانت في الجودة مع دول الخليج أو ما إلى ذلك ، ولكن أنا كمستهلك كيف أعرف هل سحبت هذه المواد من السوق ؟ هناك - أيضا - صفحات للتواصل الاجتماعي مشكورين عليها الوزارة من الهيئة من " ا insta gram " فإذا دخلنا على " insta gram " سنجد أن هناك ثمانية صور فقط ، وهناك الصورة - مثلا - لعلامات الجودة ، وكذلك صورة لإطار سيارة ولا يوجد معلومات عن إطار السيارة أو لا يوجد معلومات إرشادية أو لماذا - مثلا - إطار السيارة موجود في موقع insta gram ؟

كذلك إذا ذهبنا إلى الفيديو - فهم عندهم أيضا صفحة في اليوتيوب مشكورين عليها - الخاص بعلامة الجودة الإماراتية سنجد أن الفيديو نفسه كان موضوع من شهرين وليس هناك أكثر من (38) مشاهدة رغم أنه عن شيء مهم جدا وهو الجودة الإماراتية ، فللأسف الفيديو ضعيف وحتى أن الرجل الموجود به يلبس الغترة والعقال بطريقة خاطئة لأنه أجنبي ، فهذا الفيديو لا يشجعني على نشره لجعل أفراد المجتمع يشاهدوه ، كذلك هناك مقابلات قامت بها إدارة الهيئة مع القنوات الرسمية وما إلى ذلك ، ولكن نحن كمستهلكين نريد أن تصلنا الرسالة بطريقة أسرع .

أيضا أود الذكر أن هناك منتدى موجود في الموقع الإلكتروني نفسه ، وفي المنتدى من المعروف أن هناك مواضيع تثار وأسئلة وجمهور يردون على الأسئلة أو يكون لديهم استفسارات ولكن نلاحظ أن المشاركة شبه معدومة ، أي صفر في المنتدى ، وآخر شيء مطروح في المنتدى هو استراتيجية هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ، ففقط موضوع العنوان والناس تسأل " الرجاء التوضيح " وهل هناك علاقة بالمواصفات الخاصة بالسلامة ، لذلك أتمنى أن يكون هناك استراتيجية لاستهلاك هذه المنتجات واستراتيجية للتوعية وتثقيف المستهلك ، فنحن هنا في المجلس في جلسات كثيرة يتكلم الإخوة والأخوات الأعضاء عن الأمراض وعن الإحصاء وعن جميع الأمور ، ولكن نحن هنا نتكلم عن كيف أعرف كمستهلك أن هذه الأشياء سحبت من السوق ؟ وسأضرب مثالا بسيطا وأنهي يا معالي الرئيس ، فإذا ذهبت لصفحة مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة تجد هناك المنتجات التي سحبت من السوق من مقلاة وكواية وغيرها ما يجلعني أستطيع التصرف ، كذلك هناك تطبيق على الموبايل في إسمه " مانع " فإذا كان هناك شيء منع من السوق أعرف أن هذا الشيء منع من السوق ، فأتمنى معرفة ما هي

استراتيجية هيئة المواصفات الإعلامية والتثقيفية لأنه من المهم جدا أن نعرف ما هي الحلول والاستراتيجيات ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخت نورة الكعبي ، معالي الوزير ، سعادة الأخت نورة طرحت شيئا مهما وهو أنه اليوم الكثير من الخدمات التي تقدمها الحكومة في هذا الشأن إذا لم يعرف عنها المستهلك والمواطن ... ففي كثير من الأحيان يحصل لغط ولبس فيها مما يؤدي إلى عدم تقدير الحكومة على وضعها .

الشيء الثاني أن هناك مسؤولية رئيسية على السلطات الاتحادية في أن توضح الأمور للجمهور ، وكما ذكرت الأخت نورة فاليوم هناك الكثير من وسائل الاتصال الاجتماعي مثل twiter insta gram و youtube وغيرها بالإمكان استخدامها بطريقة ابداعية خاصة أن أكثر فئة نتجه لها هي الشباب لأن شعب الإمارات أكثره شعب شاب ويتجه إلى هذه الوسائل الحديثة ، فهي تتمنى وتستوضح من معالي الوزير عن ما هي استراتيجية الوزارة نحو سياسة اعلامية تثقيفية للجمهور حول نشاطهم وحول قضايا المواصفات أو المواد الممنوعة بشكل ديناميكي وإبداعي ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الأخت نورة ، أنا أتفق معها فيما ذكرت ، فلدينا الحقيقة تقصير في الجانب الإعلامي أو الجانب التوعوي خلال الفترة الماضية بحكم أننا كنا نركز في هذه الفترة على تطوير هذه الأنظمة ، لذلك - صراحة - عندنا تقصير في هذا الجانب ولا نعفي أنفسنا من ذلك ، ونعتذر عن عدم التحديث في الموقع الالكتروني ، وربما في الفترة الماضية حصل الكثير من التغييرات في الموقع الالكتروني ، ولكن هذا لا يعفينا من مسألة تحديث البيانات .

ذكرت الأخت مثال وهو نظام " مانع " ، وهذا النظام صحيح تم تطويره في مجلس أبوظبي للجودة ، وهو الآن مطروح لتعميمه على مستوى الدولة ، وتم دراسته مع حتى وزارة الاقتصاد بحكم أن لديهم نظاما آخر لاستدعاء السلع ، فنحن نحاول إشراك جميع الشركاء ، فإدارة حماية المستهلك لها دور كبير حيث طوروا نظاما لسحب السلع ، وهذا كان لنا بعض الملاحظات عليه ، وكذلك نظام " مانع " ممتاز ، فالآن نحن نعمل على الربط بين نظامين بحيث يكون لدينا نظام واحد مربوط معهم ، فهذا النظام أتفق أننا بحاجة للعمل عليه ، لأننا - ايضا - بحاجة للعمل فيه على المستهلك لتوضيح هذه العلامات ، صحيح لم نعمل به كثيرا في الفترة الماضية لأننا كنا نركز كثيرا على تطوير الأنظمة لأننا كنا نفتقر لوجود

الأنظمة ، وبعض الجهات مثل مجلس ابوظبي بالفعل - مشكورا - طور آليات للاستدعاء والتوعية ، ونحن إن شاء الله سنعمل على التكامل معهم في هذا الشأن ونعدكم بالعمل على هذا الموضوع لأننا نعرف أن لدينا قصور فيه في الفترة الماضية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أخت نورة ، هل ترغبين بالتعقيب ؟ تفضلي .

سعادة/ نورة محمد الكعبي :

شكرا معالي الوزير ، وأود أن اذكر أننا كأفراد مجتمع سواء كنا في جهات إعلامية أو غيرها سنكون على كامل الاستعداد للتعاون إذا طلب منا ذلك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

ننتلق الآن إلى طالبي الكلمة وأولهم سعادة الأخ أحمد الأعماش ، تفضل .

سعادة/ أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، لدي سؤال لمعالي الوزير هو : هل هناك نظام وطني للقياس والمعايرة ومراقبة تطبيق في المستوى الاتحادي والمحلي على مستوى الهيئة وإشراك جميع أفراد المجتمع في اعداد المعايير القياسية باختلاف مصالحهم في المجتمع ، وأقصد بذلك التاجر أو المستهلك ليس من خلال المؤسسة وإنما من خلال المجتمع ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ أحمد الأعماش ، أنا أعتقد أن المواصفات تضعها المختبرات ، لكن أعتقد أن الأخ أحمد يقصد التغذية الراجعة من قبل التجار ومن قبل المستهلكين حول هذه البضائع ، فهل هذا ما تقصده يا أخ أحمد ؟ تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا للأخ العضو ، فقط للتوضيح فيما يتعلق بالمواصفات ، فالمواصفات يتم تطويرها من خلال اللجان الفنية التي تمثل دائما الجهات الأكاديمية والمصنعين والتجار والجهات المحلية الرقابية ، وكذلك يتم نشرها على المواقع الإلكترونية ، وبعض هذه المواصفات تكون أصلا متبناة دوليا ، وبعد ذلك ننتقل إلى الإلزام وتحويلها إلى مواصفات إلزامية ففي هذه الحالة تكون الجهات المعنية بالتطبيق ، فالجهات الحكومية هي من تقرر أن هذا النظام هو الذي سيطبق حتى تبعد تضارب المصالح .

ربما ذكر الأخ العضو مسألة القياس ، فالقياس تتعلق بقضية المقاييس وهي الأوزان والأطوال وهذه كذلك لها مواصفات تم تطويرها بنفس الطريقة ، ولدينا أنظمة داخل الدولة فيما يتعلق بالقياس وما ذكرته الآن الميثرولوجيا القانونية أو العلمية وهي مطبقة على مستوى الدولة ، أتمنى أن أكون أجبت على الأخ العضو ، فهذا ما فهمته من سؤال سعادة العضو ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الأعماش .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، أنا سؤالي حول تجربة ألمانيا ، ففي ألمانيا هناك معهد للتوحيد القياسي (din) وهي منظمة غير حكومية معترف بها من الحكومة الألمانية بصفتها هيئة المعايير الوطنية للدولة ، فليس لديها قانون حكومي ولكنها منظمة خاصة وتمثل المعهد للمصالح الألمانية على المستوى الدولي ، ويعمل في هذا المعهد مجموعة من اللجان الفنية تقدر بـ (4000) لجنة ، وفي سنغافورة (11) لجنة ، وتكون هذه اللجان مسؤولة عن نشاط معين مختص بالمعايير والمقاييس وتضم في ألمانيا (26) ألف خبير يعملون في هذه اللجان ، وعلى التنظيم على المستوى الأوروبي والدولي ، أي أنها تنظم المواصفات والمقاييس على مستوى ألمانيا وعلى المستوى الأوروبي ، ويشترك فيها جميع أفراد المجتمع في إعداد المعايير القياسية باختلاف مصالحهم من المستهلك والتاجر ، وبشأن ضمان نشر المواصفات والمقاييس في وسائل الإعلام كما تفضلت سعادة الأستاذة نورة وتقييم المواصفات والمقاييس المعتمدة بين المستهلك والجهة ، كذلك نحن هنا في دولة الإمارات عندنا مواصفات اتحادية ومواصفات محلية ، والمواصفات المحلية والاتحادية من خلال لقاءاتنا مع الدوائر المحلية فالدوائر المحلية لها مواصفات معينة أكثر من المعتمدة في الهيئة ، فعندنا في إحدى الدوائر المحلية وأكثر من واحدة عدد المواصفات المعتمدة في هذه الهيئة أكثر من عدد المواصفات المعتمدة في هيئة المواصفات والمقاييس ، فسؤالي لمعالي الوزير هو : لماذا لم يتم إشراك المجتمع المتمثل في المستهلك والتاجر من خلال لجان معينة تعمل كرافد وداعم للهيئة في تطبيق ونقل الواقع المحلي لداخل السوق وتطبيقه عالميا كما هو موجود في الدول المتطورة عالميا ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد يذكر أنه في ألمانيا وبعض الدول المتقدمة بالإضافة إلى بعض الهيئات التقنية المتخصصة يضاف لهم قوى مجتمعية وقوى استهلاكية تعكس وجهة نظر المستهلك في هذه المواصفات والمقاييس ، فما مدى العمل في هذا الجانب في نشاطكم ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، ما أود توضحيه أن المواصفة دائما يكون مبعثها الصناعة ، فالصناعة هي من يطور المواصفة ، لذلك فالدول الصناعية كسنغافورة وأمريكا وبريطانيا لماذا يكون لديهم مواصفات بأعداد كبيرة تفوق ما لدينا ؟ لأنهم هم مطورين للصناعة ، فالمواصفة وضعت لتطوير الصناعة ، أما نحن كدول مستوردة نضع المواصفات الإلزامية ، أي الإجراءات لضمان سلامتها ، لذلك دائما تكون أقل ، ولكن في إجراءاتنا داخل الدولة بالفعل - وأنا ذكرت - فئة التجار والجهات المحلية مشاركين في تطوير المواصفة ، فالمواصفة لا تضعها لك وإنما تضعها لتعبر عن حاجة الأفراد ، لذلك لدينا أفراد داخل الدولة مشاركين حتى في مراكز مواصفات عالمية مثل معهد المواصفات الأمريكي هناك أكثر من (160) مشارك من الإمارات بصفة شخصية ، هذا في النظام الأمريكي ، والنظام الأوروبي يكون عبر التجمعات الأهلية ، فهذه اصلا تعتبر مطور للمواصفات ، فتطور هذه الجهات المواصفة وبعد ذلك تعتمدها الحكومة كمواصفة قياسية إلزامية لها ، وهذا ليس عليه خلاف ، ونحن في الدولة لا نقول أننا بحاجة لمليون مواصفة ، لا ، فالحاجة تأتي من حاجتها ، لذلك أنا اطور أنظمة بما يناسبني ، فما الفائدة أن يكون عندي مليون مواصفة ولا أطبقها ! لذلك حتى لا يكون هناك لبس ، فهل نشرك ؟ نعم ، فكل حد يشترك في موضوع تطوير المواصفة من الجهات الأكاديمية والخاصة والجمعيات ذات النفع العام والجهات الحكومية والمصانع ، فكل هذه الجهات تشرك في تطوير هذه المواصفة ، وهنا يجب أن نفرق بين المواصفات القياسية والمواصفات الفنية ، فالمواصفات الفنية هي متطلبات وذلك مثل كود البناء ، فكود البناء لا يعتبر مواصفة قياسية وإنما مواصفات فنية ، فأنا اطلب أن يكون في الجدار نسبة عزل كذا ، ولكن المواد المستخدة في البناء هي مواصفات قياسية ، أرجو أن أكون أوضحت الصورة .

ومن جانب آخر لا توجد مواصفات قياسية محلية ، فربما توجد مواصفات فنية محلية ، مثلا نوع الخرسانة أو غير ذلك ، فهذه مواصفات فنية وليست قياسية ، فالقياسية إذا كان هناك سلع يتم تبادلها ، فالحمد لله نحن في الإمارات نعتبر سوق واحد ، لذلك فجميع المواصفات المطبقة داخل الدولة هي

مواصفات قياسية إماراتية ، أما المتطلبات الفنية فكل إمارة تضع المواصفات الفنية التي تريدها وذلك مثل كود البناء ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الجروان .

سعادة/ أحمد محمد الجروان :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لمعالي الدكتور راشد بن فهد على الاهتمام وعلى ما أبداه من توضيح كبير لتساؤلات الإخوة الأعضاء ، انا سؤالي بسيط وهو بخصوص المنتج المحلي في المجال الزراعي ، فهل هناك رقابة على المنتجين المحليين فيما ينتجونه من بضائع تزود بها الأسواق المحلية ؟

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الأخ أحمد على هذا السؤال ، طبعا فيما يتعلق بما يعرض داخل الأسواق فإنه من ناحية المواصفات القياسية لدينا مواصفات واتفاقيات المبيدات ، ولكن الجهة التي تقوم بالتطبيق هي وزارة البيئة والمياه أو السلطات المحلية ، فهي من يضمن سلامة المنتجات ، ولدينا - مثلا - فيما يتعلق بالأوزان ، فالهيئة لديها فيما يتعلق بهذه المنتجات توضع مثل عبوات الحليب فإنها تخضع للرقابة ، وكذلك كما رأينا في الصورة أن الهيئة تمنح علامة الجودة لمنتج الحليب ، فالهيئة تقوم بهذه الخطوات ولكن المسؤولية في التطبيق تقع على السلطات المحلية وهي صاحبة الاختصاص ، ولكن كأنظمة موجودة في الهيئة تطبقها السلطات المحلية على هذه المنتجات ، فالكثير من مواصفاتنا هي مواصفات غذائية وتطبق عليها ، وهي سلامة المنتجات الغذائية سواء فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج أو في المنتجات ، فالأعلاف مثلا تراقب ، والمتبقيات أو السموم الفطرية التي تدخل في الأعلاف أو الأدوية ، فمثلا الأدوية البيطرية تخضع لرقابة وزارة البيئة والمياه ، فكل جزئية لها جهة معنية بتطبيقها ، هذا ما لزم توضيحه في الإنتاج المحلي ، كذلك ذكرت أن الإنتاج العضوي لدينا علامة إنتاج عضوي حسب القانون الاتحادي للمنتجات العضوية ومدخلاتها ، فوزارة البيئة والمياه هي المعنية ولكن الهيئة التي تقوم بمنح العلامة ، فالحكومة اختصاصها في هذا ، وهذا يعتبر تكامل أدوار بين الوزارة والهيئة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الجروان .

سعادة/ أحمد محمد الجروان :

شكرا معالي الوزير ، الإجابة واضحة وشافية ، ولكن أنا أود الحديث عن الباعة المتجولين للخضار على الشوارع وقارعة الطرق ، فهل هناك ترخيص لمزارع معينة يسمح لها بإنتاج هذه المحاصيل ؟ وإن كانت الرقابة محلية فهل هناك تعاون أو تشريع يحكم - أيضا - هذه الجهات المحلية ؟

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

هذا سؤال في محله صراحة ، صحيح نحن دائما نؤكد على هذا الشيء في لقاءاتنا سواء مع السلطات المعنية بالسلامة الغذائية أو البلديات ، ولكن نحن لدينا معالجة أخرى وهو تشريع ، فنحن الآن نطور قانون فيما يتعلق بالجهات ، طبعا كإنتاج معروف أن المزارع المنتجة مرخصة من وزارة البيئة والمياه، ولكن هؤلاء الباعة نحن نعمل الآن على وضع تشريع يشمل هذه المسألة ، فالسوق ليس مجالا لكل واحد يعرض فيه ، فهذه من الإجراءات التي نعمل على تطويرها مع السلطات المحلية كتشريع لضمان أن ما يعرض في الأسواق له تتبعية ، حيث ما يعرض في السوق سواء من حيوانات أو منتجات غذائية يكون لها تتبعية تسلسلية ، وأشير هنا لتجربة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في هذا الشأن ، فنحن نعمل معهم الآن على تطوير نظام يربط ما بين الحقل إلى العرض بحيث يكون معروف من أين جاءت هذه البضاعة وذلك لسهولة متابعة أي مخالفة فيها ، فأنا أتفق مع سعادة الأخ احمد في هذه المسألة وإن شاء الله يتم تطويرها ، فهؤلاء الباعة الجائلين فعلا إشكالية وتم التشديد فيها والتأكيد عليها ولكن بقيت موجودة في بعض الأماكن وسنحاول إن شاء الله القضاء عليها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخت عائشة اليماحي .

سعادة/ عائشة أحمد محمد اليماحي :

شكرا معالي الرئيس ، أسواق الدولة تحتوي على أكثر من (200) الف سلعة ومنتج تقريبا ، ولكن الهيئة اعتمدت - كما ذكر معالي الوزير - (8687) مواصفة فقط ، وهذا يجعل الهيئة أمام تحدي

لاستكمال مواصفات هذا الكم الهائل من السلع ، وسؤالي معالي الرئيس هو : ما هي نسبة هذا الرقم المعتمد من إجمالي السلع الموجودة في السوق ، وما هي الخطة الزمنية للهيئة لاستكمال إصدار المواصفات والمعايير الخاصة بجميع السلع المتداولة في أسواق الدولة ؟

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الأخت العضو عائشة ، نحن ذكرنا من قبل أننا لا نتعامل مع السلع كعدد لأن عدد السلع ربما بالملايين ، ولكننا نتعامل معها كمجموعات ، فالأغذية كلها مجموعة واحدة على اختلاف أصنافها ، فكل يوم - ما شاء الله - هناك منتجات جديدة في الأسواق ، فنحن نتعامل معها كصنف ، والأجهزة والمركبات - مثلا - صنف ، كذلك لعب الأطفال كلها على اختلافها صنف واحد ، فنحن نعمل على مواجهة كل المجموعات ، فالآن الأجهزة الكهربائية كلها خاضعة للرقابة ، والأغذية خاضعة للرقابة ، والأجهزة الأخرى مثل مواد التصنيف كصنف ومجموعة خاضعة للرقابة ، والآن مثلا عندنا نظام للمصاعد وأنظمة الإضاءة وأنظمة التكييف ، فهذه كلها نأخذها كمجموعات ، فتقريبا معظم السلع الاستهلاكية الموجودة في الأسواق لها مواصفات ، والتحدي هو في التطبيق ، وهذا يكون من خلال الأنظمة مثل النظام الوطني للرقابة على - مثلا المنظفات سواء من ناحية الجودة أو الكمية ، لذلك نحن نأخذها كمجموعات ، ولكن هل نحن نغطي كل السلع ؟ لا ، فلا نستطيع أن نقول أننا نغطيها جميعها ، فكل مرة نأخذ الأولوية وذلك حسب خطورتها وحساسيتها ، والآن نحن نطور في قانون السلامة ، فكل المنتجات الآن ستخضع لهذا القانون ، وهذا الآن مرفوع في الإجراءات وهو شبيه بالقانون الأوروبي حيث أن منتج يأتي يجب أن يطابق شروط هذا القانون ، وهذا سيحل إشكالية ، لأن جميع ما يعرض في الأسواق على الأقل الحد الأدنى من السلامة لا بد أن يكون مطابقا لهذا القانون وهو يشمل جميع المنتجات سواء من ورق إلى سجاد إلى تكييف وغيره فيجب أن تضمن الحد الأدنى من متطلبات السلامة ، وتبقى المتطلبات التفصيلية في مواصفات أخرى وهي التي نتكلم فيها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أخت عائشة ، هل ترغبين بالتعقيب ؟ ... الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة/ علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، يعتبر من اختصاصات الهيئة مراقبة تطبيق المواصفات والمعايير والمقاييس المعتمدة ، وفي الحقيقة سؤالي بسيط لمعالي الوزير - طبعا - كمستهلك : هل بالإمكان أن يؤكد لنا معالي الوزير بأن جميع الجهات الحكومية والمحلية ملتزمة بتطبيق المواصفات والمعايير والمقاييس المعتمدة في الدولة ؟ والسؤال الثاني : هل بإمكان مع الوزير - كذلك - أن يؤكد لنا خلو سوق دولة الإمارات من تداول أية سلع أو أغذية - بالتحديد أغذية - ليست ضمن المواصفات المعتمدة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو ، صحيح سؤال العضو مهم ، ولكن لا بد هنا أن نفرق هل جميع السلع المعروضة في الأسواق مطابقة ؟ والإجابة لا ، فليست جميعها مطابقة ، فهناك مصادر لدخول بعض السلع قد تكون مهربة ، أو بعض السلع تفسد خلال التخزين ، أو خلال النقل مثل المواد الغذائية ، وأنا ذكرت أن المرفوض من المواد الغذائية لا يتعدى نسبة 3% ، ولكن من أين يأتي فساد المنتجات ؟ الفساد يأتي من خلال العرض والتخزين والنقل والمناولة ، فمثلا الإطارات المشكلة ليس في الإطار وإنما في سوء تخزين الإطار ، لذلك فمن الأشياء التي نعمل عليها الآن هي مواصفات لتخزين الإطارات ، وكذلك هناك مواصفات مطبقة الآن في موضوع نقل الأغذية وتخزينها ، فهذه من الإجراءات التي يتم تطويرها من فترة إلى أخرى .

كذلك ذكر الأخ العضو هل كل الجهات ملتزمة ؟ طبعا بالنسبة لهذا السؤال يجب أن نقول ما معنى الإلتزام ؟ فبعض السلع تدخل بطريقة لا تكون واضحة ، فلو أخذنا على سبيل المثال النظام الأوروبي فهو يطبق الـ (cemark) وهذا مطبق ربما من أكثر من خمسين عام ، ولكن الأوروبيين وجدوا أن هذه العلامة في نسبة 60% من المنتجات غير صحيحة مع أنها في أوروبا ، فلو نظرت إلى أي جهاز مثلا تليفون أو نظارة أو غيرها تجد عليها الـ (cemark) وهو علامة المطابقة الأشهر في العالم وهي العلامة الأوروبية ، لذلك فقد أجروا دراسة منذ خمس سنوات لمعرفة أسباب وجود سلع داخل السوق الأوروبي غير مطابقة وغير صحيحة لأنهم كما ذكرت وجدوا أن 60% من هذه العلامة غير صحيحة

، طبعا وصلوا في النهاية أن هذا راجع لضعف في مسح الأسواق ، والدول الأوروبية بحكم أنها اتحاد ، أي كتلة واحدة فهناك دول منها تعمل بتشدد في مسألة الجمارك ، وهناك دول غير متشددة ، وهناك دول لديها نظام لمسح الأسواق قوي ، وهناك دول ليس لديها ذلك ، لذلك وصلوا إلى قناعة أن نظامهم جيد ولكن الضعف في المتابعة وفي مسح الأسواق ، ولهذا فلم يلغوا النظام ولكن غيروا في نظام اعتماد الجهات المانحة لهذه العلامة في الدول المصنعة ، وهذا ما نسعى إليه وهو تطوير النظام من فترة إلى أخرى ، فهناك تحديات مستجدة ، فدائما لديك مستورد وجهات أخرى تتلاعب ، ولذلك يجب أن يكون لديك آلية لمسح الأسواق ، وهنا أود أن أشكر بشكل خاص مجلس أبوظبي للجودة حيث أنهم - ما شاء الله - بدأوا بداية قوية خاصة في مسح الأسواق ، وهذا يعطينا مؤشر عن نوعية البضائع الموجودة داخل الدولة ، وبالفعل الموجود داخل الدولة كم نسبة الالتزام بالمواصفات فيها ، وما هو مصدرها ؟ وهذا يساعد في تنظيف السوق ، ويبين أن لديك سوق مقنن له تشريع وتقنين ، فالحمد لله سوقنا فيه قانون يحكمه وهناك رقابة ، وهذا عمل مستمر نسعى من خلاله لوضع دائما المنتجات ذات الحساسية العالية أن يكون فيها التزام أكبر مثل السخانات ، فيجب أن يكون عليها علامة ، فلا يدخل أي منتج داخل الدولة إلا ويكون عليه الشهادة ومن جهة معتمدة منا ، فهذا خفف علينا الإشكالية في هذه المنتجات ، ولكن بعضها تعتمد على إقرار الصانع حيث يقول أن منتجاته مطابقة ويضع عليها علامته ، ولكن بعد فترة نأخذ عينة ونفحصها ، فمثلا نأخذ عينات من الإطارات ونفحصها فإذا كانت غير مطابقة يتم حظرها ، فهذه عملية مستمرة ونحن مستمرين فيها ولكن تبقى هناك جهات أخرى مثل حماية المستهلك والأفراد وكما ذكرت الأخت نورة فيما يخص وصول الشكاوي ونظام الإنذار المبكر ، فهذا موجود وهو يعتبر أدوات تساهم في رفع كفاءة نظام الرقابة على المنتجات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة/ علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، في الحقيقة أنا أشكر معالي الوزير على رده الدبلوماسي ، فأنا كمستهلك في النهاية ما فهمته أن معالي الوزير لا يستطيع أن يؤكد أن سوقنا عليه رقابة فعلية ولو أنه في سياق حديثه ذكر أن هناك رقابة ، الحقيقة - معالي الرئيس - أنا أود التأكيد على موضوع التكامل بين الجهات الحكومية والجهات المحلية بين هيئة الإمارات طبعا وبين الجهات المحلية بحيث يكون هناك - فعلا - رقابة ، فإذا كنا سنتكلم عن الاتحاد الأوروبي فذلك اتحاد كبير له قوانين تخصه ، لكن نحن كدولة

الإمارات عندنا سبع إمارات موجودة ولدينا سوق محلي في النهاية محدود وبالإمكان - في الحقيقة - السيطرة على البضائع الموجودة فيه وذلك حتى نؤكد للمجتمع في الدولة أن المنتجات الموجودة عليها رقابة فعلية ، وأي بضائع خارج نطاق المواصفات المعتمدة والتي ممكن أن تسبب ضرر على الصحة العامة أو على صحة الأفراد هي تحت الرقابة وممكن أن تمنع ، فنتمنى - إن شاء الله - أن نصيغ هذه الأمور جميعها في التوصيات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، طبعا مجموع الأسئلة التي طرحها أصحاب السعادة الأعضاء ربما تكون متقاربة من بعضها ، ولدي استفسارات قريبة منها لكن ليست مكررة .

تستورد دولة الإمارات العربية المتحدة 80% من احتياجاتها الغذائية ، وهذا يضع الهيئة أمام تحدي لتقنين دخول هذه المنتجات والتأكد من مطابقتها للشروط الصحية ، ففي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تقوم بالتعاقد مع جهات متخصصة في التقييس والمعايرة في البلد المصدر والاتفاق على الشروط الخاصة بتصدير السلع والمنتجات إليها ، وتتحمل هذه الجهات التعويضات والتبعات القانونية لها في حالة اكتشاف حالات الغش أو عدم مطابقتها للشروط المتفق عليها ، وهذا يستدعي التساؤل أو التساؤلات الآتية :

أولا : ما هي خطة الوزارة للتعاقد مع الجهات المختصة بالتقييس والمعايرة في الدول المصدرة للسلع والمنتجات وخصوصا الغذائية منها لتتناسب مع مواصفات وشروط دولة الإمارات ؟

ثانيا : الآن من يقوم بدور مراقبة السلع والمنتجات في الدول المصدرة للإمارات في الوقت الحالي ؟

ثالثا : ما هي المبادرات والبرامج المقترحة في الخطة الحالية 2014 - 2016 وذلك من خلال التعاون بين هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس والمؤسسات والدوائر المحلية ، وما هي نسبة الإنجاز المتوقعة ؟

رابعا : ما هي استعدادات الهيئة الإضافية لجهودها خاصة للسنوات السبع القادمة وذلك تماشيا مع استضافة الإمارات لمعرض اكسبو 2020 ؟ فنحن نعلم اليوم أنه منذ إعلان فوز الإمارات بتنظيم هذا المعرض ارتفعت كافة الأشياء سواء كان على مستوى العمران أو على مستوى الأسهم أو الإيجارات ، وكذلك ربما ترتفع الواردات ، فهل الهيئة تستعد لذلك من الآن ؟

خامسا : ما هي آلية توحيد دخول السلع عبر منافذ الدولة وذلك من خلال القيود والمتابعة وتطبيق العقوبة بعد ذلك ليكون رادع لمن تسول نفسه بجلب غذية - مثلا - مغشوشة أو مضروبة ؟

طبعا كان هناك سؤال من سعادة العضو أحمد الجروان فيما يخص الرقابة على المنتجات المحلية والتي نراها يوميا أمامنا في الشوارع ، فهذه منتجات محلية تزرع وتنتج في المزارع وتباع على الشوارع ، ومعالي الوزير يقول أن الرقابة هو من مسؤولية الهيئات المحلية أو البلديات ، نعم ، لكن من يصرح لها ومن يتابعها ؟ فاليوم أكثر الأمراض أو حسب الإحصائيات التي تأتينا أن أكثرها من المواد الغذائية أو الخضروات سواء كان أمراض السرطان أو السكري ، وأيضا في المدارس ما يوزع من حلويات وغيره هذه من يراقبها ؟ فلا بد من التعاون ما بين الوزارات كلها في هذا الشأن ، وأعتقد أن هيئة المواصفات يمكن أن تقوم بهذا الدور ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ مصبح ، معالي الوزير ، أخ مصبح سأل في البداية سؤالين مترابطين عن تعاون الوزارة مع جهات التقييس في الجهات الأجنبية التي تصدر لنا ، وكذلك رقابة الدولة على السلع القادمة من الخارج في مجال المقاييس ، والأمر الثاني هو موضوع طرح وهو التكامل ما بين المحلي والاتحادي ، والسؤال الرابع الاستعداد لمعرض اكسبو 2020 ، والخامس حول آلية توحيد دخول السلع من ناحية المواصفات والمقاييس من كل المنافذ الإماراتية ، والنقطة الأخيرة التي ذكرها الأخ مصبح هي الرقابة على المنتجات الزراعية المحلية وهو نفس السؤال الذي طرحه سعادة الأخ أحمد الجروان ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو ، طبعا في قضية التعاون مع الدول فإن قضية التعاون في مجال المواصفات هي قضية مصالح ، فمثلا في موضوع استيراد اللحوم ، طبعا الوزارة تقوم باعتماد جهات معنية بالتصدير ، فأنت تعطي لهذه الدولة أن تصدر لك من هذه المنافذ فقط ، كذلك فيما يتعلق بالتكييف فقد بدأنا بتطبيق نظام الرقابة على التكييف حيث أننا نمنح العلامة لهذه الشركات والجهات التي تمنحها داخل الدولة واعتمادها ، فيتم اعتمادها من هذه الجهات ، كذلك لاحظنا أن الكثير من الجهات خارج الدولة تأخذ العلامة المعتمدة في الدولة لأن السلع أصبحت مقيدة ، فيجب أن تحصل هذه السلع على هذه العلامة حتى تدخل سوق الإمارات ، فهذا نوع من التعاون مع السلطات في الدول الأخرى ، كذلك الآن فتحنا مجال التعاون بشكل كبير مع السلطات الصينية فيما يتعلق بالرقابة على

السلع الاستهلاكية مثل لعب الأطفال وغيرها ، فلعب الأطفال على سبيل المثال الآن تم تعميمها من خلال الإطار الخليجي واعتماد جهات نحن مشاركين فيها هي تقوم باعتماد الجهات التي تمنح العلامة وهي علامة المطابقة الخليجية ، فهذه هي الأسس ، وهذه كلها مربوطة في إطار مواصفات دولية ، فنحن لم نخترع نظام ، فهذا النظام معروف والدولة لا تستطيع عدم تطبيقه ، فيجب أن تطبقه لأنه يأتي في إطار اتفاقية التجارة العالمية في تطبق الدول هذه الأنظمة ضمن الاعتراف المتبادل والشهادات ، فهناك الكثير من الدول أنظمة الاعتراف المتبادل بالشهادات ، شهادات المطابقة الوطنية ، وقد وقعنا على ذلك مع الكثير من الدول ، فكثير من الدول تستورد من الإمارات بناء على شهادة المطابة الإماراتية ، وهذا فتح لمنتجاتنا الدخول خاصة إلى الأسواق الإقليمية لأنها تعتمد على شهادات الإمارات، فهذه أنظمة نحن نعمل فيها سواء داخل الدولة أو خارج الدولة .

كذلك فيما يتعلق بمسألة دخول السلع : نحن لا نقول أنه لا أحد يراقب ، لا ، فالسلع داخل الدولة كلها مراقبة ، ولكن هذا لا يعني أنه ليس هناك مخالفات ، فالمخالفات موجودة ، ولا نستطيع القول أنه لا أحد يقطع الإشارة حمراء ، فالإشارة موجودة ولكن المخالفة تحصل ، ولذلك هناك إجراءات لمعاقبة المخالف ، وعندنا نفس الشيء فهناك البعض يخالف ويدخل بضاعة غير مخالفة ، ولكن الحمد لله لدينا أجهزة واعية من مسح للأسواق وغيرها من الإجراءات لاكتشاف المخالفات ، فالمخالفات موجودة ولكن هل بالضرورة القول أن السلع الموجودة عندنا فيها مواد غير مصرح بها ؟ لا ، فهذا غير صحيح، فكلها تخضع للمواصفات الموجودة ، فإذا قلنا أن المستورد (10) مليون طن ، إذا كان 3% منها مخالف ومعظمها مخالفات في البطاقة فمعنى هذا - الحمد لله - أننا نتكلم عن نسبة كبيرة من هذه المنتجات أنها مطابقة للمواصفات ، فلا خوف من هذا الموضوع .

ذكر الأخ - كذلك - موضوع المنتجات المحلية : ذكرت أن لدينا رقابة على المزارع الآن فيما يتعلق بالتقنين وكذلك على أنواع المبيدات التي تدخل الدولة ، ودولة الإمارات من أقل الدول التي بها نسبة استهلاك للمبيدات لأنها مقننة بشكل كبير ، فكثير من الدول دائما تضعط علينا بفتح الأسواق لاستيراد المبيدات ، بالعكس نحن لدينا نظام في هذا الشيء ، ولكن الناس دائما تتخوف وتقول أن هناك مبيد ، لكن الحمد لله نحن نراقب الواردات ، ولدينا برنامج وطني لإحكام الرقابة على السلع الغذائية والمنتجات الزراعية ، وعندنا الكثير من الدول التي منعناها ، وتطبق على مراكز الحجر في منافذ الدولة وبعض السلع تمنع من الدخول ، فهذا موجود ولكن تبقى بعض الممارسات الخاطئة مثل الباعة الموجودين في الشارع ، فهذه نعمل على الحد منها ، فهذا عمل مستمر ، وهذا ما أود أن أؤكده لسعادة العضو ولمجلسكم الموقر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ مصبح .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، أتمنى أن يتسع صدر معالي الوزير لما أود التطرق إليه .

معالي الرئيس ، اليوم منذ بداية مناقشة الموضوع ونحن نسمع أصحاب السعادة الأعضاء يتكلمون عن المقاييس ونسبة 90% من كلامهم ينصب على الأغذية ، ومعالي الوزير يقول إذا كان هناك مصالح مع الدول ممكن أن تتعاون ، فإذا كان هناك شيء يخص شعب دولة الإمارات والمقيم على أرض الدولة ويأتي بسمعة لدولة الإمارات فلا بد أن نتعاون مع الدول المتقدمة ونستفيد منها ، وهذا شيء مفروغ منه .

معالي الرئيس ، بشأن ما ذكره معالي الوزير أن يدخل (10) طن تدخل الدولة ويخرج منها نسبة 3% مغشوشة لا بأس ، أنا اقول لا ، فإذا سمحت بدخول نسبة 3% مغشوشة فسأسمح بنسبة أكبر وسأسمح بالتلاعب ، وأنا عندما طلبت التوضيح بالنسبة للقيود والمتابعة فأنا أعرف أن هناك قيوداً وأن هناك استراتيجيات وخطط ولجان ووزارة وهيئة لكن أين التنفيذ وأين المتابعة ؟! فهل رأينا في يوم من الأيام عن إعلان أنه تم القبض على مؤسسة معينة قامت بالغش وهي تعمل داخل الدولة وتم تغريمها مثلا بعشرة ملايين درهم أو مليوني درهم ؟ لم نسمع بذلك .

معالي الرئيس ، نحن لا نتكلم هنا فقط للرأي العام والكلام الفضفاض أو المناظرات وإنما نتكلم عن مصلحة شعب ومصلحة أكل الناس إذا كنا نتكلم عن المجال الغذائي فقط ، فاليوم الأمراض زادت بهذه الأشياء وهي السماح بنسبة 3% غير مطابقة ومنافذ غير مراقبة وكذلك تطرق معالي الوزير وقال بإمكانية دخول بعض البضائع المهربة ، فمن اين يتم التهريب ومن يتابع هذا التهريب ؟ فهذا دور من ، هل هو دور وزارة الاقتصاد أم وزارة الصحة أم وزارة الداخلية ؟ فهناك امور لا بد أن تتابع وتراقب ، فلا يجب أن نسمح لإدخال أي مواد مغشوشة لدولة الإمارات ، فاليوم الدولة من أفضل الدول في العالم من حيث التطور التقني والقيادي ، وقادتنا يسعون للرقم الأول ولإسعاد وإرضاء شعب الإمارات ، فلا أعتقد أنه بالإمكان السماح بالتساهل في هذه المسائل .

معالي الرئيس ، كل الوزارات وكل الهيئات فيها استراتيجيات وخطط لكن نحن نريد شيء على ارض الواقع ، شيء نراه بعيوننا اليوم أنه لا يوجد نسبة غش ، وإن كان هناك نسبة فلا بد في المقابل ان نسمع أنه تم القبض على من يقوم بهذا الغش ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، أنا أود التأكيد على أني سعيد بتواجدي في مجلسكم لمناقشة هذا الموضوع وهو موضوع المواصفات والمقاييس ، وبالعكس هذا المجال قريب لي ، فمعظم خبرتي قضيتها في موضوع المواصفات والمقاييس ، لكن أنا لا أرغب بتهويل المواضيع ، فهذه أنظمة تطور مع الوقت ، فلا يمكن أن أقول انني اريد أن اطبق النظام الأمريكي مثلا عندي في الدولة ، فلكل دولة ظروفها ، ولكل دولة أنظمة تم تطويرها على مدار السنين ، وهذا ما نسعى إليه ، فنحن لا نقول أننا نرضى عن نسبة غش 3% ، لا ، فلا أحد يرضى بذلك ، ولكن هذا دليل لأن تعرف من هذه النسبة أين الخلل وما هي الإشكاليات ، فموضوع الغذاء موضوع حساس جدا ، وأود ان أكرر مرة ثانية أن مشكلة المواد الغذائية فيها نفسها وإنما في نقلها وتداولها وعرضها وتحضيرها واستهلاكها ، وأنا لا أقول أننا لسنا مسؤولين عن هذه الأمور ، ولكن هناك جهات أخرى تشترك معنا في المسؤولية نعمل معها في برامج وطنية ، فوزارة الصحة أعلنت عن استراتيجيتها فيما يتعلق بمكافحة الأمراض ، فهذه من أين جاءت ؟ هذه جاءت من خلال البرامج الموجودة ، فمثلا البرنامج الوطني لإحكام الرقابة على المبيدات كان هناك جزء منه إنشاء مركز وطني لمراقبة الأمراض السرطانية وقد تم إنشاؤه ، لذلك فهذه منظومة عمل ، فلا نأخذ الموضوع انه ليس هناك رقابة ، لا ، فهناك رقابة ونفتخر بها صراحة ، فلدينا - الحمد لله - عدد السياح الذين يدخلون الدولة ، وكذلك حجم المرور والمناولة في المطارات (60) مليون ، فلو لم يكن هناك أنظمة سلامة صارمة لشاهدنا النتائج السلبية لذلك ، لكن والحمد لله هذا موجود ، وهذه أحد مقومات البنية التحتية القوية في دولة الإمارات من أنظمة السلامة الغذائية وسلامة المنتجات ، وهذا ما نسعى إليه ونؤكد عليه ، ودائما هذه الأنظمة تتطور مع الوقت ، وهذا ما أؤكد عليه وأطمئن سعادة العضو - الحمد لله - أن الأمور تسير للأفضل ، ونحن نسعى دائما للأفضل ، وهذه مطالبات الحكومة الرشيدة لنا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة للصلاة والاستراحة ؟

(موافقة)

(رفعت الجلسة للصلاة والاستراحة حيث كانت الساعة 12.44 ظهراً)

(عادت الجلسة للإنعقاد حيث كانت الساعة 1.08 من بعد الظهر)

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، نواصل اجتماع المجلس في مناقشة موضوع سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة ، والكلمة الآن للأخت الدكتورة منى جمعة البحر .

سعادة/ د. منى جمعة البحر :

شكرا سيدي الرئيس ، ونشكر اللجنة - في الحقيقة - على تقريرها الوافي والشامل ، وعلى المجهود الذي بذل في إعداد هذا التقرير .

سؤالي - سيدي الرئيس - يتمحور حول المعهد الوطني للقياس ، وعلى ما أتذكر من خلال العرض الذي تقدم به معالي الوزير فيما يتعلق بمنجزات الوزارة تطرق إلى المعهد وذكر أنه سوف يتم إنشاؤه في أبوظبي ، وكما تعلمون جميعا أن هذا قرار مجلس الوزراء فيما يتعلق بالمعهد الوطني للقياس والذي صدر في عام 2006م تقريبا وحتى هذه اللحظة ونحن اليوم في عام 2014م لم يظهر هذا المعهد للنور، ومعالي الوزير تطرق في العرض الذي قدمه للحديث حول المعهد ولكن لم يذكر لنا أية تفاصيل عنه ، فيا حبذا لو يوضح لنا ماذا حصل بشأن هذا المعهد حتى أطرح أسئلتي بناء على ذلك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، بالنسبة للمعهد الوطني للقياس وسبب التأخير والتطورات الأخيرة فيه ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، بداية ليس تأخير ، فالنظام الوطني للقياس يضع الأطر العامة لضمان أو وجود تنظيم هيكلي لمرجعية القياس داخل الدولة ، على سبيل المثال : لدينا معايير وطنية ، فمثلا بالنسبة للكتلة لدينا مختبر دبي المركزي الذي يعتبر المرجع داخل الدولة في الكتلة ، مثلا في الوزن ، وهذا مربوط طبعا بمعيار دولي موجود في فرنسا ، فأنت مربوط به ، كذلك لدينا بعض المعايير مربوطة على المستوى الخليجي ، فأنت دائما تربط ومن غير الضروري أن يكون عندك مختبر قائم ، فتستطيع أن تعمل معايرات وتربطها بمراجع عملية ، ووجود المختبر الوطني يعتبر مرحلة متقدمة يوفر خدمة ، لأنك أنت دائما تعمل بناء على الخدمة الموجودة عندك ، فإذا زاد عندك الطلب ... فمثلا الآن هناك توجهات - الحمد لله - في الدولة في موضوع الصناعة وموضوع التقييس الصناعي ، لذلك فوجود مختبر متكامل الآن في أبوظبي يتم انشاؤه - بالعكس - يوفر علينا الكثير في موضوع المراجعات أو المعايرات المرجعية ، حيث سيوفرها داخل الدولة ، فهو ليس تأخيراً وإنما هي خطوات ، لكن هل هذا

أثر على العمل ؟ لا ، لم يؤثر على العمل ، فلدينا مختبر دبي يعمل في كذا معيار ، فهو ليس تأخير ، صحيح كنا نتمنى أن يكون موجوداً قبل خمس سنوات فسيكون هذا أفضل ، ولكن هذا يحتاج لاستثمارات ، ولكن العمل مستمر ، وهذا كما قلت يأتي تطوير للعمل ، فكل فترة تعمل الأنظمة التي توجد استخدام لهذا المركز ، فعدم وجوده حتى الآن لم يعق تقديم الخدمة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة منى البحر .

سعادة/ د. منى جمعة البحر :

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة أعتقد أن ثمان سنوات تعتبر تأخيراً كبيراً ، فمنذ ثمان سنوات صدر القرار رقم (31) لعام 2006م وحتى عام 2014م ونحن ليس عندنا المعهد الوطني للقياس ! أتصور أن هذا فيه تأخيراً كبيراً يا معالي الوزير - اعذرني في هذه المسألة - غير ذلك أن المسألة ليست مسألة أن أجد بدائل ، فنحن اليوم لو نظرنا إلى عدد المواطنين المتخصصين في هذا المجال سنجد أنهم يعدون على الأصابع ، والاخ مصبح الكتبي قبل قليل تكلم عن الرقابة وعن ضرورة تشديد الرقابة ، وأتصور أن وجود مواطنين في هذا المجال يعطينا أكثر دقة وأكثر حرصا فيما يتعلق بالرقابة سواء كانت على أغذية او أية موارد أخرى ، غير ذلك المفروض أن هذا المركز يقوم بتأهيل واستقطاب مواطنين خريجين ثانوية من أجل تدريبهم وتأهيلهم وإعطائهم الدرجة ، فما هو البديل الذي حل محله ، وما هي استراتيجيتكم في توطين هذه الوظيفة ؟ فبناءً على علمنا وما نراه من إحصائيات فإن عدد المواطنين في هذا المجال قليل جدا ، وكذلك إذا انتقلنا إلى قضية أخرى وهي ضرورة توطين المعرفة ، فنحن اليوم نتكلم ، وفي تقرير المعرفة نتكلم عن ضرورة توطين المعرفة ، وهذا مجال يكاد - يصفر – (يخلو) وأرجو المعذرة على الكلمة المحلية ، فلا يوجد فيه مواطنين ، فما هي استراتيجية الوزارة في تطوير هذا المعهد ، وايضا في تدريب وتأهيل كوادر وطنية للقيام بهذه العملية ؟ فإلى متى سنبقى نعتمد على الآخر يا معالي الوزير ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضوة ، أنا لن أدخل في سجال ، ولكن دائما هذه المعايير يتم بناؤها بالتدريج حسب الحاجة إليها ، صحيح اننا نريد أن يكون عندنا مختبر مرجعي ، ومركز اعتماد ، ولكن هذه تبنى بالتدريج حسب تطوير التشريعات والاستخدام ، ومشروع بناء المركز - أصلا - ربما من خمس سنوات لدينا تصميمه وتطويره ، والهيئة هي شريك مع الإخوة في مجلس أبوظبي للجودة لتطويره ليكون مرجعي للدولة ، ونحن نشاطر الأخت العضوة ، فنحن بحاجة إلى كوادر للعمل في ذلك ، وهو يعتبر من مراكز تطوير الإبتكار والبحث خاصة في موضوع الميثرولوجيا العلمية ، فنحن لا نختلف معها في ذلك ولكن لا نقول أن هذا تأخير وأنه سبب المشكلة ، فهو ليس مشكلة ، ولكن هذا يتم تطويره وبناءه الآن بعد هذه الدراسات كلها ، فهو يدرس لأكثر من خمس سنوات ، فهو ليس مختبرا عاديا ، فهذا له مواصفات وله التزامات وميزانية ، ونحن بالعكس مع مجلس أبوظبي للجودة في ذلك ، والآن تم تعيين أكثر من (14) مواطناً وتدريبهم وتأهيلهم في هذا الشيء ، وهذا سيكون إن شاء الله منصة لاستقطاب المواطنين للعمل في هذا المجال ، فأنا لا أختلف مع الأخت العضوة في هذا الأمر ، بالعكس هذا سيعطي ثقة بتأسيس للميثرولوجيا القانونية والعلمية داخل الدولة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة شيخة العويس .

سعادة/ د. شيخة علي العويس :

شكرا معالي الرئيس ، في البداية أتوجه بالشكر للجنة على الجهد الذي بذلوه في إعداد هذا التقرير الهام، كما أحيي معالي الوزير والعاملين في هيئة المواصفات والمقاييس على الجهود المبذولة ، ونحن نقدر سعيهم للنهوض بهذه الأعباء الملقاة على عاتقهم ، وطبعا نحن جميعا هدفنا واحد وهو تقديم أفضل خدمة للوطن وأبنائه ، وأود ان استعرض بعض النقاط التي وردت في التقرير المفصل للجنة المتعلقة بأهمية دور الهيئة وضرورة أن يكون عملها على أكمل وجه لما له من تأثير على صحة وحياة أفراد المجتمع .

الملاحظة الأولى كانت أن هناك (88) حالة وفاة و (656) إصابة على مستوى الدولة خلال الأعوام الثلاثة الفائتة بسبب عدم مطابقة الإطارات للمواصفات وضعف الرقابة عليها ، كذلك أشار التقرير إلى أن مركز الأمراض الجلدية في هيئة صحة دبي استقبل أكثر من (25) حالة اكزيميا تلامسية خلال الربع الأول من عام 2012م وعزت ذلك لارتدائهم اقمشة غير مطابقة للمواصفات .

كذلك أشار التقرير إلى أن هناك العديد من السلع والمنتجات غير المسجلة في وزارة الصحة وغير خاضعة لأي مواصفات أو مقاييس خاصة فيما يتعلق بمنتجات التجميل أو التحكم بالوزن مما أدى الى المساهمة في زيادة الأمراض المسرطنة في الدولة بنسبة تجاوزت 20% لعام 2012م .

كذلك أشار التقرير إلى وجود تداخل مع وزارة الاقتصاد فيما يخص الأغذية المعدلة وراثيا أدى إلى أن 85% من جميع أنواع السرطانات إلى غياب معايير صحة للأغذية المعدلة وراثيا .

النقطة الأخيرة : رغم وجود قرار مجلس الوزراء في شأن النظام الوطني للقياس بخصوص ضرورة حفظ معيار وطني لكمية معينة أو اكثر وضرورة إشراف الهيئة على هذه المعايير وسلامتها والرقابة على أدوات القياس إلا أنه لوحظ أن هذا البند لا يتم الإلتزام به في إطار أطعمة الأطفال التي تحوي كميات من الدهون والسعرات الحرارية والأملاح بالإضافة إلى المواد الضارة مثل الأصباغ والنكهات الصناعية مما ترتب عليه انتشار وزيادة السمنة لدى الأطفال في الدولة بنسبة 40% والنوع الثاني من السكري للأطفال بنسبة 19% وذلك حسب دراسة أطلقها برنامج الوقاية من السمنة عند الأطفال عام 2013م .

معالي الوزير ، الهيئة أنشئت منذ أكثر من 13 سنة ، وسؤالي ، أو بالأصح أنا أود الإطمئنان منكم على أن جميع المواصفات الخاصة بالأغذية والصحة لكافة المواد قد اكتملت وخصوصا فيما يتعلق بالمواد المسرطنة ، وإذا لم تكتمل فكم هي المدة الزمنية التي تحتاجها الهيئة حتى نضمن ان جميع المواد الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع خالية من المواد المسرطنة وكل ما يؤذي الصحة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، سعادة الدكتورة شيخة العويس تطرح ان هناك الكثير من السلع والأغذية الموجودة التي تسببت في أمراض ووفيات ، وهذا بسبب عدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة ، فما هو دور الوزارة في هذا الموضوع ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة الأخت شيخة ، في البداية للتوضيح فيما يخص مسألة أن نسبة 85% من السرطانات هي من الأغذية المعدلة وراثيا أعتقد انه يجب أن نكون حريصين في سرد مثل هذه الأرقام لأنني - صراحة - هذه لم أراها ، ووثائق المجلس الوطني الموقر تعتبر أحد مصادر المعلومات حول الدولة ، لذلك أعتقد أن هذا الرقم - صراحة - يفترض أن يراجع ، فإذا كان نسبة 85% من السرطانات بسبب الأغذية المعدلة وراثيا فماذا بقي للأسباب الأخرى ؟! فأعتقد أن هذا الأمر محل نظر .

بالنسبة لما ذكرته حول الملابس : صحيح ونحن لا نغفل هذه المسألة ، وأنا ذكرت قبل ذلك أن تصنيف هذه المجموعات بناء على حساسيتها وخطورتها ، فالملابس تصنف أنها ضمن الخطورة المتوسطة ، والآن في خطة 2014م لدينا خطة عمل لتطوير مواصفات أكثر للملابس بالتعاون مع بلدية دبي ، فهذه ستأتي في الخطة القادمة ، فكنظام للرقابة على الملابس ستأتي في خطة عام 2014م .

بالنسب لموضوع أغذية الأطفال : ذكرنا قبل ذلك أن أغذية الأطفال هي من الأغذية التي عليها صرامة أكثر في التطبيق ، فقد ورد في التقرير جملتين غير راكبات ولكن ليس لهما علاقة بهذا الموضوع ، فأغذية الأطفال لها مواصفات وفيها تشدد ولها معايير أكثر ، فجميع أغذية الأطفال - أصلا - تفحص ، فهي الوحيدة التي تفحص وهي مقيدة بشكل كبير في جميع المختبرات ، ولكن الأشياء الأخرى فكما ذكرنا فساد السلع هو ناتج عن النقل والتخزين والتداول والعرض ، فهذه الأمور موجودة ، فلا أستطيع أن أعزي هذا لعدم وجود مواصفات ، بالعكس المواصفات موجودة ولكن سوء الاستخدام شيء آخر ، فأرجو أن نفصل بين الموضوعين حتى نكون موضوعيين في طرحنا .

كذلك ذكرت الأخت العضوة قضية التعارض بين وزارة الاقتصاد ووزارة البيئة والهيئة ، لا ، فليس هناك تعارض ، بالعكس ، فاللجنة العليا لحماية المستهلك هي ذراعنا التنفيذي داخل الدولة ، فالهيئة تستند وتنفذ مهامها بالتكامل مع الجهات الأخرى ، ولجنة حماية المستهلك هي الذراع التنفيذي وهي مظلة لكل السلطات المحلية والاتحادية في التنفيذ ، بالعكس ، فلا يوجد اختلاف ولا تضارب بين الجهتين ، هذا ما اردت توضيحه ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة شيخة العويس .

سعادة/ د. شيخة علي العويس :

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة لما يخص معلومة نسبة الـ 85% هذه وردت في التقرير المفصل للجنة ، وما يهمني - معالي الوزير - أن أحصل من عندك على اطمئنان بأن المواد الغذائية التي نستهلكها يوميا هي مواد خالية من المواد المسرطنة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

جميع المواصفات المطبقة داخل الدولة تستند إلى مواصفات دولية معتبرة ومعتمدة ، فهذا ما أود تاكيده للجميع ، فنحن لا نصنع المواصفة ، بالعكس نحن نشارك في صنعها ولكن نعتمد كثيرا على المراجع ، وذكرت أن هيئة دستور الأغذية هي المرجع خاصة للأغذية ، والحقيقة أن كلمة " مسرطنة " كلمة مطاطة بعض الشيء ، وقد جرى إدخالها في كثير من الأشياء ، ولكن أنا اقول - الحمد لله - ان مواصفاتنا متوافقة مع المواصفات الدولية ولا خوف من ذلك ، يبقى قضية الأمور الأخرى التي تؤثر في جودة وسلامة هذه المنتجات ، وهذه لا نغفل عنها ، بالعكس ففي لجنة سلامة الأغذية لدينا أنظمة لتخزين ونقل وعرض الأغذية ، وهذا مساند لقضية مواصفات الغذاء لأنه لا بد من ضمان ظروف التخزين والنقل والعرض ، وكذلك تبقى المسألة في الاستخدام في البيوت وتخزينها للأغذية ، فهذه تحتاج إلى جانب توعوي ، فمعروف أن الكثير من المشاكل في الأغذية تأتي من خلال سوء التخزين داخل البيوت خاصة الأشياء التي يتم طحنها والتخزين غير السليم لها ، فهذه تكون منبع للكثير من الإفرازات والسموم الفطرية ، لذلك فهذا الموضوع قائم على حزمة اجراءات تتشارك فيها عدة جهات ولكن في النهاية نؤكد أنه لا بد من قضية التوعية وتشارك جميع الجهات في ذلك ، وهذا ما تقوم به الهيئة حيث أنها عضو في لجنة سلامة الأغذية وعضو في لجنة حماية المستهلك ، وكذلك الجهات الأخرى مشاركة معنا في هذه المهام ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكرا سيدي الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير على تغطيته لكثير من جوانب الموضوع المطروح هذا اليوم ، وأيضا تغطية كثير من الأسئلة لجوانب هذا الموضوع ، الحقيقة أن هيئة الإمارات للمواصفات تعتبر من أهم الهيئات في الدولة إن لم تكن الأهم لأنها هي المسؤولة عن شريحة كبيرة من جوانب الحياة لنا في الدولة ، فهي مسؤولة عن جودة الهواء ، وعن الغذاء وعن الملابس ، وطبعا استثنيت الهيئة في قانون إصدارها من مسؤولية الأدوية ، وهذا موضوع آخر لأن هناك جهة مختصة به ، وهو موضوع متشعب ولا أرغب بالتطرق له ، إلا أن - سيدي الرئيس - المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2009م بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 بإنشاء هيئة الإمارات

للمواصفات والمقاييس في مادته الخامسة كلف هذه الهيئة بمجموعة من الاختصاصات والمهام والصلاحيات ، وهي (17) اختصاص ، لكن أنا سأتطرق إلى ثلاثة اختصاصات - فقط - منها استكمالا لما تفضل به الأخوة الأعضاء :

الاختصاص الأول هو : إعداد المواصفات القياسية واعتمادها ونشرها ومراجعتها وتعديلها وإصدار قرارات تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة ، ووضع - طبعا - الاستثناء للأدوية والأشياء البيطرية والأمصال وما في حكمها .

أيضا رابعا في نفس الاختصاصات : العمل على تنسيق المواصفات القياسية المعتمدة مع جهات خارجية بما يجعلها متفقة مع المواصفات القياسية الدولية والإقليمية والخليجية أو المحلية واعتمادها .

خامسا : تبني المواصفات الدولية أو الإقليمية أو الخليجية أو المحلية كمواصفات قياسية معتمدة وإصدارها بلغتين اللغة العربية أو لغة أخرى أو بهما معا في ضوء قرار المجلس .

طبعا - سيدي الرئيس - هذه المهام الرئيسية للهيئة ، والهيئة يفترض أن تركز على هذه المهام ، نحن لاحظنا أن الهيئة من فترة إنشائها خلال (14) عام أو (13) عام الماضية وضعت هدفا من أهدافها هو نظام موحد لتقويم المطابقة الإماراتي ، وأصدرت - التقرير ذكر ستة آلاف - لكن معالي الوزير تفضل وذكر أكثر من تسعة آلاف مواصفة وأن (600) فقط هي الملزمة ، فأنا أقصد أن هناك تقصير ، فإمكانيات دولة الإمارات العلمية والمختبرية ، فالدولة غير صناعية وليست منتجة زراعية ، ولا توجد لدينا الخبرات ، فما هو البديل ؟ البديل هو كما كلفوهم في الصلاحيات أو في الاختصاصات الموجودة في القانون ، وهذا القانون مقترح من قبل معالي الوزير أيضا ، فهذا التعديل مقترح من معالي الوزير ، بعملية التبني وما يسمى بالـ (adertation) ، اي أن هناك دول متقدمة كثيرة عندها هذه المواصفات فنأخذ هذه المواصفات ونعمل على تكييف هذه المواصفات عندنا ، ربما تكون هناك مواصفات تطبق في أوروبا لكن لا تتناسب معنا ، مثل مواصفات غذائية يدخل فيها بعض المنتجات الحيوانية نحن المسلمين لا نتعامل معها ، فأعتقد أن موضوع التبني هذا موضوع مهم ، فأرجو من معالي الوزير أن يشرح لنا ما هو دورهم وما هي خططتهم المستقبلية في عملية تبني المواصفات لأن هناك نقص كبير في هذه المواصفات ، وشكرا سيدي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا للأخ العضو أحمد ، لا أعتقد أن هناك نقص في المواصفات ، فقد ذكرت من قبل أن المواصفات تصنعها الصناعة ، لذلك فنحن في اتفاقية التجارة الدولية توجد اتفاقيتين هما : اتفاقية الـ (sbs) الصحة والصحة النباتية ، وكذلك اتفاقية الـ (tbt) وهي اتفاقية العوائق الفنية للتجارة ، فهاتين الإتفاقيتين الأولى الـ (tbt) دائما هي اتفاقية المصنع والـ (sbs) هي اتفاقية المستهلك ، لذلك نحن نعمل على هاتين المواصفتين ، فنضع الإجراءات فيما يتعلق باجراءات الحجر والسلامة والسلامة الغذائية وهذه كلها حسب اتفاقية الـ (sbs) ، أما اتفاقية الـ (tbt) فهي الاتفاقية التي تضع المواصفات ، فأنا اضع المواصفات التي احتاجها ، والآن كما ذكرت نحن نطور أنظمة لمجموع سلع ، فقد طورنا أنظمة كما ذكرت من قبل فيما يتعلق بالمنتجات الاستهلاكية ولعب الأطفال والمنتجات الغذائية ، فكل هذه حسب حاجتنا ، فمتى تكون هناك حاجة تأخذ المواصفة ، وقضية تبني المواصفة ليست عملية سهلة، بالعكس نحن نسرع بها ، ولو كنا نتأخر في اعتماد المواصفة لما كان عندنا الآن تسعة آلاف مواصفة ، والآيزو مثلا فيه (18) ألف مواصفة ، ولكن هل نحن بحاجة إلى كل هذه المواصفات ؟ لا ، فالآن نحن نعمل مع معهد مصدر لتطوير بعض المواصفات لتسند تطوير بعض الصناعات في الطاقة المتجددة ، وهذا يحتاج إلا عمل ، وكذلك في صناعة الطيران ، وهذا به عمل كبير ، فهناك بعض المواصفات لم تخرج حتى الآن ، فكيف ستأخذها ، ستأخذها إذا كنت ستطبقها وتلتزم بها وتستمر بتطبيقها حيث يكون فيها سلع تتبادل ما بينك وبين الدول ، فالمسألة ليست مسألة أنه ليس لدينا مواصفات ، بالعكس يوجد مواصفات ، ولا يوجد نقص في المواصفات ، ولكن نحن نقول أننا نطور الأنظمة مثل النظام الذي عملناه لمستحضرات التجميل ونظام الأغذية الحلال ونظام الإضاءة ، فكل شيء تطوره تأتي بالمواصفات التي تحتاجها وتضعها في النظام الذي ستطبقه ، فنحن نسير في هذا الاتجاه ، فقضية تبني المواصفات - أصلا - هو المسار السريع الذي نعمل به ، كذلك - مثلا - عندما طورنا مواصفة تحويل السيارات إلى استخدام الغاز الطبيعي فهذا الموضوع عملنا عليه مع أدنوك أكثر من ثلاث سنوات حتى تعتمده كنظام تطبقه بشكل آمن وتحول المركبات لاستخدام الغاز الطبيعي بناء على نوعية الغاز الموجودة عندنا ونوعية السيارات لأنه ربما لا تناسبنا الطريقة الموجودة في الدول الأخرى ، لذلك فهذه المسائل يتم تطويرها داخل الدولة لتناسب ظروف الدولة ، لذلك فهي يبذل بها جهد حتى يتم تطويرها ، أما المواصفات الأخرى فنحولها إلى أنظمة للسلامة ، لذلك فالمواصفات الغذائية

يتم فيها التطوير بشكل متواصل ، فالآن لدينا مشروع للحدود الدنيا للمتبقيات ، فهذه تحتاج إلى دراسات ، فالسمألة هي ليست مسألة عدد وإنما المسألة في التطبيق ، فهذا هو المحك وهو هل تطبق أم لا ؟ فالتطبيق يكون عن طريق الأنظمة ، ولذلك نقول أن هناك مواصفات قياسية غير إلزامية ومواصفات إلزامية ، فمتى أصبحت إلزامية تضاف للائحة الفنية والنظام ، فبالعكس نحن نتفق في ذلك معكم ونحن نعمل في هذا المجال ، ولذلك الآن هناك تواصل مستمر مع قطاع الصناعة ، فأي صناعة تدخل تكون هي السائدة داخل الدولة ، وهذا يفتح لنا أسواق في الخارج لمنتجاتنا لتصديرها وهو أننا نصنع هذه المواصفات ، إن شاء اللهِ أكون أوضحت لسعادة العضو ما سأل عنه ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكرا معالي الرئيس ، نعم وضح معالي الوزير - حقيقة - جزئية طيبة من السؤال ، لكن أنا أقول أنه لا بد لنا في الدولة أن نخلق أولوية للسلع التي نستخدمها في الدولة ، فلا نريد منهم أن يشتتوا جهدهم ويدخلوا في أشياء لا نحتاج إليها ، فمثلا الآن تفضل معالي الوزير وتكلم عن التكييف ، فقد لاحظت أن المكيف الذي يوضع عليه خمسة نجوم أعتقد أن المؤشر في ذلك هو استهلاك الطاقة ، لكن أنا كنت أفضل أن يكون المؤشر في جودة الهواء الذي يعطيه هذا المكيف ونوع الفلتر المستعمل فيه ، فهذا مهم جدا لأنه موجود في كل غرفة وكل الناس يتنفسون هذا الهواء الصادر عن هذا المكيف ، فأنا أقصد خلق اولوية ، سيدي الرئيس ، معالي الوزير ، الإخوة الأعضاء ، هناك مجموعة كبيرة من السلع تستهلك بطريقة يومية في الدولة ، فلا بد أن تكون هذه السلع ذات أولوية عليا ، مثلا على سبيل المثال ذكر لي بعض الإخوة بعض زيوت الطعام ، فمثلا الزيوت الحيوانية - لن أذكر نوعية معينة - لكن هناك زيوت ليس عليها مواصفة ، فعندما تبحث عن المواصفات الموجودة فلا تجدها ، وهذا الزيت يستخدم في كل بيت ، وكذلك الزيوت النباتية تستخدم وهي موجودة في الأسواق ويتم شراؤها من قبل المواطنين والمقيمين في الدولة لانخفاض سعرها أيضا تلاحظ عدم وجود مواصفة لها .

أيضا على سبيل المثال - لن أتطرق لأشياء كثيرة - العسل ، فعندنا عسل محلي ينتج في الدولة مثل عسل السدر وعسل الصمغ لكن أعتقد أن المواصفة الموجودة عندهم هي لنوع آخر من العسل هو العسل المستورد مثل عسل الزهور أو الأكسيا أو غيرها ، فهذه هي المواصفة الموجودة ، والعسل ينتج في مزارع خاصة بدون أية مواصفات ، وهذا يستخدمه الناس ، فما أقصده أن تكون الأولوية حسب

حاجة المجتمع من أغذية وملابس ومركبات وهواء ، فتوضع المواصفات لهذه الأمور ، فمثلا الخام الذي نلبسه لا بد أن يكون ذو مواصفة عالية ، كذلك الآن نحن نستورد بعض الأسماك من الصين وهي تباع في بعض أسواق الدولة ، أو من فيتنام ، أي من شرق آسيا ، هذه الأسماك تزرع في بحيرات مغلقة، فما هو نوع الغذاء الذي تتغذى عليها ؟ هذه تتغاذى على هرمونات حيوانية مستخلصة غالبا ما يكون - أعزكم الله - من بقايا الخنازير ، فممكن التوسع في هذا الحديث والنقاش لكن الهدف من هذا الكلام هو خلق الأولوية حسب حاجتنا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا لسعادة الأخ أحمد الشامسي ، بلا شك أن هناك مواصفات ومقاييس لكثير من الأشياء لكن الأخ أحمد يود التركيز على الأمور التي لها علاقة بصحة المواطن بحيث تكون مواصفاتها ومقاييسها ذات جودة عالية لحماية صحة وسلامة الإنسان ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، نحن لا نختلف مع سعادة العضو فيما تفضل به ، ولكن أود توضيح بعض النقاط، فقد ذكر موضوع المكيفات : صحيح أن ما يراه المستهلك في المكيفات هو نظام النجوم لكفاءة ترشيد استهلاك الطاقة ، ولكن توجد مواصفة أخرى متعلقة بالسلامة مطبقة على المكيفات ، فهناك حد أدنى للمتطلبات ، فهذا موجود ومطبق .

أيضا ذكر موضوع الزيوت : أقول أن جميع المواد الغذائية تخضع للرقابة ، فلا يوجد زيوت أو مواد غذائية لا تخضع للرقابة ، فقد ذكر العسل صحيح ، لكن نحن الآن عندنا مشروع لتطوير مواصفات للدولة للعسل المنتج في الدولة لأن بها الكثير من الغش في مسألة الخلط وغير ذلك ، فالآن هناك مشروع بالتعاون بين وزارة البيئة والمياه والهيئة لوضع مواصفات ونظام للعسل المنتج محليا بحيث نقول - فعلا - هذا العسل محلي ومواصفاته كذا وكذا حتى نمنع مسألة الغش والخلط فيه ، فكل مرة نطور في نظام نأخذ بعين الاعتبار الأولويات والمخاطر .

كذلك ذكر الأخ العضو موضوع الأسماك المستوردة : مثلا الإتحاد الأوروبي أجاز استخدام بعض المدخلات في الإنتاج ، ولكن نحن نشترط في ذلك أن تكون معها شهادات أنها لم تغذى ، فيبقى هناك هواجس ، فالمعلومة منتشرة على مستوى العالم ، ويبقى هناك هاجس هل بالفعل يصلنا هذا أم لا ، فأود أن أؤكد أننا نتعامل بإيجابية من خلال اللجان الموجودة لتوسيع هذه المسائل ، فهذه أولوية ، ولا يوجد

شيء نغض الطرف عنه ، بالعكس ، نحن دائما نحاول تطوير إجراءاتنا وأن تكون أنظمتنا متواكبة مع التطورات التي تحصل في العالم ، والحمد لله هذا موجود ، وأؤكد للجميع أن هذا موجود في الدولة والحمد لله ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد عبدالملك أهلي .

سعادة/ أحمد عبدالملك أهلي :

شكرا معالي الرئيس ، من خلال لقاءاتي في اللجنة مع بعض الجهات المحلية المختصة لاحظت أن الهيئة عضو مع هذه الجهات في اللجان المشتركة ، وبالتالي فالهيئة مطلعة على كافة مستجدات أعمال التقييس والمعايرة ، وعلى آخر تحديثات الفحوص المختبرية التي تقوم بها هذه الجهات والنتائج الصادرة عنها ، وهذا العمل يؤدي الى اختصار الوقت والجهد والمال للهيئة بالإضافة الى استثمار الإمكانات المتوفرة للقطاع الحكومي المحلي والقطاع الخاص ، وهنا أتساءل :

السؤال الأول : ما هي العوائق التي تواجه الهيئة لتوحيد جميع هذه الجهود المبذولة من قبل الجهات المحلية المختصة ، وتنسيق تطبيقها مع الجهات المختصة بالتفتيش والمنافذ والحدود والجمارك ؟

السؤال الثاني : ما هي خطة الهيئة للتكامل مع الجهات المحلية المختصة والمؤسسات الخاصة المختصة بأعمال المختبرات والتقييس ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة الأخ أحمد ، ذكرت في أكثر من إجابة أنه لا يوجد تعارض مع الجهات المحلية ، بالعكس ، فالجهات المحلية تقوم بجهد كبير ، وهي الجهة المنفذة التي تقوم بتطبيق هذه الإجراءات ، فنحن نتكامل معهم ، ولذلك فهم أعضاء عندنا في مجلس إدارة الهيئة ، وكذلك لدينا أعضاء من الهيئة في الهيئات المحلية ، فلا يوجد تعارض ، وهناك تكامل وبرامج عمل سواء مع المحليات أو القطاع الخاص ، فهناك تواصل بشكل كبير لأن كل ما يتم تطويره يتم دراسته من خلال هذه اللجان وكذلك بمشاركة القطاع الخاص ، ففي النهاية نحن ننظر للصناعة الوطنية عندنا ، ودائما نتلمس احتياجاتها مع احتياجات السلامة والرقابة التي تعكسها ملاحظات ومتطلبات السلطات المحلية ،

فالحمد لله ، هناك تكامل معهم ولا يوجد أية إشكاليات في ذلك ، ونحن نعتمد كثيرا عليهم ، وبالعكس فهم يدعمونا كما ذكرت من خلال الأنظمة التي يتم تطويرها في أبوظبي ودبي واعتمادها على المستوى الاتحادي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد عبدالملك أهلي .

سعادة/ أحمد عبدالملك أهلي :

شكرا معالي الرئيس ، اليوم عندنا أكثر من عشر توصيات جزء كبير منها راجع إلى عدم تعاون الهيئة مع المجلس حيث أنه سبق وتكرر هذا الشيء في السابق مع وزارة البيئة ، وكلمة حق معالي الوزير عند حضوره نجد منه كل تعاون وتوضيح لأمور كثيرة لم يكن المجلس على علم بها ، أرجو من معالي الوزير مراجعة الأمور وعلاج الخلل في الهيئة والحفاظ على العلاقة المتميزة ما بين المجلس والهيئة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الأخ عبدالعزيز الزعابي ذكر في اللجنة السابقة التي بدأت النظر في هذا الموضوع أنه كان هناك تعاون كامل مع اللجنة ، وهنا اعتذر معالي الوزير عن التأخر ، وسيوضح معاليه هذه المسألة ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، أنا ذكرت من قبل أننا والمجلس فريق واحد ، وذكرت بالنسبة للجنة ، فقد اجتمعت اللجنة قبل سنة وأربعة أشهر ، وكنا نتمنى من الهيئة أن تزورنا كما زارت الجهات المحلية ، ونحن نطمح لزيارتهم والإطلاع على عملهم في الهيئة ، فنحن نرحب بهم بأي وقت وليس لدينا أي مشكلة في ذلك ، وبالعكس أنا لمت الفريق لأني صدمت أنه مكتوب " عدم تعاون " ، فهذا ليس خيار ، فكيف لا نتعاون ، فكل المعلومات موجودة والتقرير كله من عام 2012م ، وذكرنا هذه الأمور وهي موجودة في الأسواق ، وقلت معقول أنكم من الهيئة ذهبتم للإجتماع اثنين وفي مجلس أبوظبي قابلوا ستة ، فنحن نعتذر عما حصل ، ولكن نحن وهم وأنتم فريق واحد ، لكن طول الفترة من أول اجتماع ثم لم يحصل تواصل وربما ورقة سقطت ، فلا يوجد شيء نخفيه ومعلوماتنا موجودة ، ونحن نشارك في لجان دولية وغير ذلك وموجودين في الميدان مع السلطات المحلية ونتكامل معهم ولا يوجد أي شيء نخفيه ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، هذا هو المأمول الحقيقة ، فالمجلس والحكومة دائما في تعاون مستمر بحكم أن الجميع ينشد المصلحة الوطنية ، الكلمة الآن للأخ مروان بن غليطة .

سعادة/ مروان أحمد بن غليطة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، اشكر اللجنة الموقرة على تقريرها ، ومعالي الوزير على سعة صدره وفريق عمله ، فصراحة أنهم يقومون بجهد يشكرون عليه في موضوع المواصفات والسلع .

معالي الرئيس ، معظم مداخلات الاعضاء - جزاهم الله خيرا - غطوها في موضوع السلع والأغذية ، وأنا سأرجع إلى موضوع التواصل الذي تكلمت فيه الأخت نورة ، فهو موضوع مهم جدا ، وأتمنى من معالي الوزير أن يعمل تقييم على الموقع الالكتروني الخاص بهيئة المواصفات للإستفادة من التقنية التي ذكرتها الأخت نورة وذكرها وأثنى عليها معالي الوزير .

معالي الرئيس ، إذا نظرنا إلى موقع الهيئة نجد فيه " رؤية الهيئة : هي الريادة عالميا في بناء الثقة في المنتجات وأنظمة الجودة " وإذا جئنا إلى قانون الهيئة فهناك مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2009م ، وتعديل القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 ، ففي المادة رقم (4) تكلمت عن الاختصاصات والصلاحيات المخولة بها الهيئة ، فكان أول اختصاص هو : " توفير السلامة والحماية الصحية والاقتصادية والبيئية من خلال التأكيد من أن الخدمات والسلع ... " وأنا سؤالي عن الخدمات ، ففي الأسبوع الماضي ناقشنا مشروع قانون الغش التجاري ، والمجلس - جزاهم الله خيرا الأعضاء - أضاف موضوع الغش في الخدمة ، واليوم نتكلم عن هيئة المواصفات والمقاييس ، وفي العرض الذي قدمه معالي الوزير - جزاه الله خيرا - تابعته لكن لم نلاحظ أن أحد تكلم عن الخدمات فيما يخص توصيف الخدمات ومقاييس الخدمات ومعايير الخدمات ، ونحن أصررنا في الجلسة السابقة على تضمين الخدمة في قانون الغش التجاري ، ومعالي الوزير سلطان المنصوري - الله يحفظه - أورد مادة اتفقنا عليه في المجلس وأرفقت في القانون ، فسؤالي لمعالي الوزير اليوم هو : كيف سنوصف ونعير الخدمات مع العلم أن اقتصادنا مبني على كثير من الخدمات ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ مرون يسأل أولا بالنسبة لتطوير الموقع والتثقيف الإعلامي للجمهور حول نشاطات الهيئة ، وثانيا بالنسبة للمواصفات والمقاييس التي تعود لقطاع الخدمات ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، واشكر سعادة العضو مروان على ما تفضل به ، بالفعل أنا أتفق معه كما اتفقت مع سعادة الأخت نورة في موضوع التوعية وقضية التقصير في تحديث الموقع أو الجانب التوعوي فيه، وهذا بالعكس نحن وضعناها أول النقاط ذات الأولوية .

بالنسبة لموضوع الخدمات لم نبتعد عنها ، فنحن نتكلم هنا في موضوع المواصفات والمقاييس عن عدة مكونات للبنية التحتية للجودة ، ومن ضمنها مقدمي الخدمات ، طبعا مقدمي الخدمات يتفاوتون ، فبعضهم مقدموا الخدمة المباشرين ، فلو ننظر لمقدمي الخدمة من ناحية المختبرات وجهات التفتيش ومنح الشهادات ، فهذه كلها مقدمي خدمة ، وهؤلاء يخضعون الآن للنظام الذي تم ، فمثلا المختبرات الآن تخضع للنظام الوطني لأنها تقدم خدمة ، فهذا كمختبر يعتبر مقدم خدمة ، ولذلك هناك ضمان يخضع له هو ضمان الاعتماد ، كذلك جهات التفتيش وجهات منح الشهادات ، وأيضا الآن لدينا نظام إن شاء الله يعتمده مجلس الوزراء سيكمل سلسلة أنظمة لمقدمي الخدمة ، وربما يتكلم الأخ مروان في موضوع الخدمات الأكبر ، فنحن الآن تعاملنا مع الإخوة حتى في موضوع الاقتصاد الإسلامي من أجل وضع مواصفات لها ، كذلك بادرنا مع وزارة الصحة لوضع اعتماد للمنشآت الصحية ، فقلنا لهم نريد العمل معكم في وضع مواصفة وطنية نستطيع العمل من خلالها في تقييم هذه الجهات كما حصل في العمل الشرطي وفي الخدمة الحكومية المتميزة ، فهذه الخدمات لا نقول أننا متأخرين فيها ولكن أقول أنها تطورت ، فنحن انتقلنا من السلع إلى الخدمات ، ولكن مقدمي الخدمات المباشرين في أعمال الهيئة كجهات التفتيش والمختبرات والجهات التي تمنح العلامات هؤلاء يخضعون للرقابة الآن ، وكذلك الذين يمنحون الـ (nine thousend) و (fourteen thousend) كلهم الآن حسب النظام الذي سيأتيهم سيكونوا معتمدين ، وأيضا المختبرات الطبية كل هذه الأمور تأتي الآن في النظام ، فهذه المختبرات - اصلا - كلها تكون معتمدة حسب نظام الاعتماد الوطني ، فهذا يغطي جانب لا نقول الخدمات المباشرة التي يرى فيها المستهلك الشهادة ولكن هذه الإجراءات مع الشهادة كلها من مقدم معتمد ، فهذه إن شاء الله نأمل التوسع فيها لتشمل الخدمات الأخرى مثل الخدمات المالية والخدمات الإدارية ، فنحن هنا نتكلم عن كذلك التفاعل من الجهات الأخرى لأنه لا بد من تطوير هذه الأنظمة بحيث تكون هناك أحد مستخدم لها ، فأنا اشكر الأخ مروان على طرح هذا الموضوع ، وبالعكس نحن نتمنى التعاون معه في مجال وضع الخدمات فيما يتعلق بالعقار وغير ذلك ، لأنه بالفعل يجب أن تقيد وتقيم هذه الخدمات ، فمثلا الآن

بدأنا في موضوع المنتجات الخضراء ، فهذه كلها نفس الشيء تعتمد ولها تصنيفات ، أتمنى ان أكون أوضحت لسعادة العضو ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مروان بن غليطة .

سعادة/ مروان أحمد بن غليطة :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا معالي الوزير ، الحقيقة هذا ما أتكلم عنه ، فنحن اليوم - معالي الوزير - فخورين بعلامة الجودة الإماراتية في المقاييس ، فما شاء الله عليكم بذلتم فيها جهد ، واليوم عندما نرى السلعة التي عليها علامة الجودة يشتري وهو مطمئن لأنها مرت في مراحل التدقيق والتشييك ، فنحن نتمنى أن نرى هذا الأمر كمواطنين إماراتيين على الخدمات أيضا بأن هذه الخدمة بموجب المواصفات والمقاييس المعتمدة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ محمد بطي القبيسي .

سعادة/ محمد بطي القبيسي :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا معالي الوزير ، أولا أود أن أشكر معالي الوزير والإخوة في اللجنة ، وأعتقد أننا - كما ذكر معالي الوزير - جهة واحدة ، وأثني على كلامه ، لأننا نحن جهة متكاملة من مجلس وهيئة ، ولدي سؤال بسيط عن أخلاقيات المهنة إذا كانت موجودة ما بين التجار أنفسهم وما بين الهيئة نفسها ، فهل هناك وثيقة تحكم التجار ؟ لأن لدينا - تقريبا - ثمانية آلاف سلعة أو أكثر مصنفة حسب المواصفات والمقاييس والأكثر منها (200) الف سلعة غير مندرجة تحت المواصفات والمقاييس، فهل هناك عملية تحفيزية أو وثيقة واضحة ما بين التاجر والهيئة في الرقابة على هذه السلع ؟ .

أيضا هل هناك برامج تحفيزية للتجار لحفظ سلامة الفرد والمجتمع أيضا في دخول البضائع بما أنها ليس عليها رقابة مباشرة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو محمد بطي القبيسي ، فقط توضيح فأنا ذكرت من قبل أننا لا نتكلم هنا عن عدد السلع ، وإنما عن مجموعات السلع ، فربما مجموعات السلع التي لها مواصفات تشمل أكثر من (200) ألف سلعة ، فهذا ما أردت توضيحه لسعادة العضو ولمجلسكم الموقر ، فربما أن الـ (200) ألف سلعة التي ذكرها تكون مشمولة في الأنظمة المطبقة .

من ناحية ثانية سأل الأخ العضو هل يوجد علاقة عمل أو شراكة أو ميثاق بين التجار والمصنعين والهيئة ؟ أنا ذكرت من قبل أن الكثير من هذه الأنظمة وكل الأنظمة يتم تطويرها بناء على المشاركة مع المستخدمين للمواصفات ، لذلك فالصناع والتجار مشاركين معنا ، ونحن ملزمين تحت إطار إتفاقية التجارة العالمية عندما نصدر أي نظام أن نرسله لهذه لها - اتفاقية التجارة العالمية - ويتم إعطاء فترة شهرين للرد عليه من الدول ، والدول المقصود بها هنا الشركات حيث تعرض كله دولة هذا الأمر على الشركات عندها وترد علينا ، وهذا كما يتم عندنا عندما نستلم في نظام الـ (black) في إطار إتفاقية الـ (wto) فيأتينا إخطار أن الدولة الفلانية عملت نظام للرقابة على السيارات ، فهل لديكم ملاحظات على ذلك ؟ ونرد عليهم خلال شهرين ، فكل نظام نعمله نخضعه للإشعار وهذا يأتي تحت إلتزام الدولة في موضوع اتفاقية العوائق الفنية للتجارة ، فعلاقتنا مع التجار والصناع هي علاقة تشاركية ، ودائما ننظر ما الذي يعطيهم فرصة أكبر في التنافسية ، فأحيانا تتعرض التجارة لمنافسة غير عادلة من ناحية تدني الجودة وعدم توفر السلع ، فتوضع الأنظمة والمواصفات لتكون هي المعيار للجميع ، وهذا ما جعلنا نرتقي بالمنتجات والخدمات المقدمة أن تأخذ هذا المعيار والذي يعتبر معيار التنافس بينهم ، فهم مشاركين معنا في تطوير هذه المواصفات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل ترغب بالتعقيب يا أخ محمد ؟ تفضل .

سعادة/ محمد بطي القبيسي :

انا عندي مداخلة ثانية فقط لمساعدة الوزارة ، فنحن نعتقد أن الوزارة أو الهيئة هي مظلة اتحادية لكل البلديات أو المؤسسات الرقابية الموجودة في الحكومات المحلية ، وهي المصدر الرئيسي للتشريع للبلديات أو الجهات الرقابية الأخرى ، وفي ردود الوزارة أوضحت أنها بحاجة إلى إخضاع الرقابة ضمن اختصاصات الهيئة ، فهذا من ضمن ردود ممثلي الحكومة ، كذلك هم بحاجة إلى توحيد الإجراءات الرقابية في كافة البلديات في

الدولة ، كذلك اقترحوا تعديل قانون إنشاء الهيئة بحيث تصبح الرقابة ضمن اختصاصات الهيئة ، فهذا يبين لنا ان اختصاصات الهيئة منزوعة وتتحكم فيها الجهات المحلية ، فهل الهيئة بحاجة يا معالي الرئيس إلى توصية من المجلس يتبناها بحيث أنها تطبق قوانينها ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، أنا ذكرت في بداية الجلسة أن لدينا عدم اتفاق على بعض الأمور المذكورة في التقرير ، وربما هذه أحد الملاحظات ، وهي مسألة أن الهيئة تسعى إلى تعديل القانون بحيث تكون الرقابة من اختصاصاتها ، لا ، فلا أعتقد أن هذا من مطالب الهيئة ، بالعكس فالجهات المحلية هي شريكنا ، واللجنة العليا لحماية المستهلك كذلك شريكنا في التطبيق ، فالمسألة فيها مسؤولية تشاركية بين الجهات ، والأنظمة التي تطورها الهيئة الآن بالتعاون مع السلطات هي التي تطبق ، فالحمد لله ليس لدينا داخل المحليات تشريعات محلية ، وكل المنافذ في الدولة يطبق عليه - مثلا - في الأغذية التشريعات الاتحادية ، والآن هناك أنظمة لتوحيد سحب العينات ، وكذلك في توحيد إجراءات الفحص ، فهذه كلها موجودة ، وهذا عمل مستمر ، وأنت في النهاية تسعى إلى رفع الكفاءة في كل المنظومة الرقابية داخل الدولة ، فأنا اعتقد أن هذه المسألة في صياغتها في التقرير لم تكن موفقة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة/ حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، الحقيقة أن الكثير من الاسئلة اتضحت ، ولكن أنا عندي استفسار بسيط ، فنحن نسمع كثيراً - بالذات في أبوظبي – عن مسألة رقابة الأغذية الكثير من الفعالية في هذا الشأن مقارنة ببقية الدولة ، فهناك الكثير من سحب عينات أو سحب منتج أو إيقاف منتج، فما أسمعه أن هذا المنتج يتم سحبه من الإمارة وليس من الدولة ، فكأننا لدينا حاجة مختلفة عن الدولة الإتحادية أو أن إمارة مثل إمارة ابوظبي على هذا المستوى من التطبيق والتشريع والرقابة بالفعل قادرة على السيطرة على الأسواق ، فأنا أتساءل - معالي الوزير - هل عندما يتم إيقاف أو منع منتج في إمارة أبوظبي فهل بالتبعية يتم منعه في كل الدولة ؟ فأنا أرى ان يمنع في كل الدولة ، وكأني أنا غير

متأكد ولذلك أريد تأكيد من معاليك ، فلست متأكد إذا كنت قرأت أو سمعت أن هذا المنتج ممنوع هنا ولكنه يعمل في إمارات أخرى ، فهل هناك مشاكل مع التجار أو مشاكل مع التشريع أو اتخاذ القرار أو قضية المختبرات الموجودة هنا غير موجودة في الإمارات الأخرى ، فنحن الآن دولة واحدة ، وتفضل الأخ أحمد الشامسي وذكر أنه من المفروض أن نستفيد من البقية ، فهو تكلم عن الدول الأخرى وأنا أتكلم عن دولة واحدة في الإمارة الواحدة ، فبالفعل إذا كان عندنا إشكالية بأن نمنع في إمارة ونسمح في إمارة أخرى أو أن الإمارة الأخرى لها تشريع بنفسها فأعتقد أن هذا من الخطأ أن يستمر ، فأريد توضحي فقط لهذه المسألة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو على هذا التساؤل ، نحن لا ننكر أنه حدث بعض المرات أنه تم إعلان في بعض الإمارات عن سحب منتج أو غير ذلك ، طبعا هذا لا يعني أن هذا المنتج مسموح به في إمارة أخرى ، لا ، فهذا غير صحيح ، فنحن لدينا نظام لسحب واستدعاء السلع ، لكن ربما أحيانا بعض السلطات المحلية تقوم بالإعلان عن ذلك ، وهذا سبب ارتباك للمستهلكين وللتجار كذلك ، ولذلك تم التغلب على هذه المسألة حيث أصبح الآن اي سحب أو إعلان يتم من خلال اللجنة الوطنية لسلامة الأغذية وذلك لضمان القرار ، فبعض الأحيان ربما يكون هذا المنتج معيب بسبب سوء التخزين وليس كعيب في المنتج نفسه ، فصحيح حصلت بعض الإشعارات كهذه ولذلك نحن تكلمنا مع الإخوة في السلطات المحلية أن هذا يسبب إرتباك للمستهلكين ، ولكن أود طمأنة الجميع أن جميع السلطات المحلية مشاركة في نظام تم الإتفاق عليه في قضية الإبلاغ والإشعار والسحب حتى لا يحصل أي لبس في هذه المسائل ، فموضوع التكامل بيننا وبينهم موجود ، فمثلا لدينا الكثير من المختبرات في إمارات معينة وتقوم بتقديم خدمات لإمارات أخرى ، فهذا الشيء موجود ونحن دائما نعززه ، ونأمل إن شاء الله من خلال قانون السلامة الغذائية الاتحادي الجديد اكتمال هذه الأمور ، فهذا القانون سيعطي مظلة أكبر من التشريعات الموجودة حاليا في موضوع السلامة الغذائية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة/ حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا معالي الوزير ، إذاً الآن نحن نؤكد بناءً على رد معالي الوزير أن أي شيء يمنع في إمارة - بغض النظر سواء إمارة أبوظبي أو أي إمارة أخرى - فبالتبعية المفروض أنه يمنع على مستوى الدولة ، وكذلك أي قرار يخرج من الوزارة بالنسبة للمنع الجهات المحلية ملزمة بمنعه ، لكن مسألة الكلام عن أن السبب قد يكون في سوء التخزين وليس كعيب في السلعة نفسها فهذا ممكن أن يحصل في منطقة معينة في الإمارة وليس في الإمارة ككل ، فهذا ليس ما نقصده ، وكذلك يوضح معالي الوزير ويقول أنه لا يوجد تداخلات بين المحلي والإتحادي في المنع أو أن إمارة معينة - مثلا - ترفض المنع لأنه منع في إمارة أخرى ، فهذه النقطة التي نود التركيز عليها لأننا لاحظناها في أكثر من تصريح ، لذلك نتمنى أن يكون التصريح بهذه الأمور اتحادي وليس محلي لأن هذا - أعتقد - يسبب تشويش كبير وتضارب في الاختصاصات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا ، ليس لدي إضافة ، وأتفق مع سعادة العضو فيما قاله ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة الدكتورة شيخة العري .

سعادة/ د. شيخة عيسى العري :

معالي الرئيس ، الله يعين معالي الوزير اليوم ، فالأسئلة كثيرة ومتنوعة ، وإن شاء الله يتسع صدره لها .

لدي عدة تساؤلات هي :

أولا : مدى إجراء الهيئة ومختبراتها للمعادن الثقيلة في الغذاء مثل الرصاص والزنك والزئبق ، وأنتم تعلمون أن هذه المواد يتم تحللها عن طريق الكلا والكبد ، وتحللها في هذين العضوين يسبب الموت البطيئ عن طريق تشمع الكبد ، فما هي الإجراءات في هذه المسألة ؟

ثانيا : تساؤلي الثاني عن الأسماك النهرية القادمة لنا من المناطق الخارجية وكذلك الحيوانات التي تم تغذيتها في مناطق في دول أخرى وقد تكون تعرضت أو غذيت على أطعمة مسمومة أو غير ذلك

ويتناولها الإنسان في الإمارات ، فما هي الإجراءات أو هل - فعلا - هناك إجراءات للحد والتقليل من هذه الأشياء أو القضاء عليها ؟

ثالث : كذلك تعرفون أن هناك فرق من العمال اللذين يقومون بالرش في المزارع ، ما دوركم في محافظة هؤلاء على صحتهم ؟ لأنه كما تعرفون فهم يرشون من هنا ويأكلون من نفس المنتج الذي قاموا برشه ؟

رابعا : كذلك عندي تساؤل حول الهيئات المحلية وأخص بها البلديات التي ترش بعض المبيدات التي نراها في المناطق والأحياء ، فهل لكم دور في معرفة مكوناتها المؤثرة على صحة الإنسان ؟ فالإنسان في دولة الإمارات سواء يتبع لمحليات أو اتحادية فهو إنسان ونحن حريصون على صحته .

خامسا : سؤالي الأخير هل استطعتم فعلا الوصول بالمستهلك الإماراتي للمستهلك القارئ للمواصفات أم ما زال مستهلكا من الرف إلى السلة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الدكتورة شيخة على هذه التساؤلات ، بالنسبة لموضوع المعادن الثقيلة والأسماك أنا بحكم خبرتي السابقة حيث عملت رئيس مختبر الأغذية في بلدية دبي لمدة خمس سنوات أقول أن جميع الأغذية تفحص حسب المواصفات ، فمعروف أن المعادن الثقيلة محددة ولها معايير تفحص بناء عليها ، وكل مادة غذائية لها مواصفات ومحددات يتم الفحص بناء عليها ، والأسماك كذلك يتم فحصها فيما يخص نسبة المعادن الثقيلة فيها وكذلك القشريات والروبيان ، وكذلك بعد أن ظهر عندنا ظاهرة المد الأحمر أصبح عندنا بعض الفحوصات نجريها على بعض أنواع المحاريات والقشريات لتواجد بعض السموم فيها ، فتم رفع الكفاءات في مختبرات البلدية لهذا الغرض .

بالنسبة للمبيدات أنا أتفق مع الأخت العضوة في موضوع الإرشاد الزراعي وصحة المزارعين ، وأصلا من ضمن مبادرة إحكام الرقابة على الأغذية هو صحة العاملين في المزارع ، فهناك إرشاد زراعي في المزارع للعاملين في هذا المجال ، فهذا مأخوذ بعين الاعتبار .

بالنسبة لمبيدات الصحة العامة هناك نظام وطني حيث صدر قرار من مجلس الوزراء الموقر قبل سنتين بعد حادثة أعتقد طفلين في أحد الإمارات بسبب سوء استخدام مبيد زراعي في الشقق ، لذلك

عملنا نظام - الحمد لله - يطبق الآن في كل الإمارات ، ولدينا لجنة عاملة لضمان الرقابة على جميع المبيدات الخاصة بالصحة العامة أو مبيدات الآفات الزراعية ، فهذه كلها تحت الرقابة ، فلا يتم السماح باستيرادها أو قيدها إلا حسب الشروط والأنظمة المطبقة .

بالنسبة لموضوع توعية المستهلكين وهل المستهلكين عندنا بالفعل يطلعون على المواصفات ؟ نحن نتمنى ذلك ، وربما الاقتراح الذي قدمته سعادة الأخت نورة بالفعل نحن بحاجة للوصول للمستهلك وذلك بتبسيط المعلومة له حتى نصل له ليتفاعل مع هذا الموضوع ، فهو مرآتنا في النهاية وهو الذي يتعامل مع الأغذية ومع الجهاز ومع المواد الاستهلاكية ، فصراحة هذه التوصية التي ذكرتها الاخت نورة نحن وضعناها كرقم واحد ، لأنه بالفعل لا بد من التكامل ونحن في النهاية نسعى لخدمة المستهلك ، فلا بد أن يكون هناك تغذية راجعة ، وهذا يأتي من خلال التواصل مع المستهلك ، فإن شاء الله سنعمل على تعزيز هذه المسألة عبر الأدوات التي تميزت فيها الدولة خاصة التواصل الاجتماعي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة الدكتورة شيخة العري .

سعادة/ د. شيخة عيسى العري :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، نحن فقط حديثنا من أجل التعاون والإطمئنان وإعطاء الصورة التي تبرز الدور الذي تقوم به الهيئة في هذا المجال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

آخر المتحدثين الأخ محمد الرقباني .

سعادة/ محمد سعيد الرقباني :

شكرا معالي الرئيس ، في البداية أشكر أعضاء اللجنة على تقريرهم الشامل ، كما يعلم الجميع اهتمام الدولة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وما إعداد مشروع قانون خاص بهذه الشركات إلا خير دليل على جهود القيادة في توفير البيئة المناسبة والدعم للمواطنين في هذا المجال ، معالي الرئيس ، من خلال تقرير اللجنة يلاحظ أنه تم إعداد مقارنة معيارية بين الهيئة وعدد من الهيئات الخارجية ، وتشير هذه المقارنة إلى وجود لجنة في إحدى هذه الهيئات متخصصة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المنزلي لتكون متوافقة مع المعايير والمواصفات والمقاييس العالمية ، فما هو دور الهيئة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة للمنافسة في السوق المحلي والعالمي لتكون معتمدة من حيث المعايير والمواصفات والمقاسات العالمية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ محمد الرقباني يسأل بالنسبة لاعتماد الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة للمنافسة ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه - رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو ، بالنسبة للشركات الوطنية بالعموم فإن الرسوم عليها هي نصف الرسوم مقارنة بالشركات الأجنبية خارج الدولة ، هذا أول شيء .

بالنسبة لدعم الصناعة الوطنية والشركات الصغيرة والمتوسطة فإن تطبيق هذه الإجراءات والأنظمة هو ما يعطيها التنافسية في وجه منتجات رديئة ومتدنية الجودة ، فعندنا والحمد لله صناعات متطورة ، فتطبيق هذه الأنظمة - أصلا - يعطيها الثقة والتنافس على معايير موحدة ، فهذا ما يوفر لها البيئة المناسبة لتتنافس مع المزودين من خارج الدولة ، فالأنظمة الموجودة داخلة الدولة من أنظمة الاعتماد والمقاييس تساهم كثيرا في تعزيز أو توفير خدمة ، فعلى سبيل المثال الآن موضوع الاعتماد هناك الكثير من الدول تأتي للإمارات للحصول على خدمات اعتماد ، أو تدفع مبالغ عالية للحصول عليها من خارج الدولة ، فالآن هي موجودة لدينا في الدولة من خلال مركز الاعتماد الوطني في بلدية دبي ، فهذا يوفر خدمة داخل الدولة بأسعار تنافسية بدل أن يذهبوا خارج الدولة للحصول على هذه المسألة ، فهذه من الخدمات وكذلك القياس والمعايرة الموجودة داخل الدولة بدل أن يتكلف ويذهب للحصول عليها من الخارج ، فهي موجودة داخل الدولة وهي وموثوقة ولها تتبعية مع الأنظمة الدولية ، فهذه من الخدمات لمساندة الصناعة داخل الدولة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أخ محمد الرقباني ، هل ترغب بإضافة شيء ؟ ... في النهاية نشكر معالي الوزير الدكتور راشد أحمد بن فهد على حضوره وعلى نقاشه وعلى سعة صدره وعلى تعاونه مع اصحاب السعادة الأعضاء ، ونتمنى إن شاء الله أن نراك في اجتماعات قادمة للمجلس في مختلف فعالياته .

والآن بالنسبة للتوصيات فقد وزع عليكم النموذج وإن كان لديكم إضافات سنحولها للجنة المختصة لكي تصيغها بشكل نهائي وتعرضها على المجلس في الاجتماع القادم إن شاء الله .

*** البند الخامس : ما يستجد من اعمال :**

1. الرسائل الواردة إلى المجلس :

- رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة " .

معالي الرئيس :

هذه الرسالة أيها الإخوة ستحال إلى اللجنة لدراستها ، تفضل الأخ أحمد الشامسي .

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

أرجو من سعادة الأمين العام أن يقرأ الرسالة لأن عليها ملاحظات قبل أن تحال إلى اللجنة ، وهي موجودة الآن على الموقع ، وإذا كنتم لا تريدوا قراءتها فسأبدي ملاحظتي ، فالأمر لكم يا معالي الرئيس، لكن أنا أرغب اطلاع الإخوة الأعضاء عليها قبل أن أبدي ملاحظتي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام بقراءة الرسالة .

سعادة / د. محمد سالم عبيد المزروعي : (الأمين العام)

نص الرسالة :

معالي الأخ / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة . "

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الموقر ، وبالإشارة إلى كتابكم رقم أ/ر/ 9 / 1 / 733 / 2013 بتاريخ 2013/6/9م بشأن الموضوع المشار غليه أعلاه وطبقا لنص المادة (92) من الدستور ، فإننا نحيط معاليكم علما بأن مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 2014/2/23م قد اطلع على توصيات مجلسكم الموقر حول موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة " ، حيث جاء قرار مجلس الوزراء رقم (38 / 2و / 5) لسنة 2014 بالموافقة على جميع التوصيات فيما عدا التوصية رقم

(8) المتعلقة بتوطين المناصب القيادية والفنية في المؤسسات الإعلامية بما في ذلك المناطق الإعلامية الحرة والتي وجه المجلس الوطني للإعلام بدراستها ورفع نتائج الدراسة إلى مجلس الوزراء بشأنها .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

د. أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة/ أحمد محمد رحمة الشامسي :

سيدي الرئيس ، بداية انا أتقدم بالشكر إلى مجلس الوزراء الموقر لموافقته على جميع التوصيات باستثناء توصية واحدة ، فهذا يدل على اهتمامهم بتوصيات المجلس ، ويزيد من التعاون بين المجلس والحكومة ، إلا أن التوصية رقم (8) - معالي الرئيس - تتعلق بموضوع توطين المناصب القيادية والفنية في المؤسسات الإعلامية بما في ذلك المناطق الإعلامية الحرة ، وأنا أعتقد أنه ربما تكون هناك مشكلة في هذه التوصية سواء في الصياغة التي قدمناها بها أو في فهم هذه التوصية لأن هذه التوصية تأتي في إطار التوجه العام لسياسة سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ، وايضا مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد - رئيس مجلس الوزراء في عملية التوطين وتأهيل المواطنين لاحتلال المناصب القيادية ، إلا أن مجلس الوزراء الموقر أحالها للمجلس الوطني للإعلام لدراستها ، فحقيقة أنا أول شيء أستغرب من هذه المسألة .

الشيء الثاني : لي مطلب واحد في ذلك وهو أن يتم مخاطبة مجلس الوزراء الموقر بعد موافقة أصحاب السعادة الأعضاء برفع نتائج الدراسة إلى المجلس الوطني الاتحادي ، فنرغب بمعرفة بعض المبررات، فهذه المسألة تأتي ضمن توجه عام في الدولة وهو التوطين وتوطين المناصب ، وهذه نشرة الآن عالية فوق السارية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إن شاء الله ، هذه الملاحظة عندما تدرس اللجنة هذه التوصيات تأخذها يجب أن تأخذها بعين الإعتبار ، وإذا وافقتم سيتم تضمينها في الموضوع ، تفضل الأخ مصبح الكتبي .

سعادة/ مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، أنا أثني على كلام الأخ العضو أحمد الشامسي ، فهذا كلام صحيح ، وكذلك هناك أحد الأعضاء قال لي أنا سأتكلم فاترك لي المجال ، لذلك هذه التوصية - معالي الرئيس - مهمة جدا إذا كنا اليوم نريد أن نخطو نفس الخطوات التي ذكرها الأخ أحمد الشامسي وهي أن عام 2013 هو عام التوطين ومبادرة " أبشر " وغيرها ، فهذه التوصية مهمة جدا ، ونريد أن يعرض على المجلس الوطني الاتحادي ما تصل إليه اللجنة من دراسة ، وكنا نتمنى أن تكون هذه التوصيات من أول التوصيات التي تتم الموافقة عليها ، وشكرا .

2. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع عام :

1. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الصحة " .
2. موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات ". *

معالي الرئيس :

طبعا هذين الموضوعين سيحالان إلى اللجان المختصة لدراستهما وإعداد تقارير بشأنهما .

3. مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

- مشروع قانون ا تحادي بتعديل القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1989م في شأن السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في الدولة .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، هناك طلب مقدم من الأخ مصبح الكتبي بطلب الخروج من لجنة فحص الطعون والشكاوي لرغبة الأخ محمد القبيسي للدخول في هذه اللجنة ، فلتتل نص الرسالة .

تليت الرسالة ونصها :

* نص الرسالتان الواردتان من الحكومة ملحق رقم (4) بالمضبطة .

معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

نظرا لكثرة مشاغلي وما يتطلبه عمل اللجان من تواجد دائم فإني أرغب بالإعتذار عن عضويتي في لجنة فحص الطعون والشكاوى ، وقد تم التنسيق مع سعادة الأخ محمد بطي القبيسي للإنضمام إلى هذه اللجنة .

معالي الرئيس :

هل توافق يا محمد على ذلك ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن وبعد أن انتهينا من مناقشة جميع بنود جدول أعمال جلسة اليوم ، هل يوافق المجلس على رفع الجلسة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً ترفع الجلسة

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 2.17 من بعد الظهر)

الأمين العام **رئيس المجلس**

د. محمد سالم المزروعي **محمد أحمد المـر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

نص الرسالتان الصادرتان بشأن توصيتي السؤالين حول "الرقابة على أنشطة الشركات في المناطق الحرة بالدولة " و " ارتفاع أسعار جلب العمالة المنزلية "

معالي الأخ الدكتور/ أنـور محمـد قرقـاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

الموضوع : توصية في شأن سؤال " الرقابة على أنشطة الشركات في المناطق الحرة بالدولة "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الثامنة من دور الانعقاد العادي الثالث في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2014/3/4م على تبني توصية بناءً على رد معالي/ سلطان بن سعيد المنصوري – وزير الاقتصاد – على السؤال المقدم من سعادة العضو/ مروان أحمد بن غليطة في شأن " الرقابة على أنشطة الشركات في المناطق الحرة بالدولة " وفقاً للصيغة الآتية:

" التنسيق بين وزارة الاقتصاد والجهات المعنية المحلية في شأن وضع آلية تفتيش على الشركات العاملة في المناطق الحرة لضمان الرقابة على أنشطة هذه الشركات ".

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمـد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

معالي الأخ الدكتور/ أنـور محمـد قرقـاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

الموضوع : توصية في شأن سؤال " ارتفاع أسعار جلب العمالة المنزلية "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الثامنة من دور الانعقاد العادي الثالث في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2014/3/4م على تبني توصية بناءً على رد معالي/ سلطان بن سعيد المنصوري – وزير الاقتصاد – على السؤال المقدم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي في شأن " ارتفاع أسعار جلب العمالة المنزلية " وفقاً للصيغة الآتية:

" ضرورة الحد من ارتفاع أسعار جلب العمالة المنزلية من خلال عقد اتفاقيات مع الدول التي يتم جلب هذه العمالة منها، على أن تحدد في هذه الاتفاقيات أسعار استقدام هذه العمالة حماية لحقوق المستهلكين ".

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمـد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

ملحق رقم (2)

ملحق مبادرات المجلس الوطني للسياحة والآثار

في توطين وظائف القطاع السياحي بالدولة

ملحق رقم (٤)

ملحق

مبادرات المجلس الوطني للسياحة والآثار

في توطين

وظائف القطاع السياحي بالدولة

قام المجلس بتشكيل لجنة توطين قطاع السياحة تمثل كافة الهيئات والدوائر السياحية ، وقد عقدت عدة اجتماعات ، ووكلت اللجنة بمهمة تهدف الى دراسة الوضع الحالي :

1. التعرف على أهم معوقات التوطين من وجهة نظر المسؤولين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص .
2. التعرف على بعض جهود القطاع الحكومي لمواجهة معوقات التوطين .
3. التعرف على بعض جهود القطاع الخاص لمواجهة معوقات التوطين .
4. التعرف على أوجه التكامل والتباين بين جهود القطاعين : الحكومي والخاص في مواجهة معوقات التوطين .

وكانت أهم المعوقات منها على سبيل المثال لا الحصر : يعتبر التوطين في قطاع السياحة من بين أدنى المعدلات حيث يشكل 1% للأسباب التالية :

* عدم وجود برامج تدريبية تأهيلية للمواطنين ،
* فجوة في رواتب القطاع الخاص مقارنة برواتب القطاعي الحكومي ،
* المفهوم الثقافي لقطاع السياحي لدى المواطنين .

كما تمت المراجعة والتعرف على ممارسات بعض الجهات ، على سبيل المثال لا الحصر : وزارة شؤون الرئاسة ، ووزارة العمل مبادرة أبشر ، وهيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية ، والهيئة الاتحادية للموارد البشرية ، ومؤسسة للتعليم الفني والتدريب المهني ، مجلس أبوظبي للتوطين ، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من كافة الهيئات والدوائر السياحية ، والتي تتمثل في إعداد وتنفيذ برامج تدريبية ، والاعتمادات الأكاديمية ، ونشر التوعية السياحية ، وعلى سبيل المثال : هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة ، برنامج خبرتي ، وغيرها من الجهات الحكومية والشبه حكومية ، التي لها جهود بارزة في مواجهة كل ما يعيق التوطين .

في ضوء النتائج التي توصلت إليها اللجنة ، فقد أوصت بالآتي :

1. وضع استراتيجية مستقبلية لتوطين الوظائف ، يشترك فيها القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
2. إيجاد جهة واحدة تشرف وتنسق بين الجهات التي تعمل في مجال توطين قطاع السياحة .
3. إشراك وزارة التربية والتعليم ، ووزارة التعليم العالي في التنظيم الوطني للتدريب المشترك .
4. الاهتمام بتطوير ودعم المؤسسات والمنشآت المسؤولة عن تدريب وتأهيل القوى العاملة الوطنية .
5. إيجاد قاعدة معلومات عن حجم القوى العاملة الوطنية الحالية والمستقبلية ، وحجم الفرص الوظيفية المتاحة للرجوع إليها من قبل الجهات المعنية بالإمارات .
6. العمل على تطوير التنظيم الوطني للتدريب المشترك .
7. فتح المجال أمام منشآت القطاع الخاص في المشاركة في اختيار البرامج التدريبية التي تلائم احتياجها من القوى العاملة الإماراتية .
8. وضع حد أدنى لرواتب القوى العاملة الوطنية .
9. الحد من استقدام القوى العاملة الوافدة لبعض وظائف قطاع السياحة .
10. الاهتمام بتطوير مخرجات التعليم لكي تتناسب مع متطلبات سوق العمل .
11. الاهتمام بتكثيف التدريب العملي في مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية والخاصة .

12. إعادة تأهيل الخريجين من بعض التخصصات النظرية لتأهيلهم لسوق العمل .

13. وضع نظام يضمن الاستمرارية والاستقرار الوظيفي للمواطن .

14. ضرورة وضع مجموعة من القوانين تلزم بتوطين بعض الوظائف ، ومتابعة مدى التقيد بذلك .

15. الاستفادة من أدوات الإعلام المختلفة ، لإيضاح أهمية العمل بقطاع السياحة والفني والحرفي، وإزالة النظرة الاجتماعية والثقافية الدونية للعمل بالمنشآت الفندقية بصفةٍ خاصة والقطاع السياحي بصفةٍ عامة .

16. القيام بمزيد من الدراسات والبحوث فيما يتعلق بموضوع توطين القطاع .

وقد اقترحت اللجنة القيام بدراسات عاجلة ذات أهمية وتوفير الإمكانيات المادي لها .

الدراسات المقترحة :

1. إجراء المزيد من الدراسات عن حاجة سوق العمل من المهن والوظائف ، ومعرفة النوعية المطلوبة من العمالة الوطنية لشغل هذه المهن والوظائف .

2. ضرورة القيام بدراسات عن القوى العاملة النسائية الوطنية ، ومدى استيعابها في سوق العمل، وما هي المشكلات التي تواجههن ، لأن معظم الدراسات الموجودة متعلقة بالعمالة الذكورية .

3. القيام بدراسات اجتماعية اقتصادية لمعرفة الجدوى الاجتماعية والاقتصادية من إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة .

4. تبنى مفهوم إدارة توطين الوظائف لإحداث تحول ونقلة نوعية في فلسفة ورؤية منشآت القطاع الخاص للعمالة المواطنة ، والتركيز وبشكل أساسي على أهمية إيجاد وتحقيق تناغم وانسجام بين متطلبات المنشأة واحتياجات ومتطلبات العاملين .

5. إنشاء لجنة عليا معنية بوضع استراتيجية لإدارة توطين الوظائف بقطاع السياحة وبدراسة واقتراح الحلول الملائمة لتشجيع المواطنين على الالتحاق بقطاع السياحة والاحتفاظ بهم ،

تكون ذات أهداف ومهام تضم كافة الجهات الحكومية المعنية بالتوطين والقطاع الخاص وترفع توصياتها لمجلس الإدارة .

إن توطين الوظائف قرار استراتيجي يهدف إلى الاستثمار الطويل الأجل في العنصر البشرى الوطني ، ويتوقف النجاح على قناعة وإيمان الإدارة العليا بفوائد توطين الوظائف ، ويشكل شغل الكفاءات الوطنية لمناصب إدارية عليا علامة بارزة لنجاح توطين الوظائف . لذا ، قد نجد أن المنشآت التي عمدت لتوطين الوظائف القيادية في وضع أفضل لدعم ومساندة عملية التوطين . فتوطين الوظائف القيادية يشكل مؤشر إيجابي لإيصال رسالة مفادها : أن المنشأة ملتزمة بجهود توطين الوظائف . لذا فإن اللجنة توصى بإنشاء لجنة عليا معنية بوضع استراتيجية مستقبلية لتوطين الوظائف ، يشترك فيها القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، وتسمى لجنة تنمية الموارد البشرية المواطنة في قطاع السياحة هدفها زيادة التوطين وتعزيزه في هذا القطاع الاقتصادي الهام .

ملحق رقم (3)

أ. تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة في شأن الموضوع .

ب. العرض المقدم من معالي وزير البيئة والمياه في شأن الموضوع .

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

أحمد عبيد المنصوري

2014/02/26

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته الأولى في دور الانعقاد العادي الثاني المعقودة بتاريخ 2012/11/6 موضوع سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة لدراسته إلى اللجنة وتقديم تقرير عنه للمجلس. وعليه تتقدم اللجنة بخالص شكرها وتقديرها إلى أعضاء اللجنة السابقة على مجهودها في اعداد هذا التقرير.

ولهذا الغرض عقدت اللجنة (11) اجتماعا واستمعت اللجنة إلى ممثلي الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية وتبادلت معهم الرأي والنقاش في العديد من الاستفسارات والملاحظات، كما قامت اللجنة بزيارة ميدانية للإطلاع عن كثب على ممارسات التقييس والمعايرة ورصد الملاحظات والمقترحات التي من شأنها دعم تقرير اللجنة حول الموضوع. كما اطلعت اللجنة على العديد من القوانين والدراسات المتعلقة بسياسة الهيئة وعلى مجموعة من الدراسات الفنية التي اعدتها الأمانة العامة.

وتنوه اللجنة بأنها تبدي أسفها على ضعف التعاون الذي أبدته هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في تزويد اللجنة بالمعلومات التي تدعم تقريرها ، وتؤكد اللجنة على ضرورة التواصل والشفافية بين الجهات الاتحادية دعما لمبدأ التكامل في الحكومة الاتحادية . ومن خلال نقاشات اللجنة مع مختلف الجهات المعنية بالمواصفات والمقاييس في الدولة الواردة في محاضر اجتماعات اللجنة ومن خلال زياراتها الميدانية واعتماداً على ما توفر من معلومات وحقائق حول الموضوع. وإذ تقدم تقريرها فإنها تود أن تشير إلى أن محاور دراستها الأساسية حول هذا الموضوع تناولت الآتي:

المحور الأول : استراتيجية هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (2011-2013)

تدارست اللجنة الخطة الاستراتيجية الثانية للهيئة (2011-2013) التي اشتملت على أربعة اهداف استراتيجية ولاحظت اللجنة في ضوء دراستها الآتي:

1. لم يتبين للجنة نتائج التعاون بين الهيئة وشركائها الاستراتيجيين في الجهات الاتحادية والمحلية مما أدى إلى عدم قدرة الهيئة على تنفيذ المبادرات والبرامج المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية.
2. تأخر الهيئة في تنفيذ اهدافها الاستراتيجية المتعلقة بتطبيق موحد لنظام تقويم المطابقة الاماراتي. وقد ترتب على ذلك عدم قدرة الهيئة على فحص انواع كثيرة من المنتجات والسلع الموجودة

بأسواق الدولة والتي تزيد على (200) ألف سلعة، في حين أن الهيئة قامت بوضع مجموعة من المعايير لا تزيد على (6500) مواصفة.

3. لاحظت اللجنة بأن الهيئة ليست لديها برامج عملية محددة في هذا الشأن وأن الوعي بخطورة السلع غير الخاضعة للمواصفات والمقاييس تتضاءل أهميتها أو التعرف على آثارها لدى أفراد المجتمع.
4. على الرغم من أن القانون الاتحادي رقم 2001/28 كفل للهيئة صلاحية انشاء وتشغيل واعتماد المختبرات التخصصية إلا أن اللجنة لاحظت افتقار الهيئة الى المختبرات التخصصية اللازمة لإجراء الفحوصات ومختبرات التحاليل والبحوث الخاصة بالمواصفات والمقاييس.
5. لاحظت اللجنة في شأن الهدف الاستراتيجي الأول والمتعلق بالمساهمة لتوفير السلامة والحماية الصحية والبيئية و حماية المستهلك" أن هناك صعوبة للهيئة في تحقيق النتائج الايجابية من البرامج المتعلقة بهذا الهدف والذي رصدت له ميزانية الهيئة أكثر من (11) مليون درهم.
6. على الرغم من التزام الهيئة لبرنامج " الرقابة على ادوات القياس القانونية والعبوات المعبأة" إلا ان اللجنة لاحظت بأن هناك الكثير من الاشكاليات تتعلق بمدى قدرة الهيئة على تنفيذ هذا البرنامج المرصود له أكثر من مليون درهم في الميزانية.
7. على الرغم من أن الهيئة هي المسؤولة عن الرقابة على الاتجار بالأحجار ذات القيمة والمعادن الثمينة ودمغها وكل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس بالإضافة الى التزام الدولة بذلك أمام منظمة التجارة العالمية التي انضمت اليها الدولة عام (1996) إلا انه تبين للجنة أن هناك الكثير من الشكاوى وحالات المخالفة لعمليات بيع الذهب المغشوش والتباين بين القطع والمشغولات الذهبية الأصلية والمغشوشة.

المحور الثاني : تطبيق التشريعات و الرقابة في مجالات السلامة والحماية الصحية والبيئية وذلك باستخدام أفضل الممارسات الدولية

تدارست اللجنة القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 بإنشاء هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس، كما تدارست المرسوم بقانون اتحادي 2009/5 بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي الخاص بإنشاء الهيئة وقد تبين للجنة الآتي:

1. أن الهيئة لم تنجح في تطبيق التشريعات في فصل التداخل بين اختصاصاتها مع العديد من الجهات الاتحادية والمحلية وقد أدى ذلك عمليا الى زيادة العوائق المرتبطة بوضع نظم موحدة للمقاييس والمواصفات لمختلف المنتجات والسلع.

2. صدور العديد من الانظمة ولوائح العمل والمواصفات القياسية التي يقدر عددها بـ (6500) مواصفة صادرة عن الهيئة حتى الربع الأول من عام 2013 ، إلا أن هذا العدد لا يتواءم مع مستجدات وتطورات هذه المواصفات والمقاييس الجديدة خاصة في اطار نظم المعايرة الدولية.
3. لوحظ أن الهيئة لم تلتزم بالتشريعات القائمة لمواكبة التطورات العلمية الحديثة خاصة فيما يتعلق بالممارسات الفنية المتخصصة في تحديد أساليب أخذ العينات وطرق الاختبار والتفتيش الفني وأنظمة الجودة، وشروط اعتماد ونشر المواصفات القياسية الجديدة، وإنشاء قاعدة معلومات في مجالات عمل الهيئة لاستخدامها في تبادل المعلومات مع الجهات الرسمية بالدولة والتعاون مع المختبرات الدولية.
4. ترى اللجنة أن واحدا من الاشكاليات الاساسية بشأن تفعيل التشريعات الاتحادية القائمة او التشريعات اللاحقة في شأن المواصفات والمقاييس يعود بصفة اساسية الى الاختلاف بين ما هو اتحادي ومحلي.
5. لاحظت اللجنة أن تطوير القوانين الاتحادية الخاصة بالمواصفات والمقاييس واستحداث قوائم المواصفات والمقاييس الموحدة الخاصة بها يتطلب مراعاة النظم واللوائح المحلية الخاصة باعتماد الشارات وشهادات المطابقة للمنتجات، وكذلك ما يتعلق بقوائم السلع المسموح بها والسلع المحظورة.
6. ترى اللجنة أنه على الرغم من أن القانون الاتحادي 2009/5 ، حدد الكثير من اختصاصات العمل للهيئة التي زادت عن (17) اختصاصاً ، إلا أن الهيئة لم توظف هذه الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لها في التعاون مع الجهات المحلية المختصة للإستفادة من معاملها ومختبراتها.
7. لاحظت اللجنة بأن تأخر الهيئة في القيام بالاختصاصات المنصوص عليها في المادة رقم (5) من القانون المذكور أدى إلى قيام بعض الجهات المحلية المختصة بإصدار مجموعة من القرارات والقوانين المختصة بشأن المواصفات والمقاييس والتي تتفاوت في فعاليتها وقوتها وتتباين في تطبيقها وإلزاميتها مع عدم وجود مرجع موحد لأسس هذه القوانين.

المحور الثالث: النظام الوطني للقياس والمعايرة ومراقبة تطبيقه في الأنشطة المختلفة

من خلال تدارس اللجنة للنظام المستخدم حاليا في قياس ومعايرة المواد المختلفة في السوق اطلعت على النظام الوطني "نظام تقويم المطابقة الإماراتي – إيكاس" وعلى قرار مجلس الوزراء 2006/31 في شأن النظام الوطني للقياس ولاحظت اللجنة الآتي:

1. على الرغم من تأكيد القرار لانشاء المعهد الوطني للمقاييس الذي من مهامه حفظ مراجع القياس الوطنية بحسب المتطلبات الدولية المعدة لهذا الغرض إلا أنه حتى الآن لم يتم انشاؤه بسبب عدم رصد الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض.
2. على الرغم مما تضمين القرار سلسلة المعايير المستخدمة داخل الدولة للمعايير الوطنية إلا أن اللجنة لاحظت بأن هناك الكثير من قوائم السلع غير المطابقة للمواصفات والمعايير الوطنية تتسرب إلى اسواق الدولة.
3. على الرغم من تأكيد القرار على أن الهيئة هي المرجع الوحيد بالدولة فيما يتعلق بالمقاييس وتنظيم اعمال القياس والمعايرة داخل الدولة إلا أن اللجنة لاحظت عدم فعالية تطبيق ذلك.
4. على الرغم من تأكيد القرار على توجيه الهيئة لاعمال الدراسات والتطوير بالإضافة الى أنها عضو في مجموعة من المنظمات الدولية المعترف بها وقامت بتوقيع مذكرات تفاهم مع هذه المنظمات ، إلا أن اللجنة لاحظت غياب الدراسات والأبحاث في شأن تطوير مراجع القياس الوطنية وفق المعايير الدولية وبما يلبي الاحتياجات المتغيرة بتوفير السلامة والحماية الصحية والبيئية وحماية المستهلك.
5. على الرغم من تأكيد القرار على ضرورة حفظ معيار وطني لكمية معينة أو أكثر في جهة أو جهات أخرى وقيام الهيئة بالإشراف على هذه المعايير وسلامة التعامل معها بحسب المتطلبات الدولية والرقابة على ادوات القياس القانونية المستخدمة داخل الدولة، إلا أن اللجنة لاحظت أن ذلك البند لا يتم الالتزام به خاصة في اطار اطعمة الاطفال.
6. على الرغم مما أكده القرار بأهمية الالتزام بالمواصفات القياسية القانونية تخضع لنموذج وتحقق أوّلي، إلا أن اللجنة لاحظت أنه لا توجد مواصفات لجميع السلع والمنتجات والخدمات بالدولة حيث أن الهيئة طرحت (6500) مواصفة معتمدة لا يعد إلزاميا منها إلا (600) مواصفة منها تتعلق بحوالي (300) مواصفة بالمواد الغذائية، والمواصفات الاخرى تتعلق بأسطوانات الغاز والأجهزة الكهربائية المنزلية.

المحور الرابع : دور الهيئة في حماية المستهلك والبيئة وتدعيم الاقتصاد الوطني

من خلال تدارس اللجنة لهذا المحور والأخذ بآراء ممثلي الجهات الحكومية والاطلاع على الجهود المبذولة من قِبل الهيئة حيال الأمر تبين للجنة الملاحظات التالية:

1. على الرغم من قيام الهيئة ببرامج للتوعية بأهمية وضرورة اتباع الأسس المعيارية والتأكد من المواصفات القياسية للسلع والمنتجات وتأكيد الهيئة في استراتيجيتها الوطنية على الاهداف المتعلقة بنشر الوعي، إلا أن الدراسة الميدانية التي قامت بها الهيئة كشفت عن (61%) من أن افراد العينة ليس لديهم وعي بدور الهيئة أو مسؤوليتها فيما يتعلق بالقياس والمعايرة.
2. على الرغم من أن الهيئة أقرت بعدد من المواصفات القياسية التي ترجمتها فعليا كإرشادات مكتوبة على بعض السلع إلا أن الجهات المحلية اعتمدت شارات مكتوبة مخالفة لمواصفات الهيئة مما نتج عنه عدم قدرة المستهلك على التمييز بين مواصفات الهيئة ومواصفات الجهات المحلية.
3. على الرغم من أن كل التشريعات والقرارات الوزارية أكدت على دور الهيئة بشأن حماية المستهلك وحفظ حقوقه، إلا أن اللجنة ترى أن هناك اشكاليات أساسية يجب التنبيه إليها بشأن توفير تلك الحماية .

التوصيــات

في ضوء الملاحظات والنتائج وبناءً على ما توصلت إليه اللجنة من الزيارات الميدانية والاجتماعات مع الجهات المعنية وردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :

1. اعتماد خطة زمنية واضحة لاصدار وتبني وتوحيد المواصفات والمعايير والمقاييس الخاصة بكافة السلع والمنتجات والخدمات في الدولة بالتعاون مع الجهات المعنية في الحكومات المحلية والقطاع الخاص.
2. الاهتمام بالدراسات والبحوث المختصة بالقياس والمعايير الصادرة من الجهات المتخصصة داخل وخارج الدولة، ودراسة أفضل الممارسات المطبقة في الدول في مجال المواصفات والمقاييس والمعايرة وبما لا يتعارض مع القوانين والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة.
3. إيجاد قاعدة بيانات مركزية موحدة ومعتمدة ومحدثة تساعد الهيئة في تعميم قوائم بالسلع والمنتجات المسموحة والمحظور دخولها وتطبيق هذه القوائم في جميع منافذ الدول .
4. توحيد مواصفات بطاقة المحتويات على السلع والمنتجات، من حيث حجم الخط ومكونات السلعة او المنتج بلغة بسيطة حتى يستطيع المستهلك تحديد اختياراته بإيجابية.
5. تطوير المختبرات وتجهيزها علمياً وتقنياً وبشرياً والتعاون مع المختبرات المتخصصة في الجهات الحكومية المحلية والخاصة ، حتى تتمكن من تطبيق الممارسات الدولية الحديثة التي وقعت عليها الدولة.
6. رفع الوعي الثقافي بالمواصفات الصحية للمواد الغذائية عبر برامج ورسائل اعلامية لتوعية المستهلكين بأضرار وأخطار التعامل مع السلع والمنتجات المغشوشة والمقلدة، بالتعاون مع المؤسسات الاعلامية المتخصصة.
7. تنفيذ ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2006 في شأن إنشاء المعهد الوطني للقياس.
8. تطوير العمل بالهيئة بما يتواكب مع الاختصاصات المنصوص عليها في قانون انشائها لتمكينها من استقطاب وتأهيل الكفاءات للقيام بأعمال المقاييس والمعايرة والتعاون مع الجهات المعنية الاتحادية والمحلية.

9. التنسيق بين الهيئة والشركاء الاستراتيجيين (الجهات الاتحادية – المحلية – القطاع الخاص) في شأن التشريعات والأطر القانونية الحاكمة للمواصفات والمقاييس بما يضمن الآتي:

أ. استكمال اصدار المواصفات القياسية المعيارية الموحدة لجميع السلع والخدمات والمنتجات وخصوصا المواد الغذائية والاستهلاكية والمبيدات الحشرية بجميع انواعها والمواد التي لها أثر مباشر وغير مباشر على البيئة والصحة العامة المعتمدة في أسواق الدولة.

ب. تلافي ازدواجية بعض اختصاصات الهيئة مع الجهات المحلية المختصة بالرقابة والتفتيش.

ج. تحديث وتطوير التشريعات القائمة حالياً بما يؤدي إلى مراعاتها للتطورات العلمية الحديثة في أنشطة التقييس، والمواصفات القياسية خاصة ما يتعلق بطرق الاختبار والتفتيش الفني وأنظمة الجودة، وشروط اعتماد ونشر المواصفات القياسية الجديدة.

10. توطين الوظائف الفنية التخصصية عبر برامج لاستقطاب وتأهيل المواطنين للعمل ضمن طاقم الهيئة عبر الآتي:

أ. التعاون مع الجامعات الوطنية لطرح البرامج الدراسية وبرامج التدريب الخاصة بتبني وتأهيل وصقل المتخصصين بالقياس والمعايرة وفق متطلبات الهيئة الحالية والمستقبلية.

ب. التعاون مع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المتخصصة في التوظيف، لاستقطاب المواطنين من غير حملة الثانوية العامة والجامعيين لتأهيلهم في المجالات المطلوبة لدى الهيئة.

ج.

د.

ه.

و.

ز.

ح.

ط.

ي.

ك.

ل.

م.

التقرير المفصل

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته الأولى في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة بتاريخ 2012/11/6 موضوع سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وعليه تتقدم اللجنة بخالص شكرها وتقديرها إلى أعضاء اللجنة السابقة على مجهودها في اعداد هذا التقرير.

عقدت اللجنة لهذا الغرض (11) اجتماعا لدراسة الموضوع بتواريخ (2012/10/9، 2012/12/23، 2013/1/20، 2013/1/27، 2013/2/10، 2013/3/3، 2013/3/10، 2013/3/17، 2013/5/26، 2014/2/19 ، 2014/2/26) بمقر الأمانة العامة في دبي. واستمعت اللجنة إلى ممثلي كل من (هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس وزارة الاقتصاد ، اتحاد غرف التجارة والصناعة ، بلدية دبي) وتبادلت معهم الرأي والنقاش في العديد من الاستفسارات والملاحظات، كما قامت اللجنة بزيارة ميدانية الى مجلس ابوظبي للجودة والمطابقة للإطلاع عن كثب على تجربته في ممارسات التقييس والمعايرة ورصد الملاحظات والمقترحات التي من شأنها دعم تقرير اللجنة حول الموضوع (مرفق رقم 1) .

واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على العديد من القوانين والدراسات المتعلقة بسياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس وهي:

1. القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 بإنشاء هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس.
2. مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2009 بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 بإنشاء هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس.
3. قانون اتحادي رقم (24) لسنة 2006 بشأن حماية المستهلك.
4. قرار مجلس الوزراء رقم 31 لسنة 2006 في شأن النظام الوطني للقياس
5. اللائحة العامة لنظام تقويم المطابقة الإماراتي – إيكاس

كما اطلعت اللجنة على مجموعة من الدراسات الفنية التي أعدتها الأمانة العامة وهي:

1. دراسة مقارنة حول اختصاصات هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في دولة الإمارات وكل من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والمعهد الألماني للتوحيد القياسي (ألمانيا)، ومكتب الأوزان والمقاييس (سنغافورة)
2. البحوث والدراسات المعدة بشأن القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 2006 م الخاص حماية المستهلك.

3. البحوث والدراسات المعدة بشأن القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 2009 الخاص بمكافحة التبغ.
4. البحوث والدراسات المعدة بشأن مشروع قانون لسنة 2013 الخاص بمكافحة الغش التجاري.
5. الملف التشريعي للقانون الاتحادي لسنة 2011 بشأن المنافسة

وتنوه اللجنة بأنها تبدي أسفها على ضعف التعاون الذي أبدته هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في تزويد اللجنة بالمعلومات التي تدعم تقريرها ، وتؤكد اللجنة على ضرورة التواصل والشفافية بين الجهات الاتحادية دعما لمبدأ التكامل في الحكومة الاتحادية . ومن خلال نقاشات اللجنة مع مختلف الجهات المعنية بالمواصفات والمقاييس في الدولة الواردة في محاضر اجتماعات اللجنة ومن خلال زياراتها الميدانية واعتماداً على ما توفر من معلومات وحقائق حول الموضوع. وإذ تقدم تقريرها فإنها تود أن تشير إلى أن محاور دراستها الأساسية حول هذا الموضوع تناولت الآتي:

1. استراتيجية هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (2011-2013)
2. تطبيق التشريعات و الرقابة في مجالات السلامة والحماية الصحية والبيئية وذلك باستخدام أفضل الممارسات الدولية
3. النظام الوطني للقياس والمعايرة ومراقبة تطبيقه في الأنشطة المختلفة
4. دور الهيئة في حماية المستهلك والبيئة وتدعيم الاقتصاد الوطني

المحور الأول : استراتيجية هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (2011-2013)

- **أولا: ملاحظات اللجنة:**

تدارست اللجنة الخطة الاستراتيجية الثانية للهيئة (2011-2013) التي اشتملت على أربعة اهداف استراتيجية تتعلق الأولى منها بالمساهمة لتوفير السلامة والحماية الصحية والبيئية وحماية المستهلك) ويتعلق الهدف الثاني بنشر الوعي بدور أنشطة التقييس وأهميتها والهدف الثالث بضمان مواكبة النظم للمعايير الدولية والهدف الرابع بتقديم الخدمات الادارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية، ولاحظت اللجنة في ضوء دراستها للأهداف الأربعة الآتي:

1. لم يتبين للجنة نتائج التعاون بين الهيئة وشركائها الاستراتيجيين في الجهات الاتحادية والمحلية مما أدى إلى عدم قدرة الهيئة على تنفيذ المبادرات والبرامج المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية. وقد وضح بصفة خاصة في إطار الآتي:

أ- عدم توفر نتائج مخرجات التنسيق أو تبادل الرأي أو التشاور بين الهيئة وشركائها الاستراتيجيين من خلال لجان العمل أو الاجتماعات المشتركة، مما أدى الى تعارض المصالح بينهما وتهرب الموردين من تطبيق معايير الهيئة ولجوء السلطات المحلية لوضع معايير خاصة للمواصفات القياسية.

ب- تواضع التنسيق مع الجهات الحكومية والجهات المعنية بالمنافذ الحدودية والجمارك لتطبيق المعايير القياسية الموحدة للهيئة ، فعلى الرغم من أن احدى البرامج قامت أساسا على تمثيل الهيئة والتعاون المشترك مع الدوائر الحكومية والمنافذ إلا أن منافذ الدولة ما زالت تطبق لوائح ونظم متعددة للمواصفات والمقاييس، بالإضافة الى التباين بين قوائم السلع والمنتجات المسموح بها والقوائم المحظورة وهذا يمكن تلمسه في (64) منفذاً جمركياً (بري وبحري وجوي) (مرفق رقم 2) .

2. تأخر الهيئة في تنفيذ اهدافها الاستراتيجية المتعلقة بتطبيق موحد لنظام تقويم المطابقة الاماراتي نظرا للآتي:

أ- عدم كفاية وتأهيل الكادر الفني والاداري المتخصص المقدر عددهم بـ (65) موظف.

ب- ضعف الموارد المالية لدى الهيئة مما ترتب عليه صعوبة تنفيذ برامجها في استقطاب وتبني الكفاءات لتدريبهم على مجالات المقاييس والمعايرة.

ت- ازدواجية بعض اختصاصات الهيئة مع الجهات المحلية المختصة بالرقابة والتقييس وتحصيل المخالفات.

ث- عدم تطبيق التشريعات واللوائح الفنية المنظمة للمواصفات والمقاييس وهو ما سيوضحه التقرير تفصيلا لاحقاً.

وقد ترتب على ذلك عدم قدرة الهيئة على فحص انواع كثيرة من المنتجات والسلع الموجودة بأسواق الدولة والتي تزيد على (200) ألف سلعة، في حين أن الهيئة قامت بوضع مجموعة من المعايير لا تزيد على (6500) مواصفة. وترى اللجنة أن خطورة ذلك يتزايد في ظل استيراد الدولة لأكثر من (85%) من احتياجاتها الاستهلاكية من الخارج. مما يؤثر على زيادة المخاطر الصحية خاصة في ظل انتشار الكثير من انواع السلع المقلدة والمغشوشة التي قدرتها احدى جمعيات النفع العام بأنها تزيد عن (35%) من البضائع الموجودة في اسواق الدولة. بالإضافة الى ما كشفت عنه

بعض التقارير العلمية من أن زيادة استهلاك هذه السلع المقلدة غير الخاضعة للمواصفات والمقاييس نتج عنه الكثير من الأمراض كبعض انواع (الالتهابات، الامراض الجلدية، الأورام).

3. على الرغم من أهمية الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بنشر الوعي بدور أنشطة التقييس وأهميتها، إلا أن اللجنة لاحظت بأن الهيئة ليست لديها برامج عملية محددة في هذا الشأن وأن الوعي بخطورة السلع غير الخاضعة للمواصفات والمقاييس تتضاءل أهميتها أو التعرف على آثارها حيث أنه وفق دراسة معدة من أحد مراكز البحوث الأمنية بالدولة فإن (62%) من افراد عينة الدراسة أيّد وجود بضائع مقلدة في اسواق الدولة وعزا افراد العينة ذلك الى انخفاض اسعارها بالإضافة الى أنهم رأوا أن بيعها لا يمثل مخالفة لقوانين الدولة. وترى اللجنة أن واحدا من الأسباب الرئيسية في انتشار مثل هذه السلع يعود إلى ضعف العقوبات المرتبطة بتداول وبيع وادخال السلع المقلدة للأسواق المحلية إذ أن الغرامة الحالية لا تتجاوز (5000) درهم في حين أن القانون النموذجي للعلامات التجارية الخليجية الموحد طالب بأن تصل هذه الغرامة إلى ما قيمته مليون درهم.

4. على الرغم من أن القانون الاتحادي رقم 2001/28 كفل للهيئة صلاحية انشاء وتشغيل واعتماد المختبرات التخصصية إلا أن اللجنة لاحظت افتقار الهيئة الى المختبرات التخصصية اللازمة لإجراء الفحوصات ومختبرات التحاليل والبحوث الخاصة بالمواصفات والمقاييس مما يتعذر معه امكانية نجاح الهيئة في تطبيق نظم المعايير الدولية كما جاء في خطتها الاستراتيجية ، ولذلك فإن المواصفات الالزامية المعتمدة حاليا هي أقل من (1%) من اجمالي المواصفات المعتمدة لدى الهيئة، وقد ترتب على ذلك انتشار العديد من السلع غير المطابقة للمواصفات مثل (المنسوجات التي وفق المواصفات والمقاييس العالمية يتم تعييرها بأربعة أنواع هي منسوجات ملابس اطفال، المنسوجات الملامسة مباشرةً للجلد، المنسوجات الملامسة غير مباشرة للجلد، المفروشات والسجاد والستائر) ولكل نوع مقاييسه إلا أن اللجنة لاحظت في هذا المثال زيادة حالات الشكوى من المنسوجات فعلى سبيل المثال أكدت هيئة الصحة بدبي أن مركز الأمراض الجلدية التابع لها استقبل أكثر من (25) حالة لأشخاص مصابين بالأكزيما التلامسية خلال الربع الأول من عام (2012) وعزت ذلك لارتدائهم أقمشة غير مطابقة للمواصفات.

5. لاحظت اللجنة في شأن الهدف الاستراتيجي الأول والمتعلق بالمساهمة لتوفير السلامة والحماية الصحية والبيئية و حماية المستهلك" أن هناك صعوبة للهيئة في تحقيق النتائج الايجابية من البرامج

المتعلقة بهذا الهدف والذي رصدت له ميزانية الهيئة أكثر من (11) مليون درهم وأن ذلك يعود بصفة اساسية للآتي:

أ- التداخل بين اختصاصات عمل الهيئة وكل من وزارتي الصحة والبيئة والجهات المحلية.

ب- عدم التزام أسواق الدولة بإلزامية المواصفات والمعايير الفنية للهيئة بسبب صدور أكثر من مطابقة ومواصفة قياسية للسلعة الواحدة.

ت- عدم كفاية المواصفات لتشمل أكبر عدد من السلع الغذائية بالدولة، مما ترتب عليه رصد آلاف المخالفات للمؤسسات المعنية بالإنتاج الغذائي.

ث- التسويق والترويج للعديد من المنتجات والسلع غير المسجلة في وزارة الصحة وغير الخاضعة لأي مواصفات أو مقاييس خاصة ما يتعلق منها بمنتجات التجميل أو التحكم بالوزن مما أدى إلى المساهمة في زيادة الامراض المسرطنة بالدولة بنسبة تجاوزت (20%) لعام 2012.

ج- ترتب على عدم الالتزام بالمعايير والمواصفات القياسية التي أقرتها الهيئة في قطاع الأغذية (45 لائحة إلزامية، 34 لائحة بمنتجات أخرى) خسائر مباشرة للاقتصاد الوطني تراوحت تقديراته وفق احدى الدراسات الاقتصادية ما بين (2% - 20%) للعلامات التجارية.

6. على الرغم من التزام الهيئة لبرنامج " الرقابة على ادوات القياس القانونية والعبوات المعبأة" إلا ان اللجنة لاحظت بأن هناك الكثير من الاشكاليات تتعلق بمدى قدرة الهيئة على تنفيذ هذا البرنامج المرصود له أكثر من مليون درهم في الميزانية حيث أن منتجات اسطوانات الغاز المنزلي وعبوات المياه والمنظفات السائلة والصلبة والأرز وعبوات التبغ زادت اعداد مخالفاتها حتى نهاية عام (2012) وقد يعود ذلك بصفة اساسية الى عدم امتثال الجهات الموردة والمصنعة والمقدمة للخدمة للمقاييس المعتمدة من الهيئة حيث أنها اصدرت أكثر من (1295) مواصفة في قطاع الكيمياء والغزل والنسيج، و (1392) مواصفة في قطاع الميكانيكا، و (670) في قطاع الغذاء والزراعة إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى تحسن الالتزام بأدوات القياس القانونية.

7. على الرغم من أن الهيئة هي المسؤولة عن الرقابة على الاتجار بالأحجار ذات القيمة والمعادن الثمينة ودمغها وكل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس بالإضافة الى التزام الدولة بذلك أمام منظمة التجارة العالمية التي انضمت اليها الدولة عام (1996) إلا انه تبين للجنة أن هناك الكثير من

الشكاوى وحالات المخالفة لعمليات بيع الذهب المغشوش والتباين بين القطع والمشغولات الذهبية الأصلية والمغشوشة. وقد سجلت إحدى امارات الدولة في عام (2012) أكثر من (60) مخالفة بالإضافة لاكتشاف عشرات المحلات غير المرخصة والتي تروج لمشغولات ذهبية مغشوشة وذلك على الرغم من أهمية تجارة الامارات من الذهب والالماس والمعادن الثمينة والتي تقدر بأكثر من (70) مليار دولار في عام 2013. وترى اللجنة أن استمرار مثل هذه الظواهر يؤثر على قدرة الهيئة على تنفيذ الهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق بـ " ضمان مواكبة النظم للمعايير الدولية" للحفاظ على السوق المحلي من البضائع المقلدة والمغشوشة على الرغم من أن الهيئة نجحت في توقيع العديد من مذكرات التفاهم والشراكة مع الهيئات الدولية في هذا الشأن.

المحور الثاني : تطبيق التشريعات و الرقابة في مجالات السلامة والحماية الصحية والبيئية وذلك باستخدام أفضل الممارسات الدولية

- **أولا: ملاحظات اللجنة:**

تدارست اللجنة القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2001 بإنشاء هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس، كما تدارست المرسوم بقانون اتحادي 2009/5 بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي الخاص بإنشاء الهيئة وقد تبين للجنة الآتي:

1. أن الهيئة لم تنجح في تطبيق التشريعات في فصل التداخل بين اختصاصاتها مع العديد من الجهات الاتحادية والمحلية وقد أدى ذلك عمليا الى زيادة العوائق المرتبطة بوضع نظم موحدة للمقاييس والمواصفات لمختلف المنتجات والسلع وقد بدا ذلك واضحا من خلال التداخل مع وزارتي الصحة والبيئة. فعلى سبيل المثال لم تحدد الهيئة المواصفات المطلوبة للحد من التأثيرات الضارة للملوثات بشكل عام والتي تؤثر على صحة الانسان بشكل مباشر. بالإضافة الى أن التداخل بين اختصاصات الهيئة ووزارتي الصحة والبيئة أدى الى غياب تطبيق المعايير والمواصفات الصحية العالمية في العديد من المؤسسات الصحية والخدمية الأخرى.
2. صدور العديد من الانظمة ولوائح العمل والمواصفات القياسية التي يقدر عددها بـ (6500) مواصفة صادرة عن الهيئة حتى الربع الأول من عام 2013 ، إلا أن هذا العدد لا يتواءم مع مستجدات وتطورات هذه المواصفات والمقاييس الجديدة خاصة في اطار نظم المعايرة الدولية، مما جعل بعض إمارات الدولة تستحدث جهات متخصصة مثل مجلس ابوظبي للجودة والمطابقة

بأبوظبي، و ادارة اعتماد تقييم المطابقة ببلدية دبي. وذلك لتحديث أدوات القياس القانونية والمواصفات الجديدة، بالإضافة الى أن قرار مجلس الوزراء 2006/31 بشأن النظام الوطني للقياس أكد على أهمية عمل مراجعات دورية لتحديد حاجة الدولة فيما يتعلق بالمقاييس القانونية.

3. لوحظ أن الهيئة لم تلتزم بالتشريعات القائمة لمواكبة التطورات العلمية الحديثة خاصة فيما يتعلق بالممارسات الفنية المتخصصة في تحديد أساليب أخذ العينات وطرق الاختبار والتفتيش الفني وأنظمة الجودة، وشروط اعتماد ونشر المواصفات القياسية الجديدة، وإنشاء قاعدة معلومات في مجالات عمل الهيئة لاستخدامها في تبادل المعلومات مع الجهات الرسمية بالدولة والتعاون مع المختبرات الدولية. الأمر الذي ترى معه اللجنة أن قصور عمل الهيئة في ممارسة ممارسة اختصاصاتها الأصيلة في القانون أدى إلى تأخرها عن مسايرة التوجه الدولي الحديث في المواصفات القياسية، بالإضافة إلى ما أكده قرار مجلس الوزراء المذكور من ضرورة التأكد من ارتباط المعايير المرتبطة بالدولة بالمعايير الدولية عن طريق معايرتها لها بشكل دوري أو اجراء المقارنات البينية.

4. ترى اللجنة أن واحدا من الاشكاليات الاساسية بشأن تفعيل التشريعات الاتحادية القائمة او التشريعات اللاحقة في شأن المواصفات والمقاييس يعود بصفة اساسية الى الاختلاف بين ما هو اتحادي ومحلي حيث انه ما زال بأسواق الدولة مقاييس ومعايير متباينة صادرة من الجهات المحلية، في حين ان التشريعات الاتحادية لا يتم تطبيقها لإصدار وتوحيد المعايير والمواصفات الخاصة بجميع السلع والمنتجات والخدمات، مما يعني ان تفعيل هذه التشريعات يتطلب كيفية تحقيق التوافق بين الرؤية التشريعية الاتحادية والرؤية التشريعية المحلية مثلما هو الحال في القوانين الاقتصادية.

5. لاحظت اللجنة أن تطوير القوانين الاتحادية الخاصة بالمواصفات والمقاييس واستحداث قوائم المواصفات والمقاييس الموحدة الخاصة بها يتطلب مراعاة النظم واللوائح المحلية الخاصة باعتماد الشارات وشهادات المطابقة للمنتجات، وكذلك ما يتعلق بقوائم السلع المسموح بها والسلع المحظورة.

6. ترى اللجنة أنه على الرغم من أن القانون الاتحادي 2009/5 ، حدد الكثير من اختصاصات العمل للهيئة التي زادت عن (17) اختصاصاً ، إلا أن الهيئة لم توظف هذه الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لها في التعاون مع الجهات المحلية المختصة للإستفادة من معاملها ومختبراتها بالإضافة

إلى الخبرات المتراكمة لديها ولترسيخ مبدأ التعاون والتكامل بين المؤسسات الاتحادية والمحلية، إذ أن الهيئة ترجع أسباب هذا التقصير إلى قلة أعداد المختصين لديها من الفنيين في المقاييس والمواصفات.

7. لاحظت اللجنة بأن تأخر الهيئة في القيام بالاختصاصات المنصوص عليها في المادة رقم (5) من القانون المذكور في شأن " وضع نظام وطني للقياس والمعايرة ومراقبة تطبيقها" أدى إلى قيام بعض الجهات المحلية المختصة بإصدار مجموعة من القرارات والقوانين المختصة بشأن المواصفات والمقاييس والتي تتفاوت في فعاليتها وقوتها وتتباين في تطبيقها وإلزاميتها مع عدم وجود مرجع موحد لأسس هذه القوانين مما أدى إلى التباين بين المنافذ الحدودية بشأن قوائم السلع المسموح دخولها إلى الدولة وقوائم السلع المحظورة.

- **ثانيا: رد الحكومة:**

1. رد ممثلو الهيئة بانهم تقدموا باقتراح تعديل قانون إنشاء الهيئة الى مجلس الوزراء بحيث تخضع الرقابة ضمن اختصاصات الهيئة لتوحيد النظام الرقابي على مستوى الدولة ولمنع الازدواجية.
2. أكد ممثلو الهيئة بأن المشكلة تكمن في عدم توحيد الإجراءات الرقابية في كافة بلديات الدولة فبعض الامارات قطعت شوطا كبيرا في هذه الاجراءات ولديها المؤسسات المحلية المختصة في ذلك والبعض الآخر لا زالوا يمارسون الرقابة بقدر الميزانيات المتواضعة المخصصة لهم. مشددين على ضرورة تفعيل الدور الرقابي لباقي بلديات الدولة لتتعاون مع الهيئة.

المحور الثالث: النظام الوطني للقياس والمعايرة ومراقبة تطبيقه في الأنشطة المختلفة

- **أولا: ملاحظات اللجنة:**

من خلال تدارس اللجنة للنظام المستخدم حاليا في قياس ومعايرة المواد المختلفة في السوق اطلعت على النظام الوطني "نظام تقويم المطابقة الإماراتي – إيكاس" وعلى قرار مجلس الوزراء 2006/31 في شأن النظام الوطني للقياس ولاحظت اللجنة الآتي:

1. على الرغم من تأكيد القرار لانشاء المعهد الوطني للمقاييس الذي من مهامه حفظ مراجع القياس الوطنية بحسب المتطلبات الدولية المعدة لهذا الغرض إلا أنه حتى الآن لم يتم انشاؤه بسبب عدم رصد الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض وتأهيل الكوادر الفنية المتخصصة للعمل به. وترى

اللجنة أهمية انشاء هذا المعهد وإزالة كل العوائق المرتبطة بذلك الانشاء حيث انه وفق ما تدارسته اللجنة أن التطور والتقدم في شأن النظم الوطنية لأعمال القياس والمعايرة مرتبط بإنشاء مثل هذه المعاهد الوطنية.

2. على الرغم مما تضمين القرار سلسلة المعايير المستخدمة داخل الدولة للمعايير الوطنية إلا أن اللجنة لاحظت بأن هناك الكثير من قوائم السلع غير المطابقة للمواصفات والمعايير الوطنية تتسرب إلى اسواق الدولة مما أدى إلى الكثير من الاضرار الصحية والبيئية. فعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من وجود نظام معياري ومقياس لإطارات المركبات إلا ان الكثير من الاطارات غير المطابقة للمواصفات الوطنية لا زالت منتشرة في اسواق الدولة، فعلى سبيل المثال ادى ذلك إلى (88) حالة وفاة و (656) إصابة متنوعة على مستوى الدولة خلال الثلاث اعوام الفائتة (2010-2012) بسبب الآثار السلبية لاستخدام الاطارات غير المطابقة للمواصفات الفنية لدولة الامارات، بالإضافة الى انتشار عبوات المشروبات الغازية الغير مطابقة للمواصفات الوطنية وكذلك انتشار الأجهزة الكهربائية المنزلية ذات المقبس الثنائي على الرغم من حظرها.

3. على الرغم من تأكيد القرار على أن الهيئة هي المرجع الوحيد بالدولة فيما يتعلق بالمقاييس وتنظيم اعمال القياس والمعايرة داخل الدولة إلا أن اللجنة لاحظت عدم فعالية تطبيق ذلك في إطار الآتي:

أ. فيما يتعلق بالسلامة البيئية فإن هناك تداخلا بين الهيئة والوزارة سواء في اطار القرارات أو المسؤوليات أو المهام لكل منهما بشأن متطلبات السلامة البيئية.

ب. ما أشار اليه التقرير بشأن التداخل مع وزارتي الصحة والبيئة وما ترتب على ذلك في غياب المواصفات القياسية لما يتعلق بالبيئة والأجهزة والمعدات الطبية.

ج. التداخل مع وزارة الاقتصاد في شأن الشروط الصحية للمنتجات والسلع الغذائية والاستهلاكية العامة خاصة ما يتعلق منها بالأغذية المعدلة وراثيا، التي أدى غياب مواصفاتها القياسية الى ظهور العديد من الحالات المرضية وهذا ما أكدت عليه الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل البيئي لدولة الامارات من أن نسبة (85%) من جميع انواع السرطانات المنتشرة بالدولة تعود إلى غياب معايير الصحة للأغذية المعدلة وراثيا.

4. على الرغم من تأكيد القرار على توجيه الهيئة لاعمال الدراسات والتطوير بالإضافة الى أنها عضو في مجموعة من المنظمات الدولية المعترف بها مثل (المنظمة الدولية للمقاييس القانونية OIML،

اللجنة الدولية الكهروتقنية IEC، المنظمة الدولية لتوحيد القياسات ISO، اختبار المطابقة واصدار شهادات المعدات الكهربائية IECEE، هيئة التقييس لدول مجلس التعاونGSO) وقامت بتوقيع مذكرات تفاهم مع هذه المنظمات ، إلا أن اللجنة لاحظت غياب الدراسات والأبحاث في شأن تطوير مراجع القياس الوطنية وفق المعايير الدولية وبما يلبي الاحتياجات المتغيرة بتوفير السلامة والحماية الصحية والبيئية وحماية المستهلك.

5. على الرغم من تأكيد القرار على ضرورة حفظ معيار وطني لكمية معينة أو أكثر في جهة أو جهات أخرى وقيام الهيئة بالإشراف على هذه المعايير وسلامة التعامل معها بحسب المتطلبات الدولية والرقابة على ادوات القياس القانونية المستخدمة داخل الدولة، إلا أن اللجنة لاحظت أن ذلك البند لا يتم الالتزام به خاصة في اطار اطعمة الاطفال التي تحتوي على كميات كبيرة من الدهون والسعرات الحرارية المرتفعة والأملاح، بالإضافة الى بعض المواد الضارة مثل الاصباغ والنكهات الصناعية وقد ترتب على انتشار ذلك زيادة السمنة لدى الاطفال بالدولة إلى نسبة 40% وانتشار النوع الثاني من السكري بين فئة الاطفال بنسبة 19% بحسب الدراسة التي اطلقها برنامج الوقاية من السمنة عند الأطفال عام 2012.
6. على الرغم مما أكده القرار بأهمية الالتزام بالمواصفات القياسية القانونية تخضع لنموذج وتحقق أوّلي، إلا أن اللجنة لاحظت أنه لا توجد مواصفات لجميع السلع والمنتجات والخدمات بالدولة حيث أن الهيئة طرحت (6500) مواصفة معتمدة لا يعد إلزاميا منها إلا (600) مواصفة منها تتعلق بحوالي (300) مواصفة بالمواد الغذائية، والمواصفات الاخرى تتعلق بأسطوانات الغاز والأجهزة الكهربائية المنزلية. إلا أن ذلك لا يعد كافيا أو محققا للحد الأدنى من متطلبات المعايرة والمواصفات القياسية خاصة في ظل اسواق الدولة التي تنتشر بها أكثر من (200) ألف سلعة مما يجعل نظام تقويم المطابقة –إيكاس غير فعّال في مواجهة هذا الكم الهائل من السلع المنتشرة خاصة ما يتعلق بالمواصفات والغذائية التي تستحوذ على ما نسبته (23%) من دخل الأسرة الإماراتية.

- **ثانيا: رد الحكومة:**

1. رد ممثلو الهيئة بأن عدد الموظفين في الهيئة منذ انشائها وحتى الوقت الحالي يبلغ (60) موظفاً موزعين بين القيادات والموظفين التنفيذيين من الاداريين والفنيين، وأضاف بأن الهيئة رغم تواضع عدد موظفيها إلا أنها استطاعت خلال هذه الفترة البسيطة من اصدار (6500) مواصفة على

مستوى الدولة لمنتجات كثيرة و أن 50% من هذه الموصفات تختص بالأغذية بالتنسيق مع المواصفات الخليجية.

2. رد ممثلو الهيئة بأنهم يركزون في الفترة الحالية على ما يختص بالأطفال مضيفاً بأن هناك جهتين تختص بهذا الدور ، دور الهيئة ودور الأجهزة الرقابية في السوق ، مؤكداً على أهمية دور الجهاز الرقابي فيما يتعلق بتطبيق المواصفات بنفس المستوى، حيث تختلف نسب التطبيق من جهاز إلى آخر.
3. ذكر ممثلو الهيئة بأنهم اقترحوا تعديل قانون إنشاء الهيئة بحيث تصبح الرقابة ضمن اختصاصات الهيئة لتوحيد النظام الرقابي على مستوى الدولة.
4. أكد ممثلو الهيئة بأنهم يطمحون بأن يكون هناك تكامل بين الهيئة والجهات المحلية دون العمل بازدواجية حتى لا يؤدي ذلك إلى تباين الجهود وتبعثرها بين الهيئة والدوائر المحلية.

المحور الرابع : دور الهيئة في حماية المستهلك والبيئة وتدعيم الاقتصاد الوطني

- **أولا: ملاحظات اللجنة:**

من خلال تدارس اللجنة لهذا المحور والأخذ بآراء ممثلي الجهات الحكومية والاطلاع على الجهود المبذولة من قِبل الهيئة حيال الأمر تبين للجنة الملاحظات التالية:

1. على الرغم من قيام الهيئة ببرامج للتوعية بأهمية وضرورة اتباع الأسس المعيارية والتأكد من المواصفات القياسية للسلع والمنتجات وتأكيد الهيئة في استراتيجيتها الوطنية على الاهداف المتعلقة بنشر الوعي، إلا أن الدراسة الميدانية التي قامت بها الهيئة كشفت عن (61%) من أن افراد العينة ليس لديهم وعي بدور الهيئة أو مسؤوليتها فيما يتعلق بالقياس والمعايرة، مما يعني عدم قدرة الهيئة على تحقيق البرامج والخطط اللازمة لنشر الوعي بين المستهلكين.
2. على الرغم من أن الهيئة أقرت بعدد من المواصفات القياسية التي ترجمتها فعليا كإرشادات مكتوبة على بعض السلع إلا أن الجهات المحلية اعتمدت شارات مكتوبة مخالفة لمواصفات الهيئة مما نتج عنه عدم قدرة المستهلك على التمييز بين مواصفات الهيئة ومواصفات الجهات المحلية. كما زاد ذلك من انفاق الهيئة على الاعلانات التي بلغت مليون درهم في عام (2012) للتنبيه بمثل هذه الظواهر.

3. على الرغم من أن كل التشريعات والقرارات الوزارية أكدت على دور الهيئة بشأن حماية المستهلك وحفظ حقوقه، إلا أن اللجنة ترى أن هناك اشكاليات أساسية يجب التنبيه إليها بشأن توفير تلك الحماية كالآتي:

أ. غياب آليات العمل وأدوات التنسيق اللازمة بين الهيئة وإدارة حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد والجهات المحلية المختصة، مما ترتب عليه عدم مطابقة الكثير من السلع والخدمات للمواصفات القياسية المعتمدة.

ب. انتشار الكثير من السلع المقلدة والتي وفق احصائيات جمعية الامارات لحماية المستهلك فإنها تسيطر على (35%) من البضائع الموجودة بالدولة بالإضافة الى ما ترتب عليه انتشار هذه السلع المقلدة من وجود تفاوت في الاسعار خاصة اسعار المنتجات الغذائية والاستهلاكية ما بين (3%-19.5%) .

ج. زيادة الخسائر المترتبة على الغش التجاري التي بلغت في عام (2011) ما يعادل (3.67) مليار درهم، وقيمة السلع المغشوشة تجاوزت ما قيمته (500) مليون درهم. ووفق وزارة الاقتصاد فإنه تم ضبط (163) مخالفة لسلع مغشوشة في مجال الملابس، (127) مخالفة لسلع مغشوشة في مواد التجميل والعطور، (111) مخالفة لسلع مغشوشة في قطع غيار السيارات في (2011) وأن اجمالي المخالفات المحققة بلغت (2038) مخالفة في عام (2011).

د. ترتب على غياب التعاون بين الهيئة والجهات المختصة الاتحادية والمحلية عدم الاستفادة من الممارسات الدولية الحديثة في الاجراءات الوقائية لحماية المستهلك والتي من أهمها تطبيق نظم موحدة للمواصفات والمعايير والمقاييس لمختلف أنواع السلع خاصة في ضوء ما أكدته بعض الدراسات الدولية الحديثة من أن الاجراءات الوقائية لحماية المستهلك التي منها تطبيق المواصفات القياسية للسلع تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي للدول بمتوسط يصل إلى (12%).

- **ثانيا: رد الحكومة:**

1. رد ممثلو الهيئة بأنه رغم تواضع الميزانية العامة للهيئة والتي بلغت 42 مليون درهم في الوقت الحالي ، فإن 40% منها يعد إيراداً ذاتياً من الهيئة (الشهادات الممنوحة للمنتجات من قبل الهيئة)،

مضيفاً بأن الدعم المالي ظل ثابتاً منذ خمس سنوات، وذكر بأنه تم تخصيص أقل من مليون درهم للإعلانات ولم يتم تخصيص أي مبلغ للدارسات من ميزانية الهيئة إلا أنه تم تحقيق تقدم في نسبة وعي الجمهور بدور الهيئة فقد ارتفعت النسبة بينهم من 37% عام 2009 إلى 39% عام 2010.

2. أكد ممثلو الهيئة على ضرورة التكامل بين الهيئة والجهات المحلية منعا للازدواجية التي تنعكس بشكل اساسي على الموازنات المخصصة في هدر الأموال كما هو الواقع الآن حيث أكدت الهيئة على أهمية حل هذه الإشكالية فيما يتعلق بالعمل بشكل ازدواجي ما بين الهيئة والدوائر المحلية.

النتـائـج

في ضوء ما تدارسته اللجنة لمحاورها الأربعة خلال اجتماعاتها وبالرجوع لملاحظات ونتائج اجتماعها مع ممثلي هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس والجهات المختصة. انتهت إلى النتائج التالية:

1. عدم قدرة الهيئة على تنفيذ مبادراتها وبرامج أهدافها الاستراتيجية للتداخل بين اختصاصات الهيئة وغيرها من الوزارات الاتحادية والجهات المحلية ، مما أدى الى تعارض المصالح وتهرب الكثير من الموردين من تطبيق معايير الهيئة في المواصفات والمقاييس.
2. عدم فعالية تطبيق لوائح ونظم الهيئة في المواصفات والمقاييس نظرا لوجود لوائح ومواصفات متعددة في مختلف منافذ الدولة مما أدى الى التباين بين قوائم السلع والمنتجات المسموح بها وقوائم السلع والمنتجات المحظورة.
3. ضعف الموارد المالية في الهيئة مما ترتب عليه عدم قدرة الهيئة على استقطاب وتأهيل الكادر الفني والاداري المتخصص ، وهو الأمر الذي أدى إلى صعوبة دور ومسؤوليات الهيئة في امتداد وتطبيق مواصفاتها القياسية على جميع السلع والمنتجات بالدولة.
4. غياب البرامج والمبادرات الفعالة للهيئة بشأن نشر الوعي بدور انشطة التقييس والمعايرة والمواصفات القياسية وأثر ذلك على صحة وسلامة المستهلكين.
5. افتقار الهيئة للمختبرات التخصصية اللازمة لإجراء التحاليل والبحوث الخاصة بالمواصفات والمقاييس مما يؤدي الى صعوبة تطبيق الهيئة للمعايير الدولية كما ورد في خطتها الاستراتيجية.

6. عدم كفاية المواصفات والمقاييس المعتمدة حاليا من الهيئة لتشمل كل أنواع السلع والخدمات بالدولة، خاصة ما يتعلق منها بالمنتجات والسلع الغذائية أو التسويق والترويج لمنتجات وسلع غير مرخصة من الجهات المعنية بالدولة. مما ترتب عليه انتشار السلع المغشوشة والمقلدة وما أدى اليه ذلك من اضرار لحماية المستهلك..
7. اغفال التشريعات المعمول بها حاليا بشأن المواصفات القياسية والمعايرة للتطورات العلمية الحديثة فيما يتعلق بالممارسات الفنية الدولية المعاصرة في أنظمة التفتيش الفني وأنظمة الجودة، وشروط اعتماد ونشر المواصفات القياسية الجديدة.
8. عدم قدرة الهيئة على القيام بدورها في ضبط التباينات والاختلافات بين ما هو اتحادي ومحلي، مما ترتب عليه انتشار معايير ومقاييس متباينة مما يتطلب ضرورة مراعاة أي تشريعات اتحادية للنظم واللوائح المحلية باعتماد الشارات وشهادات المطابقة للمنتجات.
9. عدم تنفيذ ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2006 في شأن النظام الوطني للمقاييس، ترتب عليه عدم وجود مرجعية موحدة للمقاييس والمواصفات الوطنية بحسب المتطلبات الدولية المعدة لهذا الغرض.
10. غياب الكثير من معايير السلامة البيئية والشروط الصحية للمنتجات والسلع الغذائية لا يعود فقط الى التداخل بين اختصاصات الهيئة ووزارتي البيئة والصحة، ولكن أيضا لعدم التنسيق بين الهيئة وادارة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد مما ترتب عليه زيادة الحالات المرضية.
11. ترى اللجنة بأن استمرار عدم فعالية دور ومسؤوليات الهيئة سيؤدي إلى زيادة خسائر الاقتصاد الوطني المقدرة في مجال السلع المغشوشة بما يعادل (3.67) مليار درهم، بالإضافة الى خسائر للناتج المحلي تبلغ في المتوسط (12%).

التوصيــات

في ضوء الملاحظات والنتائج وبناءً على ما توصلت إليه اللجنة من الزيارات الميدانية والاجتماعات مع الجهات المعنية وردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :

1. اعتماد خطة زمنية واضحة لاصدار وتبني وتوحيد المواصفات والمعايير والمقاييس الخاصة بكافة السلع والمنتجات والخدمات في الدولة بالتعاون مع الجهات المعنية في الحكومات المحلية والقطاع الخاص.
2. الاهتمام بالدراسات والبحوث المختصة بالقياس والمعايير الصادرة من الجهات المتخصصة داخل وخارج الدولة، ودراسة أفضل الممارسات المطبقة في الدول في مجال المواصفات والمقاييس والمعايرة وبما لا يتعارض مع القوانين والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة.
3. إيجاد قاعدة بيانات مركزية موحدة ومعتمدة ومحدثة تساعد الهيئة في تعميم قوائم بالسلع والمنتجات المسموحة والمحظور دخولها وتطبيق هذه القوائم في جميع منافذ الدول .
4. توحيد مواصفات بطاقة المحتويات على السلع والمنتجات، من حيث حجم الخط ومكونات السلعة او المنتج بلغة بسيطة حتى يستطيع المستهلك تحديد اختياراته بإيجابية.
5. تطوير المختبرات وتجهيزها علمياً وتقنياً وبشرياً والأخذ بمبدأ التكامل في عمل المختبرات المتخصصة في الجهات الحكومية المحلية والخاصة لضمان التعاون مع هذه الجهات، حتى تتمكن من تطبيق الممارسات الدولية الحديثة التي وقعت عليها الدولة.
6. رفع الوعي الثقافي بالمواصفات الصحية للمواد الغذائية عبر برامج ورسائل اعلامية لتوعية المستهلكين بأضرار وأخطار التعامل مع السلع والمنتجات المخالفة للشروط الصحية، بالتعاون مع المؤسسات الاعلامية المتخصصة.
7. تنفيذ ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2006 في شأن إنشاء المعهد الوطني للقياس.
8. تطوير العمل في الهيئة بما يتواكب مع الاختصاصات المنصوص عليها في قانون انشائها لتمكينها من استقطاب وتأهيل الكفاءات للقيام بأعمال المقاييس والمعايرة والتعاون مع الجهات المعنية الاتحادية والمحلية.

9. التنسيق بين الهيئة والشركاء الاستراتيجيين (الجهات الاتحادية – المحلية – القطاع الخاص) في شأن التشريعات والأطر القانونية الحاكمة للمواصفات والمقاييس بما يضمن الآتي:

أ. تبني واستكمال اصدار المواصفات القياسية المعيارية الموحدة لجميع السلع والخدمات والمنتجات وخصوصا المواد الغذائية والاستهلاكية والمبيدات الحشرية بجميع انواعها والمواد التي لها أثر مباشر وغير مباشر على البيئة والصحة العامة المعتمدة في أسواق الدولة.

ب. التكامل في اختصاصات الهيئة مع الجهات المحلية المختصة بالرقابة والتفتيش.

ج. تحديث وتطوير التشريعات القائمة حالياً بما يؤدي إلى مراعاتها للتطورات العلمية الحديثة في أنشطة التقييس، والمواصفات القياسية خاصة ما يتعلق بطرق الاختبار والتفتيش الفني وأنظمة الجودة، وشروط اعتماد ونشر المواصفات القياسية الجديدة.

10. توطين الوظائف الفنية التخصصية عبر برامج لاستقطاب وتأهيل المواطنين للعمل ضمن طاقم الهيئة عبر الآتي:

أ. التعاون مع الجامعات الوطنية لطرح البرامج الدراسية وبرامج التدريب الخاصة بتبني وتأهيل وصقل المتخصصين بالقياس والمعايرة وفق متطلبات الهيئة الحالية والمستقبلية.

ب. التعاون مع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المتخصصة في التوظيف، لاستقطاب المواطنين من غير حملة الثانوية العامة والجامعيين لتأهيلهم في المجالات المطلوبة لدى الهيئة.

هذا واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس عليه

مقرر اللجنة

رشاد محمد بوخش

المـرفـقـات

مرفق رقم (1) جدول

- ممثلي الجهات الحكومية الاتحادي والمحلية :

الاسم	الجهة
1. سعادة المهندس/ محمد صالح بدري	مدير عام هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس - بالوكالة
2. السيد / عبدالله المعيني	مدير إدارة المطابقة - هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس
3. سعادة / عبدالله سلطان عبدالله	الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة
4. الدكتور/ هاشم النعيمي	مدير ادارة حماية المستهلك - وزارة الاقتصاد
5. السيد / عبدالله سيف التلاي	رئيس قسم إدارة الرقابة - وزارة الاقتصاد
6. السيد / يوسف علي حسن	رئيس قسم وحد الرقابة وحماية المستهلك - وزارة الاقتصاد
7. السيدة / نسيم محمد رفيع	رئيس قسم رقابة المواد الاستهلاكية – بلدية دبي
8. الآنسة / نوف أحمد النقبي	رئيس قسم اعتماد جهات منح الشهادات، إدارة اعتماد تقييم المطابقة – بلدية دبي
9. السيد / يوسف عبدالله الجنيبي	المدير التنفيذي للخدمات المساندة - مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
10.السيد / أنس جودت البرغوثي	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
11.الدكتور / هلال الكعبي	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
12.السيد / خلف خليفة المزروعي	مدير إدارة المقاييس القانونية - مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
13.السيد / عبدالله السويدي	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
14.السيدة / حمدة المنصوري	مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة

مرفق رقم (2) خريطة:

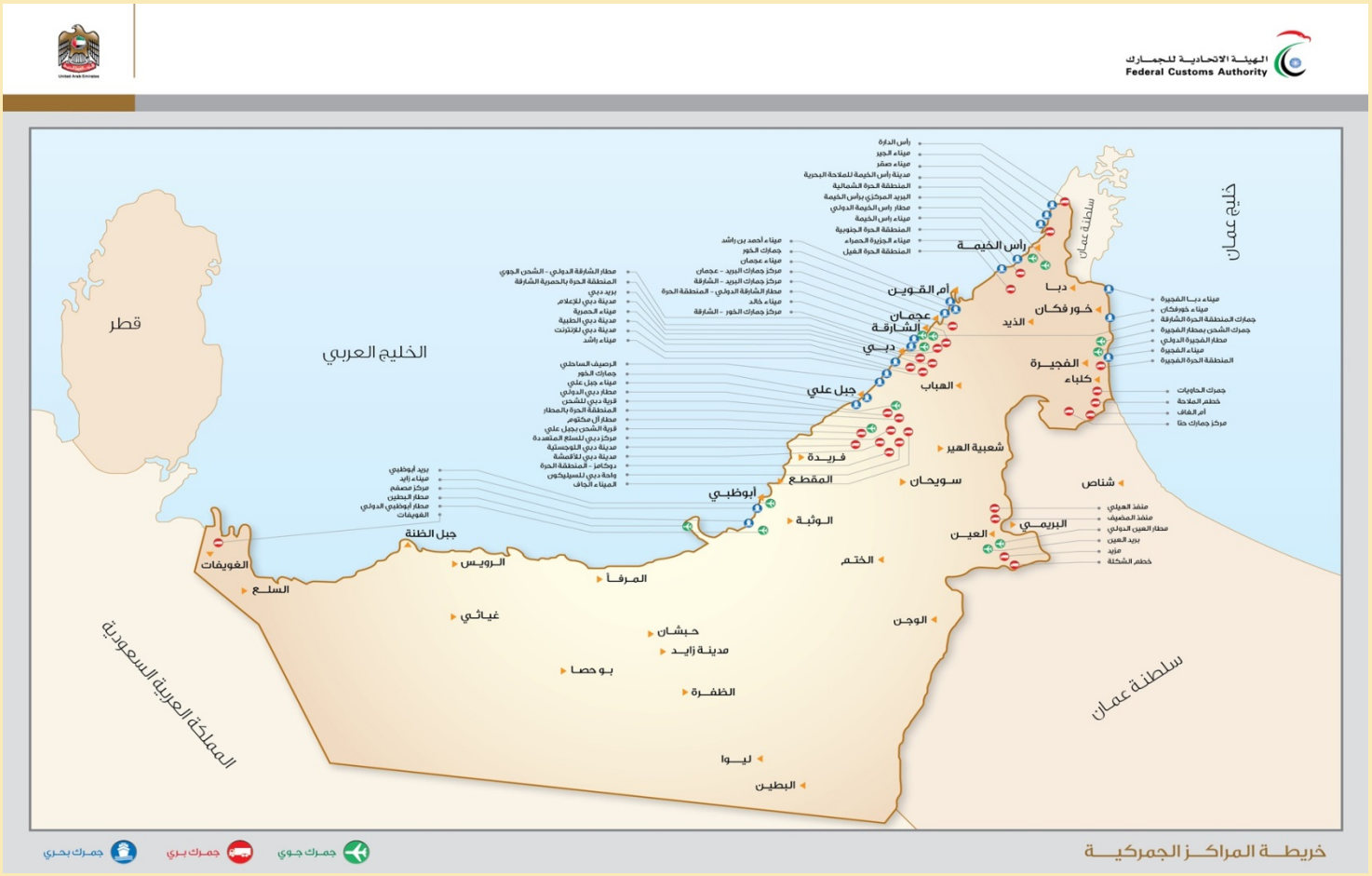

United Arab Emirates

هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس

. . .

الاطار القانوني

انشئت بموجب القانون الاتحادي رقم 28/ لسنة 2001 كهيئة عامة ،

وهي المرجع الوحيد في الدولة في كل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس والجودة

وتمارس جميع الاختصاصات والصلاحيات المخولة لها لتحقيق الأهداف التالية:

1. توفير السلامة والحماية الصحية والاقتصادية والبيئية من خلال التأكد من أن الخدمات والسلع الاستهلاكية ذات جودة ومطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة.

2. دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية الاقتصادية من خلال ضمان الجودة بالمستويات المناسبة للصناعات الوطنية والانتاج المحلي من السلع والمواد الأخرى لتمكينها من الدخول في ميادين المنافسة ومجالاتها المختلفة.

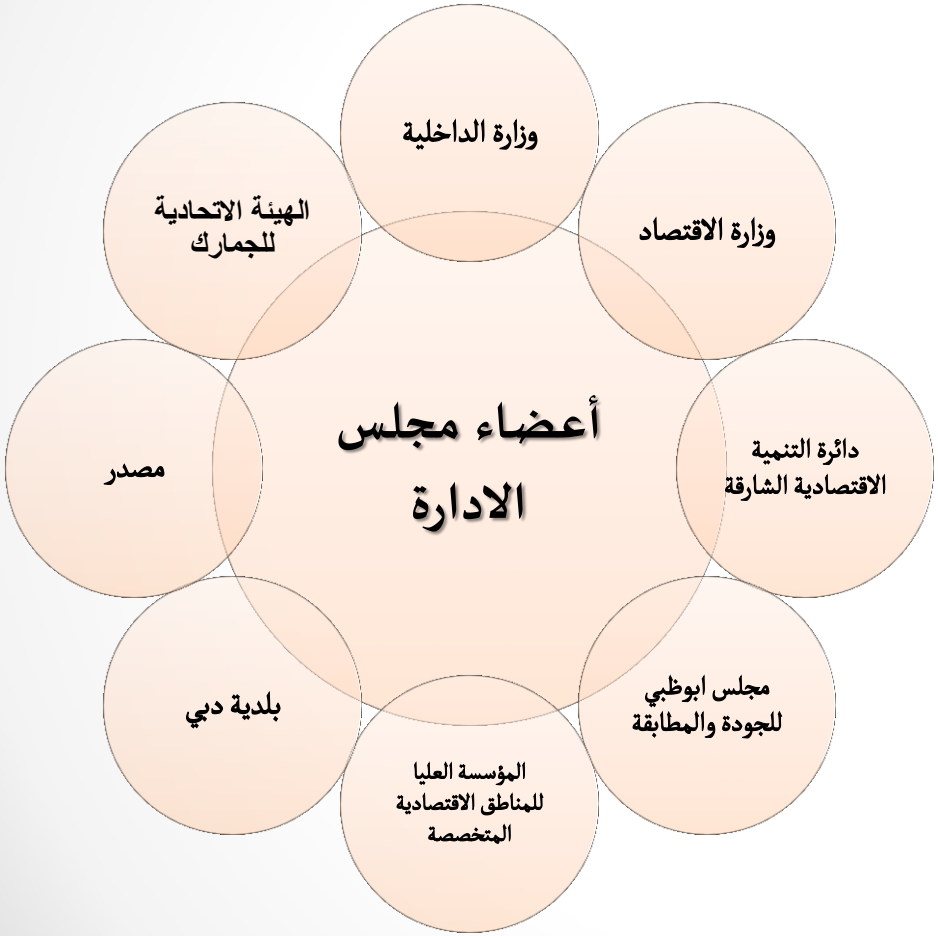

تم تشكيل اعضاء مجلس ادارة يضم صناع القرار في اهم الجهات الشريكة لها في اداء اعمالها وتحقيق اهدافها الاستراتيجية

لغايات تحقيق اهدافها الاستراتيجية والاستفادة من الامكانيات المتوفرة لدي الاجهزة المحلية والاتحادية وعدم الازدواجية في تقديم الخدمات:

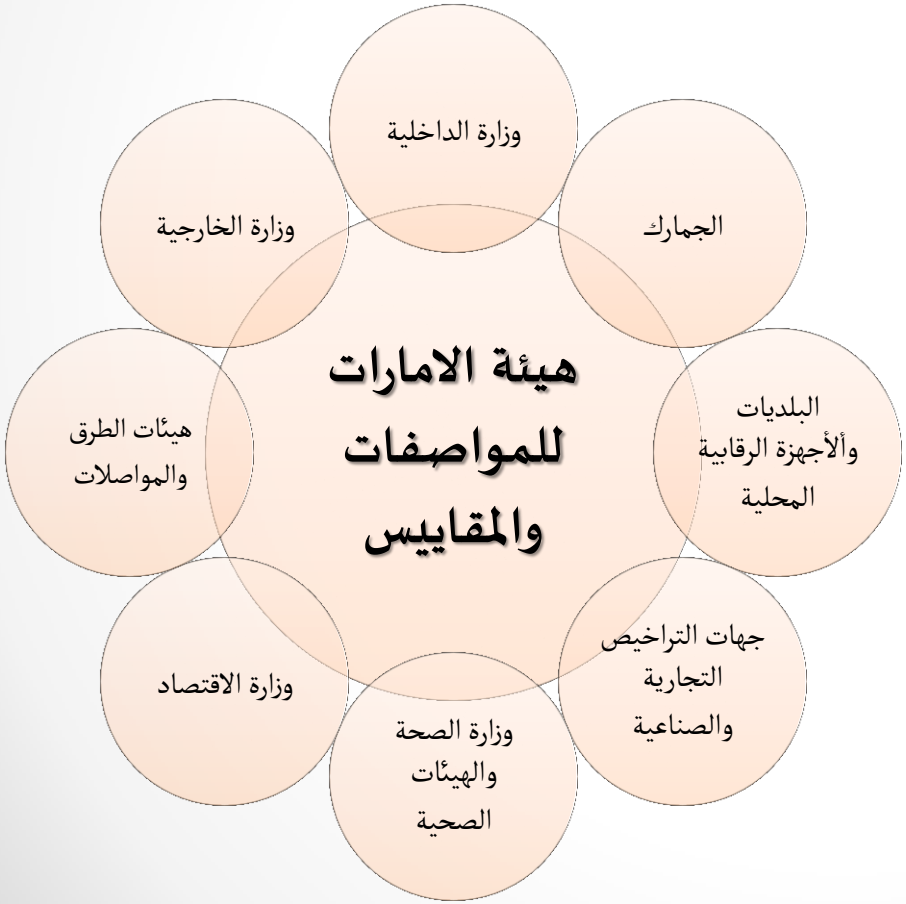

حددت الهيئة شركاءها الاستراتيجيين في تحقيق الاهداف وتنفيذ العمليات وتقديم الخدمات من خلال تفعيل عدد (32) مذكرة تفاهم لتحقيق المهام المسندة اليها، وقد بلغت نسبة رضا الشركاء عن الهيئة 81% في عامي 2012 و 2013

- ولتحقيق الأهداف المشار اليها سابقا تمارس الاختصاصات والصلاحيات:

1. إعداد واصدار المواصفات القياسية واللوائح الفنية الاماراتية وتبنى المواصفات الدولية فى كافة القطاعات ، واستصدار قرارات الالزام بها من مجلس الوزراء ومراقبة تطبيقها.
2. وضع النظام الوطني للقياس والمعايرة ومراقبة تطبيقه.
3. منح علامة الجودة الاماراتية للمنتجات واصدار شهادات المطابقة للمواصفات القياسية الاماراتية.
4. اعتماد وتسجيل مختبرات الفحص والاختبار ومختبرات المعايرة الموجودة بالدولة.

إعداد واصدار المواصفات القياسية واللوائح الفنية الاماراتية وتبنى المواصفات الدولية فى كافة القطاعات ، واستصدار قرارات الالزام بها من مجلس الوزراء.

- **المواصفة القياسية المعتمدة**

وثيقة تحدد صفات السلعة أو المادة أو الخدمة أو كل ما يخضع للقياس أو أوصافها أو خصائصها أو مستوى جودتها أو أبعادها و مقاييسها أو متطلبات السلامة و الأمان فيها. كما تشمل المصطلحات و الرموز و طرق الإختبار و أخذ العينات و التغليف و بطاقات البيان و العلامات ، و يشار لها بعبارة مواصفة قياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة و يرمز لها (م ق / إ ع م – UAE. S).

- **اللائحة الفنية**

المواصفة القياسية المعتمدة التي يصدر بشأنها قرار من مجلس الوزراء بتطبيقها بشكل إلزامي في المجالات التالية:

1. المحافظة على السلامة و الصحة العامة و البيئة 2. حماية المستهلك 3. ضمان المصلحة العامة

- **النظام الإماراتي الإلزامي للرقابة على المنتجات**

هو نظام معتمد من مجلس الوزراء لتطبيقه بشكل إلزامي و يعنى بالتحقق من إستيفاء إشتراطات السلامة و الجودة و المقاييس وطرق الفحص و الإختبار والبيانات الإيضاحية لمجموعة من المنتجات ، بالإضافة إلى تقويم المطابقة و علامات المطابقة و الرقابة على الأسواق ، كما أنه ينص على المخالفات و العقوبات في حال تم مخالفة أحكام النظام.

وقد اصدرت الهيئة عدد (8687) مواصفة قياسية معتمدة ومتوافقة مع المواصفات القياسية العالمية و (736) لائحة فنية و (16) نظام اماراتي الزامي للرقابة على المنتجات نتجت عن عمل 15 لجنة وطنية بهدف المساهمة في توفير السلامة والحماية الصحية والبيئية وحماية المستهلك في الدولة، ففي مجال سلامة المنتجات اصدرت الهيئة :

1. النظام الاماراتي للرقابة على الادوات والاجهزة الكهربائية المنزلية
2. النظام الإماراتي للرقابة على الكابلات
3. النظام الإماراتي للرقابة على منتجات الليزر
4. الانظمة الرقابية للمركبات ومكوناتها مثل الاطارات ومثبتات السرعة
5. اللوائح الفنية للمنتجات الغذائية
6. النظام الإماراتي للرقابة على مياه الشرب
7. النظام الإماراتي للرقابة على المنظفات
8. النظام الإماراتي للرقابة على العطور
9. النظام الاماراتي للرقابة على المنتجات الحلال
10. النظام الإماراتي للرقابة على مستحضرات التجميل و مواد العناية الشخصية
11. اللائحة الخليجية لمطابقة لعب الأطفال والتي تهدف لحماية صحة وسلامة الطفل

United Arab Emirates

هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

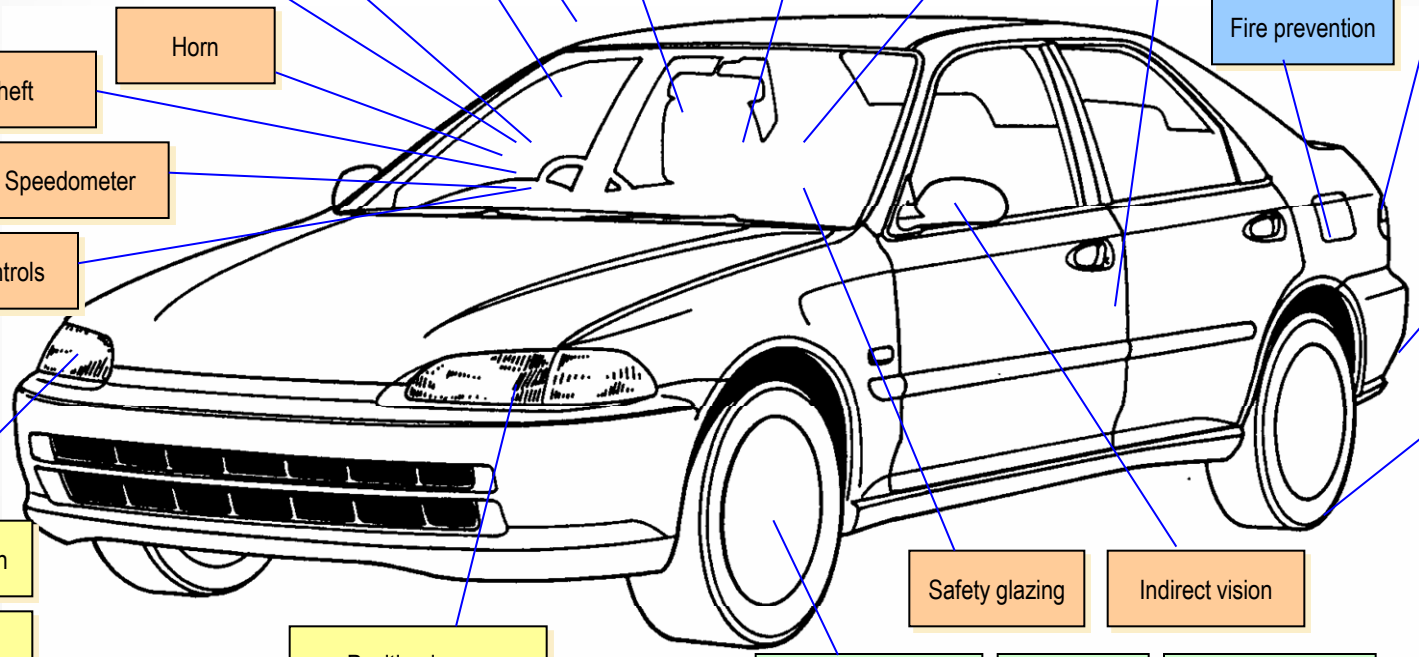

External projection
Belt anchorages
Head restraint
Frontal impact
Steering mechanism
Interior fittings
Safety belts
Seats
Side impact
Steering equipment
Door latches and hinges
Horn
Fire prevention
Anti theft
Speedometer
Identification of controls
Lighting installation
Headlamps
Headlamp cleaner
Front fog lamps
Position lamps
Direction indicators
Cornering lamps
Safety glazing
Indirect vision
Brakes
Tyres
Spare tyres
Reverse lamps
Rear fog lamps
Stop lamps
Registration plate lamp
Retro reflector
Exhaust emission
Noise
Tyre noise

ENAS
ECAS

United Arab Emirates

هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

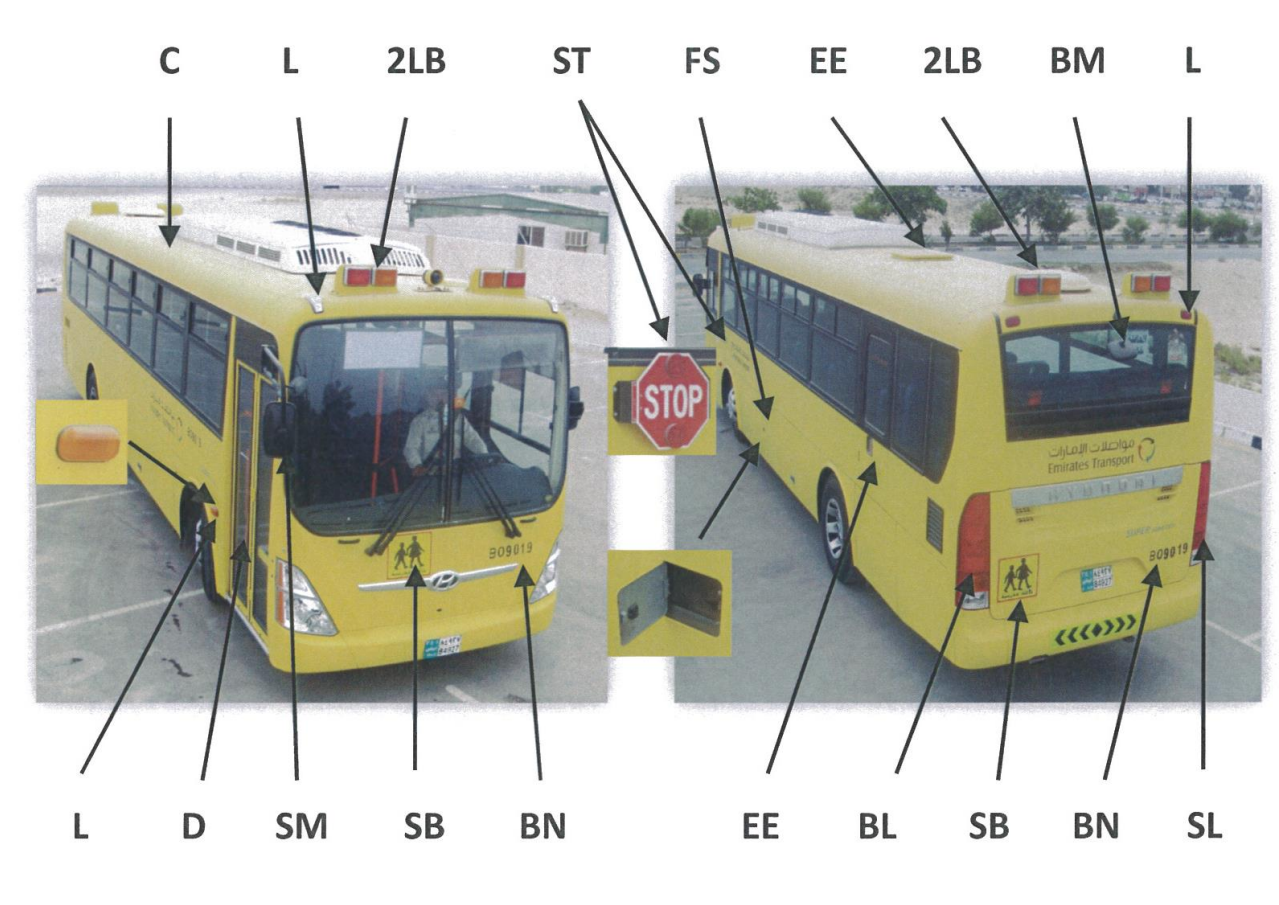

ENAS
ECAS

نظام تقويم المطابقة الاماراتي (ايكاس)

الرقابة على الاطارات الملبسة

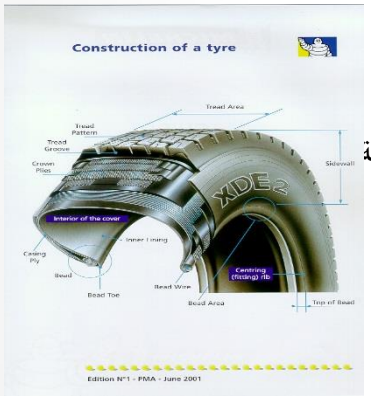

التعـريف

الإطارات الملبسة هي إطارات سبق استخدامها ويعاد تلبيس الطبقة العلوية للإطار لإعادة استخدامه ،

عدد المصانع المسجلة للاطارات الملبسة لدى الهيئة **25**

وفي مجال البيئة **وتماشيا مع توجهات الدولة لتقليل البصمة البيئية** اصدرت الهيئة:

1. النظام الإماراتي لكفاءة الطاقة للمنتجات الكهربائية المنزلية :
   - مكيفات الهواء
   - الثلاجات والمبردات
   - الغسالات
   - سخانات المياه
   - الاضاءة
2. اللائحة الفنية الخاصة بالأكياس البلاستيكية القابل للتحلل والمنتجات البلاستيكية
3. اللائحة الفنية للمشتقات البترولية مثل الديزل وزيوت التزييت
4. اللائحة الفنية للسيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي (Natural Gas Vehicle)

ادنوك
ADNOC
NGV
ESMA
مركبة تعمل بالغاز الطبيعي
Natural Gas Vehicle
VEHICLE PLATE No.
Next Inspection Date
10.05.13
Technical Inspection UAE
APPROVED

وقد تميزت الهيئة في مجال اصدار بعض مواصفات قياسية والتي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى العالم:

- مواصفة دليل العمل الشرطي
- مواصفات برنامج الإمارات للخدمة الحكومية المتميزة
- مواصفة الدليل الإرشادي للإبداع
- مواصفة مستحضرات التجميل الحلال
- المواصفات القياسية المجتمعية (المكاتب الأسرية و خدمات التربية للمعاقين)

United Arab Emirates

هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

منح علامة الجودة الاماراتية للمنتجات واصدار شهادات المطابقة للمواصفات القياسية الاماراتية.

ECAS

- وقد أصدرت الهيئة (4,027) شهادة مطابقة تغطي (7,799) منتجاً استهلاكيا مستورداً أو مصدراً من وإلى الدولة .
- كما منحت الهيئة علامة الجودة لـ (32) صنفاً من المنتجات تضم (2732) منتجاً مصنعة من (110) مصنعاً تتواجد في الدول التالية على سبيل المثال لا الحصر: الصين والمملكة المتحدة وايطاليا والمانيا واسبانيا
- كما أصدرت الهيئة شهادة مطابقة للمنتجات العضوية تغطي (569) منتجاً ويعتمد (36) مزرعة في الدولة.

- ولتميز الهيئة وحرصها الدائم على تطبيق افضل الممارسات العالمية والحصول على الاعترافات الدولية والاقليمية في مجال تقويم المطابقة فقد حصلت الهيئة على الاعتراف الدولي من منظمة IECEE في مجال سلامة المنتجات الكهربائية والتي تمنح الدولة اعترافا بشهادات المطابقة الصادرة عنها في الدول الاعضاء ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وكندا والدول الاوروبية مما يشكل دعما وتعزيزيا للمنتجات المحلية الحاصلة على شهادات المطابقة لتنافس المنتجات العالمية

United Arab Emirates

هـــيـئة الإمـــــارات للمـواصـــــفات والمـقـــــاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

علامة الجودة الاماراتية

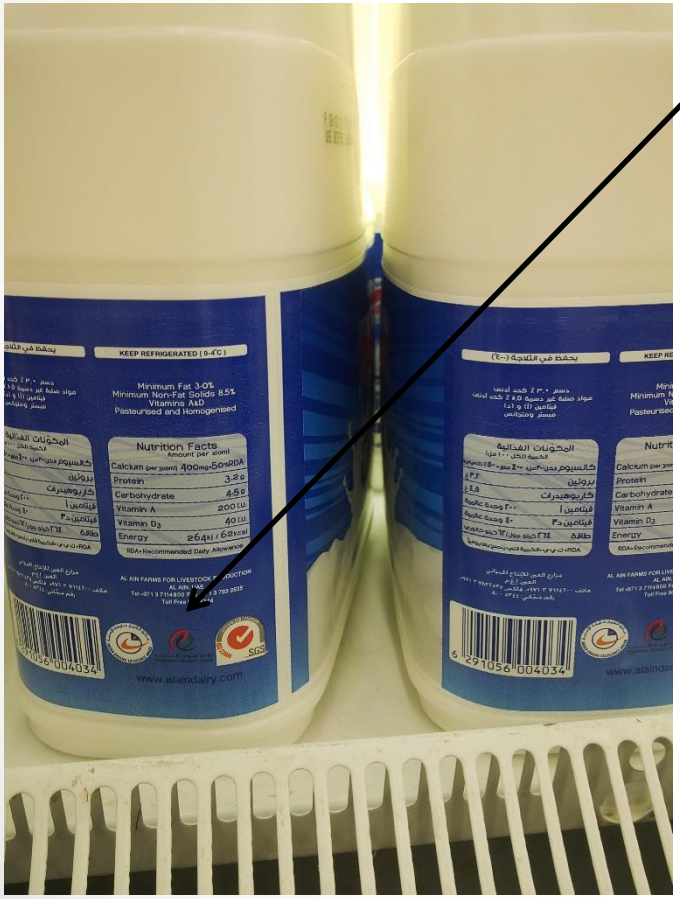

ENAS ECAS

علامة الجودة الاماراتية على
الاجهزة الكهربائية

United Arab Emirates

هـيـئـة الإمـارات للمـواصـفات والمـقـاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

علامة المطابقة الاماراتية للمنتجات البلاستيكية

ENAS
ECAS

United Arab Emirates

هـــيـئة الإمـــــارات للمـواصـــــفات والمـقـــــاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

علامة المطابقة الخليجية على الالعاب

United Arab Emirates

هـــيـئة الإمـــــارات للمـواصـــــفات والمـقـــــاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

وبهدف توفير إستهلاك الطاقة والحفاظ على الموارد الطبيعية للدولة، وفقد أصدرت الهيئة خلال عامين 2012 - 2013 (154,337 ,1) بطاقة لكفاءة الطاقة.

32% ★

15% ★★

27% ★★★

13% ★★★★

13% ★★★★★

United Arab Emirates

هـــيـئة الإمـــــارات للمـواصـــــفات والمـقـــايـيـس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

ENAS ECAS

وضع النظام الوطني للقياس والمعايرة ومراقبة تطبيقه.

- **المترولوجيا العلمية:**

وتعنى بالابحاث والنظريات واصدار وتطوير المواصفات المتعلقة بالقياس واجهزة القياس

- **المترولوجيا القانونية:**

القياسات التي تخضع للرقابة القانونية من الجهات الرسمية المختصة لضمان حماية حقوق المستهلك والامور المتعلقة بالصحة والبيئة

بهدف ضمان حقوق المستهلك والبائع في التعاملات التجارية عملت الهيئة على اصدار:

1. اللائحة التنفيذية بشأن تنظيم اعمال المقاييس القانونية في الدولة
2. اللائحة الاماراتية الالزامية للموازين والأوزان في الدولة ،
3. اللائحة الاماراتية لادوات قياس السوائل الديناميكية (عدادات البترول)،
4. اللائحة الاماراتية لعدادات سيارات الاجرة .

كما عملت الهيئة على استبدال

1. وحدة الجالون بوحدة اللتر في المحطات البترول
2. وحدة القدم بوحدة المتر في المعاملات الرسمية للاراضي
3. وحدة الياردة بوحدة المتر في المعاملات التجارية للاقمشة

- وفي مجال لمترولوجيا العلمية قامت الهيئة في عام 2009 بالتعاقد مع المعهد الفيزيائي الألماني (PTB) وهو من ابرز معاهد القياس الوطنية في العالم لاجراء دراسة جدوى عن نظام القياس في الدولة وانشاء المعهد الوطني للقياس. واوصت الدراسة بان يتم الاستفادة من الإمكانيات الوطنية المتاحة في مختبرات المعايرة وتعيينها كمختبرات وطنية designated Labs حيث تبين من الدراسة ان هذه المختبرات الحالية تغطي 80-90 % من احتياجات المعايرة في الدولة

- وبناء عليه تم توقيع اتفاقية حفظ المعايير الوطنية في عام 2011 مع مختبر دبي المركزي لحفظ المعايير الوطنية في مجالات الكتلة والابعاد والحرارة والضغط ، وتم انشاء معهد الامارات للمترولوجيا (EMI) التابع لمجلس ابوظبي للجودة والمطابقة في عام 2013 بناء على افضل الممارسات الدولية في مجال المعايرة ويضم مختبرات للقياس في اربعة عشر مجالا مختلفا. وستقوم الهيئة في هذا العام بتسمية المختبرات الوطنية وفقا لهذه المستجدات بحيث يتم تسمية مختبرات وطنية معينة في كل مجال من مجالات القياس في الدولة.

اما في مجال المترولوجيا القانونية فتقوم الهيئة بالرقابة على

- الموازين والاوزان التجارية
- العبوات المعبأة مسبقا

وتم تخويل مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة وبلدية دبي بقيام الرقابة على تلك الادوات والمنتجات في امارتي أبوظبي ودبي

كما وضعت الهيئة خطط ضمن استراتيجية 2014-2016 للرقابة على التالي:

- العدادات (الماء ، الكهرباء ، المحروقات ، التاكسي ، الغاز)
- ادوات القياس الطبية
- اجهزة قياس محلل الغاز العادم
- اجهزة قياس مراقبة السرعة (الرادار)

United Arab Emirates

هـــيـئة الإمـــــارات للمـواصـــــفات والمـقـــــاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

ENAS ECAS

United Arab Emirates

هـــيـئة الإمـــــارات للمـواصـــــفات والمـقـــاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

التحقق من الموازين في محلات المجوهرات والاحجار الكريمة

التحقق من الموازين في محلات المجوهرات والاحجار الكريمة في امارة أبوظبي من قبل مجلس ابوظبي للجودة والمطابقة حسب النظام الاماراتي

United Arab Emirates

هـــيـئة الإمـــــارات للمـواصـــــفات والمـقـــاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

تفعيل الرقابة على كمية المنتجات في العبوات المعبأة

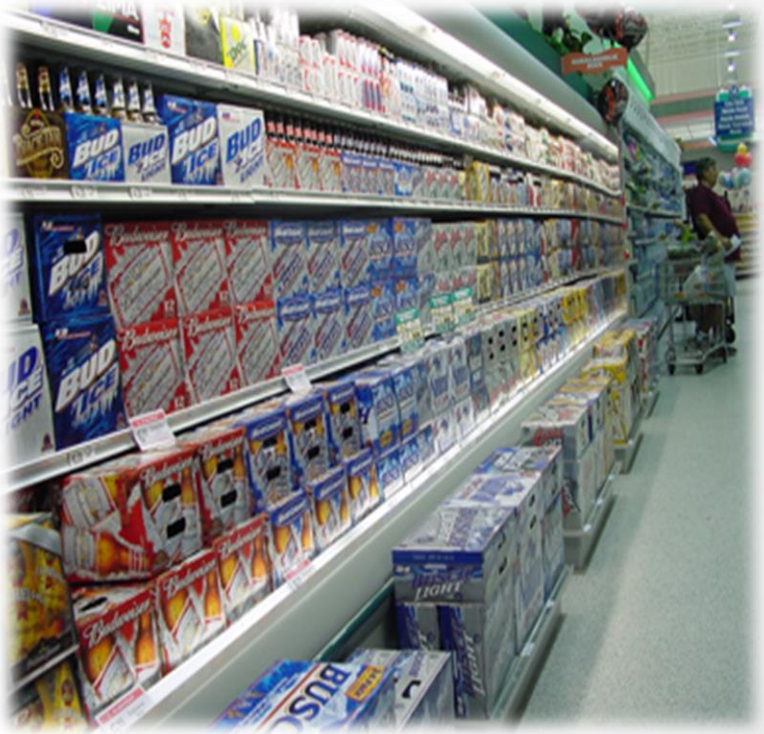

اعتماد وتسجيل مختبرات الفحص والاختبار ومختبرات المعايرة الموجودة بالدولة.

لضمان مواكبة النظم للمعايير الدولية وبهدف رفع الثقة بنتائج القياسات الصادرة عن مختبرات الفحص والمعايرة وجهات التفتيش فقد قامت الهيئة خلال عام 2013 باعتماد (13) جهة تقييم مطابقة جديدة ليصل عدد الجهات المعتمدة إلى (70) جهة ،

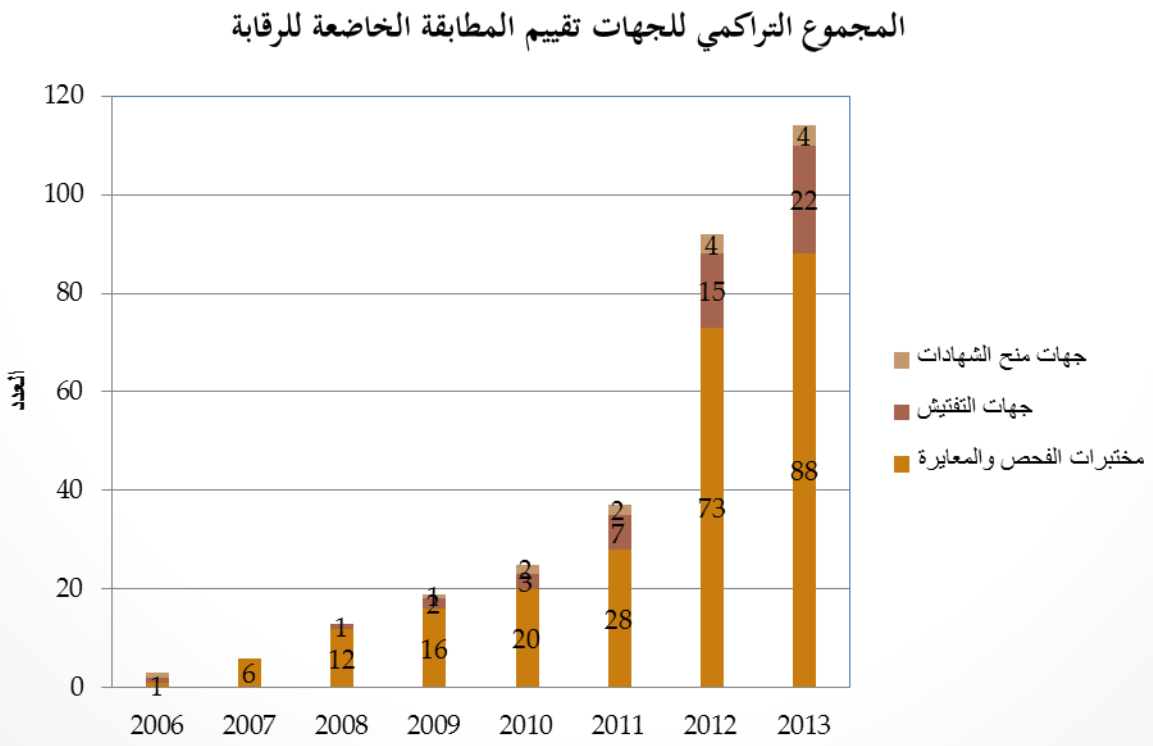

المحـــور المـــؤسسي

(التخطيط الاستراتيجي)

حافظت الهيئة على مستوى ثابت في تحقيق خطتها الاستراتيجية حيث بلغت نسبة الانجاز للخطة الاستراتيجية:

2013 ← %93.1

2012 ← %92.9

2011 ← % 94.2

وقد حققت الهيئة رؤيتها في استراتيجية 2011-2013 « الريادة اقليمياً في مجالات التقييس» والذي يتضح من خلال التالي:

- الفوز بالتصويت لمجلس إدارة منظمة التقييس الدولية (ISO) خلال 2012، للمرة الثانية بعد عام 2008 مما يؤكد على المكانة المتميزة التي حققتها الهيئة على كافة المستويات، ويمكن الدولة من المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواصفات على المستوى الدولي.
- الحصول على الاعتراف الدولي من منظمة IECEE في مجال سلامة المنتجات الكهربائية والذي يسهل عملية التبادل التجاري لهذه المنتجات مع المحافظة على السلامة العامة.
- الحصول على الاعتماد كأول جهة حكومية في المنطقة في مجال منح شهادة المنتج العضوي والترخيص باستخدام علامة IFOAM الدولية للمنتجات العضوية مما يسهل دخول المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية.
- ترأس الهيئة لجنة الأغذية الحلال لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية ، ورئاسة فريق العمل الخليجي للاغذية الحلال مما يمكن الدولة من وضع التوجهات الدولية في هذا القطاع المهم والذي يشهد حجم تداول كبير في الفترة الأخيرة.
- الفاز برئاسة التجمع المترولوجي الخليجي Gulfmet
- الفوز برئاسة اللجنة الفنية الخليجية لقطاع مستحضرات التجميل ومواد العناية الشخصية.

- تمت استضافة المؤتمر الدولي للمعدات والخدمات في المناطق المعرضة لخطر الانفجار لاول مرة في المنطقة دلالة على المكانة الدولية المتميزة التي تحتلها الدولة.
- استضافة المؤتمر الخليجي الأول للسلامة في السيارات.
- بلغ عدد مذكرات التفاهم مع الجهات الاقليمية والدولية 29

فأصبحت بذلك الهيئة مثالا يحتذى به حيث تتبنى دول مجلس التعاون اللوائح الاماراتية الصادرة عن الهيئة في مجال كفاءة الطاقة لأجهزة التكيف والتبريد والغسالات والمجففات ومنتجات الإضاءة والمنتجات البلاستيكية القابلة للتحلل

علاوة على ذلك تستقبل الهيئة وفودا من مؤسسات محلية واقليمية للاطلاع على الممارسات القائمة فيها مثل زيارة وفدكل من تركيا، الهند، لبنان ، دول الخليج، السودان وجمهورية العراق

ومن خلال عضويتها في الجهات العالمية التالية:

- المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وعضو منتخب في مجلس المنظمة (Council)
- نقطة الاستعلام لاتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة (WTO/TBT)
- هيئة الدستور الغذائي (Codex Alimentarius)
- اللجنة الدولية الكهروتقنية IEC
- المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية OIML
- الهيئة الدولية لاعتماد المختبرات ILAC
- معهد المعايير والمقاييس للبلدان الاسلامية SMIIC
- هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
- المنظمة الدولية للمنتجات الزراعية العضوية (IFOAM)

(الاداء المالى)

بلغت الايرادات الذاتية للهيئة في عام 2013 مبلغا مقداره 23080690 درهما وهو ما يشكل 154% من الايرادات المخطط لها ، حيث بلغت نسبة تحقيق الايرادات في عام 2012 مقارنة بالمستهدف 151.7% .

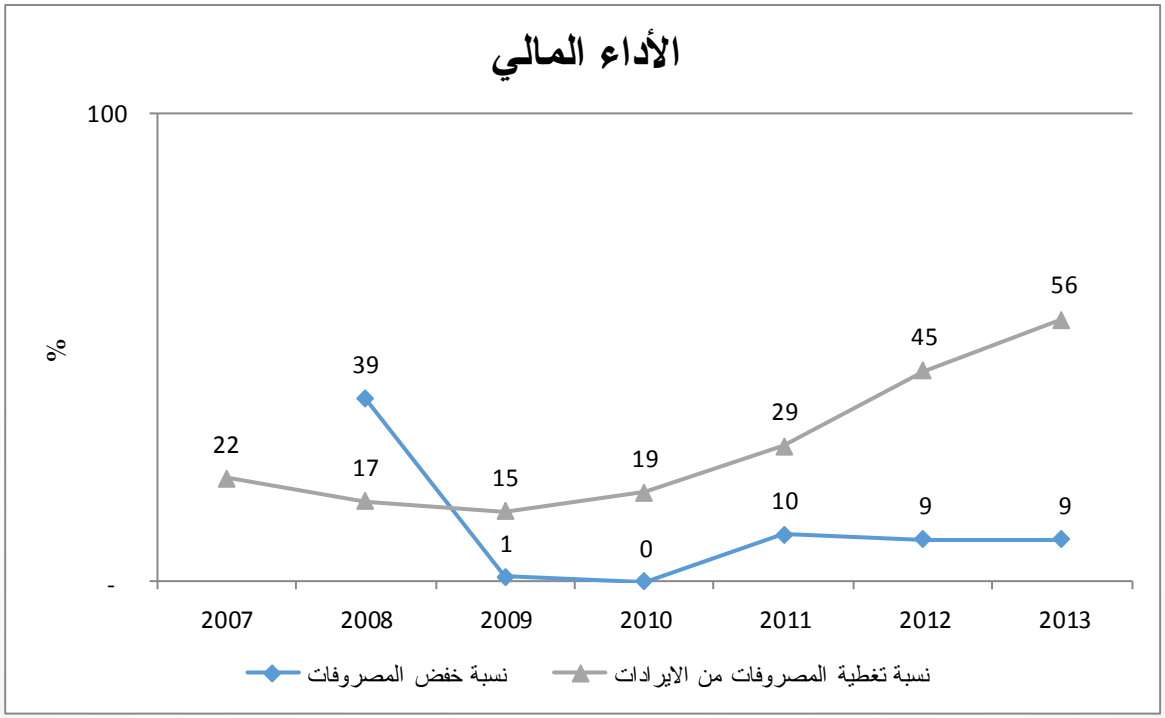

(الكوادر والتوطين)

- يبلغ العدد الاجمالي لموظفي الهيئة 65 موظف ، وقد بلغت نسبة التوطين في عام 2013 %52.31 مقارنة ب 51% محقق في عام 2012

- نسب التوطين في الفئة القيادية والفئة الاشرافية بلغت 100%

- وضعت الهيئة خطط للتوطين والاحلال في الفئة التنفيذية والتخصصية من خلال استقطاب الخريجين في زيارتها للجامعات المختلفة في الدولة ومشاركتها في برامج التوطين وتأهيل المواطنين

تطبق الهيئة نظم ادارة الجودة المتكاملة وفقا للنظم العالمية:

- المواصفة الدولية آيزو/آييسي ISO 17065 الخاص بالجهات المانحة لشهادات المطابقة في ادارة شؤون المطابقة
- المواصفة الدولية آيزو/آييسي ISO 17011 الخاصة بجهات الاعتماد في ادارة الاعتماد
- نظام آيزو ISO 9000 لباقي الادارات الفنية وجميع الادارات المساندة
- نظام امن وسرية المعلومات ISO 26000 لكافة الوحدات التنظيمية
- نظام ادارة التقنية المعلومات ISO 20000

United Arab Emirates

هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

استراتيجية 2014-2016

ENAS

ECAS

الرؤية

2013-2011	2016-2014
الريادة إقليميا في مجالات التقييس	الريادة عالمياً في بناء الثقة في المنتجات وأنظمة الجودة

الاهداف الاستراتيجية للهيئة (2014-2016)

1- ضمان مطابقة المنتجات لبرامج الهيئة الإلزامية في مجال السلامة والحماية الصحية
2- تعزيز الاقتصاد الوطني في قطاعي الصناعة والتجارة ورفع جودة المنتجات المتداولة في الدولة
3- تطوير مرجعيات الفحص والقياس داخل الدولة وفقاً للمعايير الدولية
4- خفض التأثيرات البيئية السلبية للمنتجات والمباني والمركبات
5-ضمان تقديم الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية

مبادرات الهيئة المقترحة في الدورة الإستراتيجية الثالثة 2014-2016

الهدف الإستراتيجي الأول: حماية الأسواق من المنتجات غير المطابقة للوائح وأنظمة الهيئة	
-1	توسيع مجال نظام تقويم المطابقة الإماراتي
-2	تسجيل المنتجات الخاضعة لبرامج تقويم المطابقة الإماراتية
-3	مسح الأسواق للمنتجات
-4	التكامل مع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية
-5	إصدار اللوائح الفنية
-6	إدارة نقطة الاستعلام

مبادرات الهيئة المقترحة في الدورة الإستراتيجية الثالثة 2014-2016

الهدف الإستراتيجي الثاني: حماية حقوق التاجر والمستهلك بضمان سلامة ودقة اجهزة القياس في الدولة	
خدمة التحقق المترولوجي	1-
توسيع مجال خدمة التحقق المترولوجي	2-

مبادرات الهيئة المقترحة في الدورة الإستراتيجية الثالثة 2014-2016

الهدف الإستراتيجي الثالث: تنظيم أعمال جهات تقييم المطابقة العاملة فى الدولة ورفع كفاءتها	
1-	تطبيق نظام تنظيم جهات تقييم المطابقة
2-	توسيع مجال نظام تنظيم أعمال جهات تقييم المطابقة

مبادرات الهيئة المقترحة في الدورة الإستراتيجية الثالثة 2014-2016

الهدف الإستراتيجي الرابع: الدعم الفنى لقطاعى الصناعة والتجارة فى الدولة فى مجالات البنية التحتية للجودة	
1-	إصدار المواصفات القياسية الإماراتية
2-	توفير مراجع القياس الوطنية
3-	منح علامة الجودة الاماراتية للمنتجات المستوردة والمنتجات الوطنية
4-	السعي للحصول على الاعترافات الثنائية والاقليمية والدولية لأنظمة الهيئة والاستمرار في عضويات المنظمات الدولية والإقليمية والمشاركة بأعمالها

هـيـئـة الإمـارات للمـواصـفات والمـقـاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

مبادرات الهيئة المقترحة في الدورة الإستراتيجية الثالثة 2014-2016

الهدف الإستراتيجي الخامس: بناء قدرات الهيئة وفق معايير التميز والجودة والكفاءة	
1-	إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية
2-	إدارة المشتريات وفق أفضل الممارسات العالمية
3-	تطبيق أفضل ممارسات الموارد البشرية
4-	ضمان تطبيق معايير الجودة والتميز
5-	ضمان تحقيق الاتصال الداخلي والخارجي
6-	تطبيق أفضل الممارسات العالمية في القيادة
7-	وضع وتطوير الخطة الاستراتيجية وقياس الأداء
8-	توفير أفضل الخدمات القانونية
9-	توفير أحدث خدمات تقنية المعلومات
10-	توفير خدمات مشتركه لكافة الوحدات التنظيمية بكفاءة عالية
11-	الاستفسارات
12-	تسويق خدمات الهيئة
13-	نشر الوعي والتدريب

United Arab Emirates

هـــيـئة الإمـــــارات للمـواصـــــفات والمـقـــاييس
Emirates Authority For Standardization & Metrology

شكـــــــــــــــــراً

ENAS

ECAS

ملحق رقم (4)

نص الرسالتين الواردتين من الحكومة

بشأن الموافقة على مناقشة موضوعي

" سياسة وزارة الصحة " و " سياسة وزارة التربية والتعليم

في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات "

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF STATE FOR
FEDERAL NATIONAL COUNCIL AFFAIRS
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الدولة
لشؤون المجلس الوطني الإتحادي
مكتب الوزير

التاريخ: 5/جمادى الأولى/1435 هـ
الموافق: 2014/03/06م

المرجع: و.د.م.ط/ أ.ت.م /136/1403

معالي الأخ/ محمد أحمد المر المحترم
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الصحة "

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الموقر. وبالإشارة إلى كتابكم رقم (أ/ر/2014/136/1/9) بتاريخ 2014/01/23 بشأن رغبة المجلس الوطني الاتحادي بمناقشة موضوع " سياسة وزارة الصحة "، وذلك وفقا لنص المادة (92) من الدستور.

نفيد معاليكم علماً بأنه قد تم عرض الموضوع المشار إليه أعلاه على مجلس الوزراء الموقر، وجاء قرار المجلس رقم (40 / 2و/7) لسنة 2014 بالموافقة على مناقشة الموضوع وفقاً للمحاور الواردة في طلبكم.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

د. أنور محمد قرقاش
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: أ/ر/٢٥٥/١/٩/٢٠١٤
تاريخ: ٢٠١٤/٣/١٦

المرفقات:
- قرار مجلس الوزراء رقم (40 / 2و/7) لسنة 2014

نسخة إلى:
- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة وكيل الوزارة المساعد ش.م. و
- الحفظ أ.ن

UNITED ARAB EMIRATES
THE CABINET

الإمارات العربية المتحدة
مجلس الوزراء

الرقم : أم و/ 19 / 348

التاريخ : 2014/02/23

قرار مجلس الوزراء رقم (40/2و/7) لسنة 2014
الجلسة رقم (2)

معالي الأخ الدكتور/ أنور محمد قرقاش **الموقر**
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : طلب المجلس الوطني الاتحادي الموافقة على مناقشة موضوع سياسة وزارة الصحة

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم و.د.م.ط/أ.ت.م/041/1401 بتاريخ 2014/01/23م بشأن الموضوع أعلاه.

أرجو التفضل بالإحاطة بأن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2014/02/23م، قد وافق على طلب المجلس الوطني الاتحادي مناقشة موضوع سياسة وزارة الصحة وذلك وفقاً للمحاور الواردة في مذكرتكم المشار إليها أعلاه.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

محمد عبدالله القرقاوي
وزير شؤون مجلس الوزراء

المرفقات:
- مذكرة وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.

نسخة إلى:
- وزارة الصحة.

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF STATE FOR
FEDERAL NATIONAL COUNCIL AFFAIRS
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الدولة
لشؤون المجلس الوطني الإتحادي
مكتب الوزير

التاريخ: 05/جمادى الاولى/1435 هـ
الموافق: 06/03/2014م

المرجع: و.د.م.ط/ا.ت.م/135/1403

معالي الأخ / محمد أحمد المر المحترم
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شان نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات".

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الموقر. وبالإشارة إلى كتابكم رقم (د/ر/2013/1476/1/9) بتاريخ 2013/12/26 بشأن رغبة المجلس الوطني الاتحادي بمناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شان نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات "، وذلك وفقا لنص المادة (92) من الدستور.

نفيد معاليكم علماً بأنه قد تم عرض الموضوع المشار إليه أعلاه على مجلس الوزراء الموقر، وجاء قرار المجلس رقم (39 / 2و/6) لسنة 2014 بالموافقة على مناقشة الموضوع وفقاً للمحاور الواردة في طلبكم.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

د. أنور محمد قرقاش
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: ٢٠١٤/٢٥٤/١/٩/أ
تاريخ: ٢٠١٤/٣/٦

المرفقات:
- قرار مجلس الوزراء رقم (39 / 2و/6) لسنة 2014

نسخة إلى:
- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة وكيل الوزارة المساعد ش.م. و
- المحفظ أ.ن

UNITED ARAB EMIRATES
THE CABINET

الإمارات العربية المتحدة
مجلس الوزراء

التاريخ : 2014/02/23

الرقم : أم و/ 19 / 346

قرار مجلس الوزراء رقم (2/39و/6) لسنة 2014

الجلسة رقم (2)

معالي الأخ الدكتور/ أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : طلب المجلس الوطني الاتحادي مناقشة موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم و.د.م.ط/أ.ت.م/903/1312 بتاريخ 2013/12/30م بشأن الموضوع أعلاه.

أرجو التفضل بالإحاطة بأن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2014/02/23م، قد وافق على طلب المجلس الوطني الاتحادي مناقشة موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات وفقاً للمحاور الواردة في مذكرتكم المشار إليها أعلاه.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

محمد عبدالله القرقاوي

وزير شؤون مجلس الوزراء

المرفقات:

- مذكرة وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.

نسخة إلى:

- وزارة التربية والتعليم.

ملحق رقم (5)

ملخص

أهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته التاسعة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2014/3/11م

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال " الرقابة على أنشطة الشركات في المناطق الحرة بالدولة " .
2. رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال " ارتفاع أسعار جلب العمالة المنزلية " .

البند الثالث : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / مصبح بالعجيد الكتبي حول " توطين قطاع السياحة في الدولة " .
2. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / د. شيخة عيسى العري حول " إنشاء مبنى جديد لمؤسسة الامارات للاتصالات (اتصالات) بإمارة أم القيوين" .
3. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / سعيد ناصر الخاطري حول " الحفاظ على الأراضي الزراعية " .
4. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " دور الوزارة في حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " .
5. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول "الإجراءات التي تقوم بها الهيئة لمراقبة الأغذية المعدلة وراثيا والموجودة في الأسواق المحلية" .

البند الرابع: الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند الخامس : ما يستجد من أعمال :

1. الرسائل الواردة إلى المجلس:

1- رسالة واردة من معالي/ د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي في شأن توصيات المجلس حول موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الاعلامية في الدولة".

2- **موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع عام:**

1- موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع" سياسة وزارة الصحة".

2- موافقة مجلس الوزراء على مناقشة موضوع" سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات".

3- **مشروعات القوانين المحالة من الحكومة:**

- مشروع قانون اتحادي بتعديل القانون الاتحادي رقم(2)لسنة 1989 في شان" السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في الدولة".

4- طلبات الأعضاء :

طلب مقدم من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي بالانسحاب من لجنة فحص الطعون والشكاوى وانضمام سعادة العضو / محمد بطي القبيسي بدلاً عنه .

- **الخلاصة:**

- تضمنت الجلسة **خمسة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة **السؤال الأول** الذي كان حول " توطين قطاع السياحة في الدولة " حيث أكد معالي/ وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار في معرض إجابته عنه على قيام المجلس الوطني للسياحة والآثار حالياً بإعداد استراتيجية لتوطين الوظائف في قطاع السياحة.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بضرورة التنسيق بين المجلس الوطني للسياحة والآثار والجهات المحلية بشأن التوطين في القطاع السياحي.

- وبعدها انتقل لمناقشة **السؤال الثاني** الذي كان حول " إنشاء مبنى جديد لمؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) بإمارة أم القيوين" حيث أكد معالي/ وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي في معرض إجابته عنه على استعداد المؤسسة لتوفير كل ما يدعم راحة المشتركين في حال الحاجة لإنشاء أو استئجار مبنى وفق الخطط التنموية المستقبلية.

- في حين **طالبت سعادة العضو** في تعقيبها بإنشاء مبنى جديد لمؤسسة الإمارات للاتصالات يتناسب مع الخدمات التي يقدمها للمراجعين في الإمارة والمناطق المجاورة لها.

- أما ما يتعلق **بالسؤال الثالث** الذي كان حول " الحفاظ على الأراضي الزراعية "حيث أكد معالي/ وزير البيئة والمياه في معرض إجابته عنه على أن الجهات المحلية هي المختصة بالرقابة على سوء استغلال ملاك الأراضي الزراعية لغير الأغراض المخصصة لها.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بالحفاظ على الأراضي الزراعية وضمان عدم استغلالها في غير الأغراض المخصصة لها.

- وبخصوص **السؤال الرابع** الذي كان حول " دور الوزارة في حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " فقد أكد معالي / وزير البيئة والمياه في معرض إجابته عنه على وجود العديد من الجهود المقدمة من الوزارة لدعم المواطنين العاملين بمهنتي صيد الأسماك والزراعة.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بوضع استراتيجية تأمين شاملة للمواطنين العاملين بمهنتي صيد الأسماك والزراعة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر العاملين بتلك المهن.

- أما ما يخص **السؤال الخامس** الذي كان حول "الإجراءات التي تقوم بها الهيئة لمراقبة الأغذية المعدلة وراثيا والموجودة في الأسواق المحلية" فقد أكد معالي / وزير البيئة والمياه في معرض

إجابته عنه على وجود مشروع اتحادي بشأن السلامة الغذائية والذي سيتضمن الرقابة على الأغذية المعدلة الوراثية الموجودة في أسواق الدولة.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بوجود إطار قانوني اتحادي للرقابة على الأغذية وخاصة الأغذية المعدلة وراثياً الموجودة في أسواق الدولة للحفاظ على الصحة العامة للمستهلكين .

- **واختتم المجلس مناقشاته بمناقشة موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة " وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها:** الاستفسار عن الخطة الإعلامية التي اعتمدتها الهيئة لتثقيف المستهلكين وتعرفيهم بدور الهيئة بالإضافة إلى توعيتهم بمضار المنتجات المغشوشة والمقلدة.

- **وفي معرض رد الحكومة على هذه الاستفسارات والملاحظات أكدت على** أن الهيئة تتفق مع المجلس بأن هناك تقصيراً في الجانب الإعلامي والتوعوي بسبب انشغال الهيئة بتطوير الأنظمة خلال هذه الفترة، وستعمل على وضع خطة إعلامية لتثقيف المستهلكين وتوعيتهم بالمنتجات والسلع.

- **وفي نهاية النقاش** وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى لجنة شؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في الجلسة القادمة .

ـ وقائع الجلسة :

ـ عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته التاسعة في دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة و ست عشرة دقيقة صباحاً بتاريخ 10 جمادى الأولى سنة 1435هـ الموافق 11 مارس2014م ، برئاسة معالي/ محمد أحمد المر- رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ، ومعالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني ، ومعالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس.

ـ وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول "توطين قطاع السياحة في الدولة " المقدم من سعادة العضو/ مصبح بالعجيد الكتبي إلى معالي الشيخ/ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار، حيث أكد معاليه في معرض إجابته عنه على أن :

ـ هناك العديد من الأسباب التي تعوق تحقيق توطين القطاع السياحي في الدولة منها أسباب تتعلق بظروف العمل ومتطلباته، بالإضافة إلى أسباب اجتماعية لا تجذب المواطنين للعمل في القطاع السياحي.

ـ تشير الإحصاءات المتاحة أن نسبة المواطنين العاملين في القطاع السياحي تبلغ (2)% وهي نسبة قريبة من نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص.

ـ التأكيد على أن دور المجلس الوطني للسياحة والآثار دور تنسيقي فقط وجميع الأنشطة السياحية خاضعة للحكومات المحلية.

ـ هناك العديد من الإجراءات التي اتخذت من قبل المجلس الوطني للسياحة والآثار لتحقيق التوطين في قطاع السياحة منها:

أ- تشكيل لجنة لتوطين قطاع السياحة تضم جميع الجهات المعنية.

ب- الاقتراح بإنشاء قانون لتنظيم مهنة الإرشاد السياحي في الدولة.

ت- إطلاق جوائز التميز في مجال التوطين في القطاع السياحي.

ـ التأكيد على قيام المجلس الوطني للسياحة والآثار حالياً بإعداد استراتيجية لتوطين الوظائف في قطاع السياحة.

- تم الانتهاء من وضع دليل شامل عن الأماكن الأثرية في الدولة لاستخدامه في الإرشاد السياحي.

- هناك تنسيق مع الجهات المحلية في شأن المشاركة في المعارض الخارجية التي تستقطب السياح إلى الدولة.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التنويه إلى وجود سياح غير مواطنين يقدمون معلومات مغلوطة عن الأماكن السياحية في الدولة.

- الاستفسار عن الخطط والبرامج التي يقوم بها المجلس لتوطين القطاع السياحي في الدولة.

-الاستفسار عن وجود تنسيق بين المجلس الوطني للسياحة والآثار والجهات المحلية بشأن التوطين في القطاع السياحي.

- الإشارة إلى استقالة (60)% من المواطنين العاملين في القطاع السياحي لأسباب عديدة منها المزايا الممنوحة لهم. .

- وقد اكتفى سعادة العضو/ مصبح بالعجيد الكتبي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين .

- ثم انتقل المجلس بعدها الى مناقشة السؤال الثاني الذي كان حول" إنشاء مبنى جديد لمؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) بإمارة أم القيوين" المقدم من سعادة العضو/ د. شيخة عيسى العري إلى معالي/ د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ،حيث أكد معاليه في معرض إجابته عنه على الآتي :

- الإشارة إلى قيام المؤسسة في إمارة القيوين بتوفير الشبكات الأرضية عالية السرعة للأنترنت والخدمات الصوتية وخدمات الهاتف المتحرك بشبكاتها المتطورة.

- التأكيد على وجود دراسات مستمرة لمؤسسة الامارات للاتصالات لتطوير مرافقها ومبانيها في جميع إمارات الدولة وفقاً لمعطيات نموها.

-الإشارة إلى إنشاء مركز مبيعات الأفراد بالإضافة إلى وجود مكتب لخدمة الدوائر الحكومية وكبار الشخصيات.

- التنويه إلى استعداد المؤسسة توفير كل ما يدعم راحة المشتركين في حال الحاجة لإنشاء أو استئجار مبنى وفق الخطط التنموية المستقبلية.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكدت عليها سعادة العضو في تعقيبها على رد معالي الوزير هي:

- التنويه إلى أن مبنى مؤسسة الإمارات للاتصالات في إمارة أم القيوين تم إنشائه في بداية السبعينات من القرن الماضي في مساحة لا تتعدى (20) متراً مربعاً.

-الإشارة إلى ضيق مساحة مبنى مؤسسة الإمارات للاتصالات وعدم استيعابه لأعداد العاملين فيه ، وعدم تخصيص مكان للنساء المراجعين.

- المطالبة بإنشاء مبنى جديد لمؤسسة الامارات للاتصالات يتناسب مع الخدمات التي يقدمها للمراجعين في الإمارة والمناطق المجاورة لها.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ د. شيخة عيسى العري بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- وناقش المجلس بعد ذلك السؤال الثالث الذي كان حول " الحفاظ على الأراضي الزراعية " المقدم من سعادة العضو/ سعيد ناصر الخاطري إلى معالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه، حيث أكد معاليه في معرض إجابته عنه على :

- التأكيد على وجود استراتيجية حكومية وتشريعات اتحادية للحفاظ على القطاع الزراعي الذي يضم أكثر من (40) ألف مزرعة.

- هناك العديد من الخدمات التي تقدمها الوزارة للمزارعين منها الإرشاد الزراعي والخدمات المساندة لمكافحة الآفات الزراعية.

- هناك دراسة تم تنفيذها مؤخراً بشأن مسح التربة في الإمارات الشمالية وتم تقديمها للجهات المحلية المختصة باستغلال الأراضي الزراعية.

- التأكيد على أن الجهات المحلية هي الجهات المختصة بالرقابة على سوء استغلال ملاك الأراضي الزراعية لغير الأغراض المخصصة لها.

- أطلقت الوزارة العديد من المبادرات للحفاظ على الأراضي الزراعية مثل مبادرة "نخيل " للحفاظ على شجرة النخيل في الدولة.

- التأكيد على وجود تنسيق مع الجهات المحلية للحفاظ على الأراضي الزراعية في ظل وجود هجرة لهذه الأراضي من قبل مالكيها بسبب شح المياه.

-هناك مشروع قانون للموارد المائية سيضع تأطير شامل لاستخدام المياه الجوفية وحفر الآبار الارتوازية.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى قيام ملاك الأراضي الزراعية باستغلال أراضيهم في غير الأغراض المرخص لهم بها كبناء وحدات سكنية وتأجيرها للعمال نتيجة لقلة الدعم المقدم للمزارعين.

- الاستفسار عن دور الوزارة في الحفاظ على الأراضي الزراعية وضمان عدم استغلاليتها في غير الأغراض المخصصة لها.

- التساؤل عن وجود تنسيق بين الوزارة والجهات المحلية من أجل الحفاظ على الأراضي الزراعية.

- المطالبة بتنظيم دور الجمعيات الزراعية في الدولة بشأن تسويق المنتجات الزراعية.

- الاقتراح بتقنين حفر الآبار الارتوازية للحفاظ على المياه الجوفية وفرض النظم الحديثة في الري.

- المطالبة بالإشراف على أسعار المواد الزراعية وتوفيرها بأسعار مناسبة للمزارعين.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ سعيد ناصر الخاطري بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة السؤال الرابع الذي كان حول " دور الوزارة في حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش إلى معالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه ،حيث أكد معاليه في معرض إجابته عنه على الآتي :

- التنويه إلى وجود أكثر من (6500) قارب صيد مسجل لدى وزارة البيئة والمياه.

- الإشارة إلى قيام الحكومة في الآونة الأخيرة بتطوير البنية التحتية للصيادين من خلال إنشاء أكثر من (24) ميناء ،وتوفير مستلزمات الصيد وورش إصلاح قوارب الصيد.

- تم سن العديد من التشريعات التي تهدف إلى الحفاظ على الثروات المائية وتنميتها.

- التأكيد على وجود تواصل دائم وزيارات ميدانية من قبل الوزارة للاطلاع على احتياجات الصيادين والمزارعين .

- التأكيد على وجود العديد من الجهود المقدمة من قبل الوزارة لدعم المواطنين العاملين بمهنتي صيد الأسماك والزراعة.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الاستفسار عن نتائج قياس تنفيذ الميزانية للسنوات الثلاث القادمة فيما يخص حماية المواطنين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة.

- الاستفهام عن مساهمة مهنتي صيد الأسماك والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي للدولة.

- الاستفسار عن وجود زيارات ميدانية لقيادات وزارة البيئة والمياه للاطلاع على احتياجات المزارعين والصيادين.

- هناك بعض القرارات التي تصدرها الوزارة دون أخذ رأي العاملين في مهنة الصيد والذي سيساهم في هجرة المهنة.

- المطالبة بوضع استراتيجية تأمين شاملة للمواطنين العاملين بمهنتي صيد الأسماك والزراعة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر العاملين بتلك المهن.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين، وطالب المجلس بتبني دراسة موضوع "سياسة وزارة البيئة والمياه بشأن حماية المواطنين العاملين بمهنتي صيد الأسماك والزراعة".

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال الخامس الذي كان حول "الإجراءات التي تقوم بها الهيئة لمراقبة الأغذية المعدلة وراثيا والموجودة في الأسواق المحلية" المقدم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي إلى معالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه ،حيث أكد معاليه في معرض إجابته عنه على :

- أصدرت الحكومة من خلال اللجنة الوطنية لسلامة الأغذية التي تترأسها وزارة البيئة والمياه وتضم في عضويتها جميع الجهات المعنية العديد من التشريعات التي تراقب الأغذية المعدلة وراثياً والموجودة في سوق الدولة.

- التنويه إلى تفاوت الإجراءات بين الدول في شأن الرقابة على الأغذية المعدلة وراثياً .

- الإشارة إلى أن الضرر الذي يترتب على الأغذية المعدلة وراثياً يكون أثره بيئي على الإنتاج وليس على السلامة الصحية للمستهلكين.

- التأكيد على وجود مشروع اتحادي بشأن السلامة الغذائية والذي سيتضمن الرقابة على الأغذية المعدلة وراثياً الموجودة في أسواق الدولة.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الاستفسار عن الإجراءات التي تقوم بها الوزارة لمراقبة الأغذية المعدلة وراثياً الموجودة في أسواق الدولة.

-التنويه إلى ضرورة وجود إطار قانوني اتحادي للرقابة على الأغذية وخاصة الأغذية المعدلة وراثياً الموجودة في أسواق الدولة للحفاظ على الصحة العامة للمستهلكين .

- الاقتراح بإصدار دليل عن الأغذية المعدلة وراثياً للمستهلكين في أسواق الدولة.

- المطالبة بوضع معلومات واضحة في بطاقة المنتج للأغذية المعدلة وراثياً في الدولة.

- التأكيد على أهمية إنشاء هيئة اتحادية للرقابة الغذائية والأدوية.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل بعدها إلى مناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع " سياسة هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة " ، وقد وكانت أهم الملاحظات والاستفسارات التي طرحت من قبل السادة الأعضاء على التقرير هي:

- ضعف التعاون بين هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في تزويد اللجنة بالمعلومات التي تدعم التقرير.

- وقد جاء رد معالي /د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه- رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس على هذه الاستفسارات والملاحظات والأفكار كالآتي :

- التأكيد على أهمية تعاون الهيئة مع المجلس في تزويده بكافة المعلومات المطلوبة عن عمل الهيئة تحقيقاً للمصلحة الوطنية .

- وقد كانت أهم الاستفسارات والأفكار والآراء التي طرحت من قبل السادة الأعضاء حول الموضوع هي :

- الاستفسار عن مدى استفادة الهيئة من البرامج والمبادرات الحكومية مثل الحكومة الذكية ورؤية الإمارات 2021م وغيرها بحيث تساهم في دعم القطاعات المختلفة .

- التساؤل عن نسبة إنجاز الخطة الاستراتيجية للهيئة للأعوام (2011م-2013م) ودورها في تعزيز مكانة الدولة اقتصادياً على الصعيدين المحلي والعالمي ورفع الصحة والسلامة حسب اختصاصات الهيئة .

- الاستفهام عن دور الهيئة في إيجاد التكامل بين القطاعين الاتحادي والمحلي في مجال المواصفات والمقاييس.

- الاستفسار عن دور الهيئة في استثمار حدث إكسبو 2020م لتعزيز الصادرات الوطنية وتسويقها عالمياً ورفع جودة معايير وشروط استيراد السلع والمنتجات من الخارج .

- التساؤل عن نسبة الإنجاز التي حققتها الهيئة في استراتيجيتها للأعوام (2011م-2013م) فيما يتعلق ببرامج التعاون بين الهيئة والجهات المختصة الاتحادية والمحلية.

- الاستفهام عن التحديات التي تواجه الهيئة في التعاون مع الجهات المختصة الاتحادية والمحلية لتنفيذ استراتيجيتها (21014م – 2016م) .

- الاستفسار عن مدى استفادة الهيئة من عقد القمة الحكومية الثانية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية .

- التساؤل عن التعديلات التي أدخلتها الهيئة على خطتها الاستراتيجية بناء على مخرجات القمة الحكومية .

- الاستفسار عن مدى مطابقة استراتيجية الهيئة في شأن الصحة والسلامة مع استراتيجية الجهات المختصة الاتحادية والمحلية (2011م -2013م) .

- التساؤل عن مجالات التعاون والتنسيق بين الهيئة والجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المختصة بشأن اعتماد الجهات المنتجة أو المستوردة للمواد الاستهلاكية والغذائية .

- الاستفسار عن الخطة الإعلامية التي اعتمدتها الهيئة لتثقيف المستهلكين وتعرفيهم بدور الهيئة بالإضافة إلى توعيتهم بمضار المنتجات المغشوشة والمقلدة وضرورة قراءة البطاقة المرفقة بالمنتج.

- الاستفسار عن وجود نظام وطني يشارك فيه جميع أفراد المجتمع من خلال لجان معينة تشارك الهيئة في وضع المواصفات والمقاييس لجميع السلع والمنتجات .

- الاستفهام عن آلية الرقابة على المنتجين المحليين للمواد الزراعية .

- التساؤل عن كيفية الرقابة على البائعين المتجولين للسلع الغذائية وخاصة الزراعية .

- الاستفسار عن الخطة الزمنية للهيئة من أجل استكمال إصدار المواصفات والمعايير الخاصة بجميع السلع المتداولة في أسواق الدولة والتي قدرت بأكثر من (200) ألف سلعة ومنتج تم اعتماد (6500) مواصفة فقط لها .

- الاستفهام عن مدى تعاون الجهات الاتحادية والمحلية في تطبيق ضوابط أو شروط منح شهادات الجودة وشهادات المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة لدى الهيئة.

- الاستفسار عن كيفية تأكد الهيئة من خلو الأسواق المحلية من السلع الغذائية التي لا تنطبق عليها المواصفات والمقاييس المعتمدة لدى الهيئة.

- المطالبة بالتعاقد مع جهات مختصة بالتقييس والمعايرة في الدول المصدرة للسلع والمنتجات وخصوصاً الغذائية ،لتتناسب مع مواصفات وشروط الدولة.

- الاستفسار عن الجهة التي تقوم بمراقبة السلع والمنتجات في الدول المصدرة إلى الإمارات في الوقت الحالي.

- التساؤل عن خطة الهيئة خلال السنوات القادمة في شأن إصدار المواصفات والمقاييس لجميع السلع والمنتجات والخدمات استعداداً لاستضافة المعرض الدولي "إكسبو2020".

- التنويه إلى ضرورة توحيد إجراءات دخول السلع والمنتجات عبر منافذ الدولة .

- الاستفسار عن أسباب التأخر في إنشاء المعهد الوطني للقياس على الرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء رقم (31)لسنة 2006م في شأن إنشاء هذا المعهد.

- الإشارة إلى ضرورة وضع استراتيجية حكومية لتطوير المعهد الوطني للقياس عند إنشائه وتأهيل كوادر وطنية في هذا المجال.

- التنويه إلى تسبب الكثير من السلع غير المطابقة للمواصفات والمعايير الوطنية في حدوث وفيات وأمراض حيث تسببت الإطارات غير المطابقة للمواصفات إلى حدوث (88) حالة وفاة و(656) إصابة خلال الأعوام الماضية(2010-2012م)،بالإضافة إلى تسبب بعض الملابس في أمراض جلدية.

- الإشارة إلى إمكانية استفادة الهيئة من المواصفات العالمية للأغذية في بعض الدول والتي يمكن تطبيقها على السلع الغذائية في الدولة.

- الاستفسار عن العوائق التي تواجه الهيئة في توحيد الجهود المبذولة من قبل الجهات المختصة في شأن أعمال التقييس والمعايرة، وتنسيق تطبيقها مع الجهات المختصة بالتفتيش والمنافذ والحدود والجمارك.

- الاستفهام عن خطة الهيئة للتكامل مع الجهات المحلية المختصة والمؤسسات الخاصة المختصة بأعمال المختبرات والقياس.

- التساؤل عن خطة الهيئة في توصيف ووضع معايير خاصة لكافة الخدمات المقدمة وخاصة أن اقتصاد الدولة يقوم على الكثير من هذه الخدمات.

- الاستفسار عن وجود وثيقة مشتركة بين الهيئة والتجار في شأن الرقابة على السلع.

- التأكيد على ضرورة أن تكون الهيئة هي الجهة الاتحادية الرسمية التي تتدرج تحتها كافة الجهات الرقابية المحلية في الدولة.

- التساؤل عن قيام الهيئة بسحب أي منتج من بقية أسواق الدولة في حال قيام بعض الجهات المحلية المختصة كجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية مثلاً بسحبه من أسواق الإمارة بناء على نتائج الفحوصات المخبرية التي تم التوصل إليها.

- الاستفهام عن الاختبارات التي تقوم بها الهيئة لقياس نسبة المعادن الثقيلة في المواد الغذائية كالرصاص والزنك والزئبق لما من أثر سيئ على صحة الإنسان.

- الاستفسار عن دور الهيئة في دعم الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة كي تكون معتمدة وفق المواصفات والمقاييس العالمية التي تجعلها قادرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية.

- وقد جاء رد معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه- رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس على هذه الاستفسارات والملاحظات والأفكار كالآتي :

- الإشارة إلى أن الهيئة مطالبة بتنفيذ المبادرات الحكومية مثل الحكومة الذكية حيث تم تحويل كافة الخدمات التي تقدمها إلى خدمات إلكترونية ذكية.

- هناك تنسيق بين الهيئة والسلطات المحلية في شأن تقديم خدمات المعايرة القانونية مثل مجلس أبوظبي للجودة، وكذلك بلدية دبي وغيرها من الجهات المحلية الأخرى المختصة من أجل تعزيز المصداقية والثقة بما يقدم في الدولة من سلع أو خدمات.

- الأنظمة التي تضعها الهيئة تهدف إلى السلامة وحماية الإنسان والبيئة وتقنين جودة الأغذية حيث تستورد الدولة (10) مليون طن سنوياً من الأغذية، تبلغ نسبة الأغذية غير المطابقة للمواصفات والمقاييس منها (3%).

- عمل الجهات المحلية أكبر لكونها جهات تنفيذية والهيئة جهة تشريعية لوضع الأنظمة والمعايير بالتعاون مع الجهات المحلية .

- تتكامل الجهود بين الهيئة والجهات المحلية المختصة الأخرى للتغلب على كافة التحديات التي تواجه الهيئة في شأن تطبيق الهيئة لاستراتيجيتها فيما يتعلق بموضوع صحة وسلامة السلع حيث قامت بعض هذه الجهات بتطوير المختبرات ومعايير إصدار شهادات الاعتماد للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

- أصبحت دولة الإمارات مرجعية في تطوير وتقديم الخدمات الحكومية من خلال أنظمة الجودة، حيث قامت بإطلاق أول مواصفة للعمل الحكومي المميز أثناء عقد القمة الحكومية الثانية وتم اعتمادها كمواصفة قياسية عربية لتقييم مراكز الخدمة ومقدمي الخدمة، وبحكم اختصاص الهيئة قامت بتطوير خدماتها مع الشركاء الآخرين للاستفادة منها داخل أو خارج الدولة.

- تم الانتهاء من استراتيجية (2011م -2013م) وقد عرض ما أنجز منها على المجلس، وتسعى الهيئة لفتح مجالات أكبر لاعتماد الجهات المشاركة في تقديم الخدمة بإطار قانوني يضمن كافة مجالات تقديم الخدمة.

- تتفق الهيئة بأن هناك تقصيراً في الجانب الإعلامي والتوعوي بسبب انشغال الهيئة بتطوير الأنظمة، فهناك نظام مانع المطور في مجلس أبوظبي للجودة وهو مطروح على مستوى الدولة وتم دراسته مع وزارة الاقتصاد لتطبيقه في شأن استدعاء السلع وسحبها.

- التأكيد على إشراك ذوي الاختصاص مع هيئة المواصفات والمقاييس في إصدار وتطوير المواصفات والمقاييس لجميع السلع والمنتجات والخدمات ،بالإضافة إلى الاستفادة من بعض الأشخاص المشتركين في البرامج العالمية المختصة بإصدار وتطوير المواصفات القياسية .

- يوجد لدى الهيئة مواصفات ومقاييس خاصة للمواد الزراعية ويتم تطبيقها من قبل وزارة البيئة والمياه والسلطات المحلية في الأسواق المحلية.

- يجرى حالياً دراسة مع الجهات المعنية لوضع تشريع ينظم عمل البائعين المتجولين وخاصة من يبيعون السلع الغذائية.

- التأكيد على أنه يتم التعامل مع السلع كمجموعات معنية وليس كأعداد ويتم تحديد مواصفاتها وفق الأصناف التي تنتمي إليها السلع والذي ساهم في وجود مواصفات ومقاييس لمعظم السلع الاستهلاكية في أسواق الدولة.

- الإشارة إلى أنه يصعب التأكد من توافر جميع المواصفات القياسية التي تعتمدها الهيئة على السلع وخاصة السلع الغذائية في أسواق الدولة حيث هناك بعض السلع تفسد وتصبح غير صالحة للاستهلاك أثناء التخزين أو النقل وكذلك دخول بعض السلع إلى أسواق الدولة من خلال تهريبها.

- الإشارة إلى أن الدولة تعترف بشهادات المواصفات والمقاييس لسلع الدولة المصدرة وفقاً لاتفاقية التجارة العالمية التي توجب الاعتراف المتبادل بشهادات المواصفات والمقاييس.

- التأكيد على مخالفات الجهات التي تدخل السلع الغذائية غير المتطابقة مع المواصفات والمقاييس المعتمدة لدى الهيئة.

- يجرى حالياً وضع أنظمة مرجعية وتطوير المعايير الخاصة للقياس من أجل إنشاء المعهد الوطني للقياس.

- هناك تعاون مع مجلس أبوظبي للجودة في تعيين أكثر من (14) مواطناً وتدريبهم وتأهيلهم في مجال القياس.

- التأكيد على وضع خطة استراتيجية لعام 2014م بالتعاون مع بلدية دبي لتطوير مواصفات أقمشة الملابس لتكون أكثر سلامة لصحة المستهلك.

- التأكيد على أن الهيئة تطبق المواصفات العالمية التي يعمل بها في الدول المتقدمة وفقاً لاحتياجات الدولة وبما يساهم في تحقيق السلامة العامة.

- للجهات المحلية المختصة في مجال التقييس والمعايرة جهود كبيرة في هذا المجال، وهناك شراكة بين الهيئة وبين هذه الجهات من جهة وبينها وبين القطاع الخاص من جهة أخرى في شأن تطبيق الأنظمة المتعلقة بمواصفات السلع والمعايير الخاصة بجميع السلع المتداولة في أسواق الدولة تحقيقاً للأمن والسلامة.

- مقدمو الخدمات متفاوتون في مستوى الخدمات التي يقدمونها، فالبعض منهم يقدمون خدمات مباشرة كجهات التفتيش ومنح الشهادات، وهؤلاء خاضعون لأنظمة اعتماد رسمية من قبل الهيئة، كما أن الهيئة في صدد وضع معايير خاصة للكثير من الخدمات المقدمة من قبل بعض الجهات كالخدمات الإدارية والمالية والصحية وغيرها.

- علاقات الهيئة بتجار السلع على اختلاف أنواعها هي علاقة قائمة على التفاهم والشراكة، بهدف تحقيق التنافسية بين التجار من خلال المعايير والمواصفات التي يتم وضعها للسلع المتداولة.

- الإعلان عن سحب أي منتج غذائي من أسواق الدولة يتم عن طريق الهيئة الوطنية لسلامة الأغذية كما أن هناك تكامل في الأدوار بين الهيئة والجهات المحلية المختصة في هذا الجانب.

- التأكيد على أنه يتم فحص مختلف الأغذية ومنها الأسماك وقياس نسبة المعادن الثقيلة فيها حفاظاً على سلامة أفراد المجتمع.

- الأنظمة والمعايير التي تم وضعها لاعتماد المنتجات هي التي تدفع بالشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة للمنافسة العالمية لكون ما تم وضعه من هذه الأنظمة والمعايير مطبق على المستوى العالمي.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في الجلسة القادمة .

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (02:17) ظهراً .

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع **" سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة "** إلى لجنة شؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في الجلسة القادمة .

- البيان الإجرائي :

- اعتذر عن عدم حضور الجلسة لمهمة رسمية كل من :

1- سعادة / راشد محمد الشريقي.

- كما اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1- سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي.

2- سعادة / حميد محمد بن سالم .

- أحيط المجلس علماً بالرسائل الصادرة إلى الحكومة :

1- رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال" الرقابة على أنشطة الشركات في المناطق الحرة بالدولة".

2- رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال" ارتفاع أسعار جلب العمالة المنزلية".

- **أحيط المجلس علماً بالرسالة الواردة** من معالي/ د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي في شأن توصيات المجلس حول موضوع " سياسة المجلس الوطني للإعلام في شأن تعزيز التشريعات الإعلامية في الدولة" ، بعد أن أبدى سعادة العضو / أحمد محمد رحمة الشامسي ملاحظاته حول التوصية رقم (8) .

- وافق المجلس على **إحالة موضوع " سياسة وزارة الصحة "** إلى لجنة الشؤون الصحية والعمل والشئون الاجتماعية.

- وافق المجلس على **إحالة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات "** إلى لجنة مؤقتة من مقدمي الطلب وهم :

1- سعادة / أحمد عبدالله الأعماش .

2- سعادة / أحمد محمد الجروان .

3- سعادة / د. شيخة علي العويس .

4- سعادة / د. شيخة عيسى العري .

5- سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري .

- وافق المجلس على إحالة مشروع قانون اتحادي **بتعديل القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1989م في شأن " السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في الدولة "** إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.

- **وافق المجلس على انسحاب** سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي من عضويته في لجنة فحص الطعون والشكاوى وانضمام سعادة العضو / محمد بطي القبيسي بدلاً عنه .

- البيان الإحصائي للجلسة التاسعة :

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(26) دقيقة و(59) ثانية	(36) دقيقة وثانيتان	(74) دقيقة و(29) ثانية	% 36	% 48
موضوع " سياسة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في شأن الصحة والسلامة "	(78) دقيقة و(56) ثانية	(89) دقيقة وثانية واحدة	(184) دقيقة و(13) ثانية	% 42.8	% 48.3

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .